العلاقات السعودية - الإيرانية

وأثرها في دول الخليج العربي

١٣٧١ - ١٤٠١هـ / ١٩٥١ - ١٩٨١م

د. عبد الحكيم عامر الطحاوي



مكتبة العبيكان

د. عبد الحكيم عامر الطحاوي

العلاقات السعودية - الإيرانية

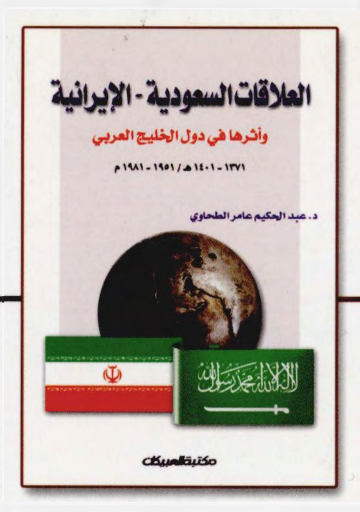
وأثرها في دول الخليج العربي

خليج فارس

٤

٥

١١



إذا كان لمنطقة الخليج أهمية عظمى فإن المملكة العربية السعودية وإيران تأتيان على قائمة دول الخليج المهمة بالنسبة للبترول الذي لعب الدور الرئيس فيما تعرضت له العلاقات السعودية الإيرانية من قضايا مشتركة خلال الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي، تتعلق بالبلدين وبدول الخليج العربي والصراع بين القوى العالمية حول المنطقة، بداية من مسألة مناصفة أرباح البترول في المملكة وتأميمه في إيران، وحلف بغداد الذي قام ليؤمن النفوذ الأجنبي حول الخليج، ثم مسألة الادعاءات الإيرانية في البحرين، إلى إنشاء منظمة للدول المنتجة للبترول، وكلها قضايا لعبت فيها العلاقات السعودية الإيرانية دورها وتركت آثارها على بقية دول الخليج.



العلاقات السعودية ـ الإيرانية

وأثرها في دول الخليج العربي

١٣٧١ ـ ١٤٠١هـ/١٩٥١ ـ ١٩٨١م

تأليف

الدكتور/ عبدالحكيم عامر الطحاوي

مكتبة العبيكان

ح مكتبة العبيكان، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الطحاوي، عبدالحكيم عامر

العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي ./ عبدالحكيم عامر الطحاوي .ـ الرياض، ١٤٢٤هـ

٢٦٦ ص؛ ١٦,٥×٢٤سم

ردمك: ٨ـ ٤٤٩ـ ٤٠ـ ٩٩٦٠

١ ـ السعودية ـ العلاقات الخارجية ـ إيران أ. العنوان

ديوي ٣٢٧,٥٣١٠٥٥ ٥٧٧٥ / ١٤٢٤

ردمك: ٨ـ ٤٤٩ـ ٤٠ـ ٩٩٦٠ رقم الإيداع: ٥٧٧٥ / ١٤٢٤

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

الناشر

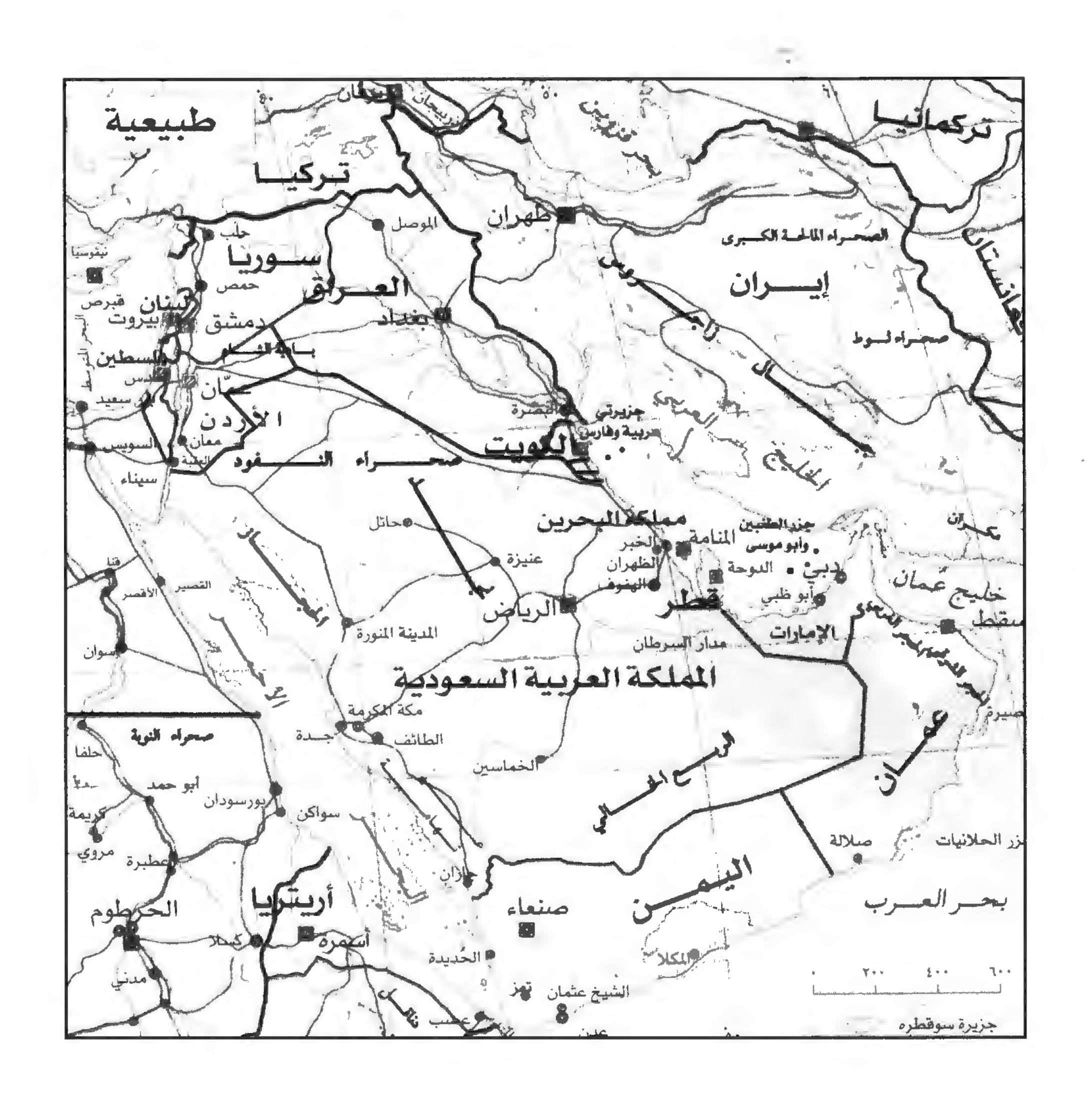
مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة

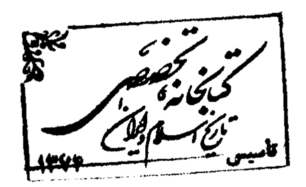
ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩





طبيعية
تركيا
تركمانيا
طهران
الموصل
حلب
سوريا
العراق
إيران
الصحراء المالحة الكبرى
صحراء لوط
نيقوسيا
قبرص
حمص
لبنان
بيروت
دمشق
بغداد
فلسطين
بادية الشام
عمّان
الأردن
معان
البصرة
جزيرتي
العربية وفارس
الكويت
السويس
سيناء
صحراء النفود
حائل
مملكة البحرين
المنامة
جزر الطنبين
وأبو موسى
الخبر
الظهران
الهفوف
الدوحة
دبيّ
أبو ظبي
عنيزة
الرياض
قطر
الإمارات
خليج عُمان
مسقط
الأقصر
القصير
أسوان
المدينة المنورة
مدار السرطان
المملكة العربية السعودية
مكة المكرمة
جدة
الطائف
الخماسين
صحراء النوبة
حلفا
أبو حمد
بورسودان
سواكن
كريمة
مروي
عطبرة
الربع الخالي
عُمان
صلالة
جزر الحلانيات
اليمن
صنعاء
بحر العرب
الخرطوم
أريتريا
كسلا
أسمرة
الحُديدة
المكلا
مدني
تعز
الشيخ عثمان
عصب
جزيرة سوقطره
٠
٢٠٠
٤٠٠
٦٠٠



مقدمة المؤلف

يتناول هذا الكتاب[1] بالدراسة والتحليل العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي في المدة من عام ١٣٧١ ـ ١٤٠١هـ/١٩٥١ ـ ١٩٨١م، ومستقبل هذه العلاقات.

وتعد دراسة العلاقات بين الدول من الدراسات المهمة في مجال التاريخ الحديث والمعاصر، ولما كانت منطقة الخليج العربي من المناطق المهمة، حيث إنها تتمتع بالموقع الإستراتيجي المتميز، وبالمصادر البترولية الهائلة، مما أكسب الدول المطلة عليه أهمية فائقة في العلاقات الدولية في تاريخنا المعاصر، وحيث إن المملكة العربية السعودية وإيران أهم دول الخليج لما تتمتعان به من مساحة وسكان وأكبر إنتاج واحتياطي بترولي في العالم، فإن دراسة العلاقات بينهما تكتسب أهمية خاصة في منطقة مهمة للعالم، جعلتها جديرة بالبحث والدراسة.

ونظراً للتأثير القوي لهذه العلاقات في بقية دول الخليج ذات الأهمية البترولية كانت دراسة موضوع العلاقات السعودية الإيرانية مرتبطة بأثر هذه العلاقات في دول الخليج العربي الأخرى، كموضوع مترابط لهذه العلاقات.

ولعل تحديد فترة الموضوع بما بين (١٣٧١ ـ ١٤٠١هـ/١٩٥١ ـ ١٩٨١م) يرجع إلى ظهور أهمية دول منطقة الخليج ـ وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وإيران ـ في تلك الفترة بصفتها مصدراً مهماً للطاقة البترولية في العالم الذي

---

(١) أصل هذا الكتاب رسالة علمية قدمت إلى جامعة الزقازيق لنيل درجة الدكتوراه في عام ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

شهد في تلك الفترة أيضاً عقب الحرب العالمية الثانية الصراع بين القوى الكبرى التي تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وخلفهما انقسم العالم إلى معسكرين غربي وشرقي، ويسعى كل منهما للسيطرة على المناطق الحيوية في العالم، وكانت تلك الفترة مهمة أيضًا لدول منطقة الخليج، لأنها شهدت حركة استقلال هذه الدول عن الاستعمار المتمثل في الإمبراطوريات القديمة وبخاصة البريطانية التي كانت صاحبة النفوذ في منطقة الخليج.

وقد جاء اختيار عام ١٣٧١هـ/١٩٥١م بداية للموضوع لأنه العام الذي شهد إقامة العلاقات السعودية الإيرانية على أساس تبادل السفارات فيما بين الدولتين، ولأن ذلك العام أيضاً شهد حدثاً مهمًا في المنطقة، تمثل في قيام ثورة مصدق في إيران.

أما اختيار عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م نهاية لفترة الدراسة فلأنه العام الذي شهد إقامة تجمع إقليمي في المنطقة تمثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي ضم المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة، في مواجهة المتغيرات التي حدثت في الخليج عقب الإطاحة بنظام الشاه، وذلك لأن تأسيس مجلس التعاون يعد نقطة فاصلة في تاريخ المنطقة بأسرها.

وقد تركزت دراستنا لموضوع العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج في تلك الفترة على الأحداث المهمة التي مرت بالعلاقات بين البلدين وتركت أثرها في تلك الدول، وذلك من خلال تقسيم البحث من الناحية المنهجية

إلى: تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة؛ وفقاً للترتيب الزمني للأحداث.

وفي التمهيد الذي جاء بعنوان (المملكة العربية السعودية وإيران والعلاقات بينهما قبل عام ١٣٧١هـ/١٩٥١م) ، تناولت بالدراسة المختصرة مراحل تأسيس المملكة العربية السعودية وتأسيس حكم الأسرة البهلوية في إيران، وأوضحت أن عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م شهد توحيد البلاد السعودية في شبه الجزيرة العربية بقيادة الملك عبدالعزيز آل سعود من ناحية، وتتويج رضا شاه بهلوي إمبراطوراً على إيران من ناحية أخرى، وتناولت بداية العلاقات بين الدولتين، والتي أدت إلى توقيع معاهدة الصداقة والاعتراف المتبادل عام ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م، وأوضحت أثر بداية هذه العلاقات في إمارات الخليج، وموقف الدولتين من أحداث الحرب العالمية الثانية، وما آلت إليه العلاقات بينهما خلالها.

أما الفصل الأول من الكتاب فكان عنوانه (أثر البترول في العلاقات السعودية الإيرانية والصراع حول الخليج ١٣٧١ ـ ١٣٨٠ هـ/١٩٥١ ـ ١٩٦٠م) ، وقد تناولت فيه مسألة قيام المملكة العربية السعودية بتطبيق مبدأ مناصفة أرباح البترول، وأوضحت من خلاله أهمية البترول في هذه المنطقة، وكيف كان توقيع المملكة العربية السعودية لاتفاقية مناصفة أرباح البترول مع الشركات البترولية أحد الأسباب التي ساعدت على قيام ثورة مصدق وتأميم البترول الإيراني عام ١٣٧١هـ/١٩٥١م، وهو ما تناولناه بالتفصيل. وأوضحت من خلاله استئناف العلاقات السعودية الإيرانية وتبادل السفارات بين البلدين، ثم تحدثت عن الموقف السعودي والإيراني من حلف بغداد عام ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، حيث وقفت ضده المملكة العربية السعودية وانضمت إليه إيران، مع محاولة كل منهما جذب دول الخليج إلى جانبها، ثم تناولت الموقف السعودي من محاولة إيران ضم

البحرين عام ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، وأوضحت أن الادعاءات الإيرانية في البحرين كانت أحد المؤثرات المهمة في العلاقات السعودية الإيرانية، ثم تناولت موقف البلدين من إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) عام ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م، وأنها كانت أول منظمة تجمع بين المملكة العربية السعودية وإيران ودول الخليج.

وفي الفصل الثاني من الكتاب تناولت (العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في استقلال دول الخليج ١٣٨١ - ١٣٩١هـ/١٩٦١ - ١٩٧١م)، بدأناه بمقدمة توضح أثر القضايا الإقليمية في بداية التقارب بين العلاقات السعودية الإيرانية، وبدأنا بموقف الدولتين من استقلال الكويت ووقوفهما معاً ضد الادعاءات العراقية، ثم أوضحنا أن الخلافات العربية والثورة في اليمن وما تبعها من انقسام في المنطقة العربية كانت من القضايا الإقليمية المهمة التي تركت أثرها في تقارب العلاقات السعودية الإيرانية في الستينيات. وتناولت إعلان بريطانيا عام ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م الانسحاب من منطقة الخليج، وكيف أصبح بداية مهمة لمزيد من التقارب الذي شهدته العلاقات السعودية الإيرانية، خاصة لبحث أثر الانسحاب في مسألة أمن الخليج، وأوضحنا مواقف الدولتين نحو استقلال دول الخليج، وكيف كان لسياسة الملك فيصل مع شاه إيران الدور المهم في نهاية الادعاءات الإيرانية في البحرين، مما أدى إلى حصولها على الاستقلال، ثم موقف الدولتين من استقلال قطر ومن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

أما الفصل الثالث الذي جاء بعنوان (العلاقات السعودية الإيرانية وقضايا الخليج المعاصرة ١٣٩١ - ١٤٠١هـ/١٩٧١ - ١٩٨١م) فقد بدأناه بالحديث عن موقف السعودية وإيران من مسألة ظفار ودعم استقلال سلطنة عمان، ثم موقف الدولتين من مسألة أمن الخليج، وكيف أن هذه المسألة شغلت العلاقات بينهما

طوال فترة السبعينيات، وتركت أثرها في العلاقات بين دول الخليج بصفة عامة، وأبرزت مدى الدور الأمريكي من هذه المسألة المهمة لتلك المنطقة الغنية بالبترول خاصة في ظل ظهور أزمة الطاقة، وحاجة الدول الكبرى إلى بترول دول الخليج. ثم أوضحت موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الإيرانية، وموقف إيران من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

وقد أنهيت الكتاب بخاتمة استخلصت فيها نتائج العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج طوال فترة البحث، مع توضيح نقاط الخلاف والتوافق بينهما مع نظرة مستقبلية لأهمية العلاقات السعودية الإيرانية في استقرار منطقة الخليج. وفيما يتعلق بمصادر هذا الكتاب فقد بذلت جهدي في أن تتنوع ما بين وثائق ومؤلفات ودوريات بلغات مختلفة، كان من أهمها مجموعة الوثائق العربية والفارسية والأجنبية التي حصلت عليها.

أما الوثائق العربية فقد استعنت بمجموعة من الوثائق المحفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة، وتتعلق بعلاقات المملكة العربية السعودية وإيران ودول الخليج، وكذلك محاضر جامعة الدول العربية بالأمانة العامة للجامعة العربية وتقاريرها فيما يخص الموضوع، بالإضافة إلى ما نشرته الحكومات المعنية من وثائق.

أما الوثائق الإيرانية فقد حصلت على بعض الوثائق باللغة الفارسية تتعلق بالموضوع، والتي صدرت عن وزارة الخارجية الإيرانية، وآثرت وضع بعضها ضمن الملاحق.

أما الوثائق الأجنبية فهناك مجموعة من الوثائق البريطانية غير المنشورة الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية "Foreign Office"، ووزارة الهند "India Office Records" فضلاً عن مجموعة من الوثائق الأمريكية المتعلقة بالموضوع والموجودة ضمن مجموعات "Foreign Relations of The United States" ومجموعة "American Foreign Policy" والتي وضعت بعضاً منها ضمن الملاحق، بالإضافة إلى مجموعة الوثائق الخاصة بالمملكة العربية السعودية بعنوان "Documents On The History Of Saudi Arabia" وكذلك بعض التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة.

وتعد هذه المجموعات من الوثائق العربية والفارسية والأجنبية إضافة جديدة في محتوياتها للكتاب والدراسات المعنية بالمنطقة.

كما استعنت بالكثير من المؤلفات العربية والفارسية والأجنبية المرتبطة بموضوع الكتاب، مع بعض الرسائل الجامعية والبحوث العلمية التي تلقي الضوء على جوانب الموضوع، فضلاً عن العديد من الدوريات العربية والأجنبية العلمية والعامة التي كانت عاملاً مهمّاً في ربط الأحداث بعضها ببعض.

وأدعو الله أن يجزي كل من ساعدنا خير الجزاء، وأن يكون عملنا خالصاً لوجه الله، ونافعاً للباحثين في العلاقات الدولية وتاريخ المملكة العربية السعودية وإيران ودول الخليج العربية والتاريخ الحديث والمعاصر.

وأسأل الله التوفيق،،

د. عبدالحكيم عامر طايل الطحاوي

التمهيد

المملكة العربية السعودية وإيران والعلاقة بينهما قبل عام ١٣٧١هـ/١٩٥١م

التمهيد

تقع المملكة العربية السعودية وإيران في الركن الجنوبي الغربي لقارة آسيا، ويفصل بينهما الخليج العربي ذو الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبها قديماً حين كان طريقاً للتجارة بين الشرق والغرب، وحديثاً حين أصبحت الدول المطلة على شواطئه من أغنى أماكن إنتاج البترول، مما جعل المنطقة من أهم المناطق في العالم.

ويقع الخليج العربي الذي تفصل مياهه بين المملكة العربية السعودية وإيران بين خطي طول ٤٨، ٥٧ شرقاً، وخطي عرض ٢٤، ٣٠ شمالاً، ويحده من ناحية الغرب شبه الجزيرة العربية حيث المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى، ومن ناحية الشرق إيران، ومن ناحية الشمال دولتا الكويت والعراق، ومن ناحية الجنوب مضيق هرمز الذي يفصل الخليج العربي عن خليج عمان والمحيط الهندي[١].

ويبلغ طول الخليج العربي حوالي ٨٠٠ كم، وعرضه عند أقصى اتساع في وسطه ٢٩٠ كم، أما أقل اتساع له عند المضيق في الجنوب فيبلغ ٤٧ كم بين الشاطئ العماني والشاطئ الإيراني، وتبلغ مساحة الخليج حوالي ٢٥٠ ألف كيلو متر مربع[٢].

---

(١) انظر الملحق رقم (١): خريطة توضح موقع المملكة العربية السعودية وإيران ودول الخليج العربي.

(٢) محمد السنوسي معنى: أوجه الصراع في الخليج العربي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٨٩م، ص ٩.

وتتمتع المملكة العربية السعودية وإيران بأطول سواحل على شاطئ الخليج العربي مقارنة بالدول الأخرى المطلة عليه، فإذا تركنا العراق لقلة طول سواحله، والبحرين لأنها جزيرة تقع في مياه الخليج بالقرب من السواحل العربية، فإننا نجد قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ثم سلطنة عمان عند مدخل الخليج العربي.

وتعد دولتا المملكة العربية السعودية وإيران أهم الدول المطلة على الخليج العربي، ويتضح ذلك من الآتي:

أولاً. المملكة العربية السعودية:

تقع على الساحل الغربي للخليج العربي، وتعد أكبر دول الخليج مساحة، حيث تبلغ مساحتها ٨٠٪ من مساحة شبه الجزيرة العربية، حوالي ٢,٢٥٠,٠٠٠ كم، ويحدها من الشمال العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والكويت، ومن الجنوب سلطنة عمان واليمن، وعلى حدودها الشرقية والغربية تمتلك أطول ساحلين هما ساحل الخليج العربي من الكويت شمالاً حتى دولة الإمارات العربية المتحدة جنوباً مروراً بدولة قطر، ثم ساحل البحر الأحمر غرباً[١].

وقد كان هذا الموقع الجغرافي المتوسط من العالم سبباً في أن تحتل المملكة العربية السعودية مكانة إستراتيجية مهمة تشكل حلقة اتصال رئيسة بين العالم الغربي وآسيا. وهذه المساحة الصحراوية الشاسعة يسكنها ١٢

(١) محمود طه أبو العلا "دكتور": جغرافية شبه الجزيرة العربية، الجزء الأول، المملكة العربية السعودية، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٧٢م، ص ٩.

مليون نسمة حسب تعداد عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م)[1] مقسمين على خمس مناطق رئيسة أهمها المنطقة الوسطى، وبها العاصمة الرياض، ثم المنطقة الغربية، وبها المدن الإسلامية المقدسة مكة المكرمة، والمدينة المنورة وميناء جدة على البحر الأحمر، والمنطقة الشرقية الغنية بآبار البترول على الخليج العربي وبها ميناء الدمام.

ويعد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية التي تعد امتداداً للدولة السعودية الأولى التي أسسها جده الأكبر محمد بن سعود في الدرعية بوسط نجد عام ١١٥٧هـ/١٧٤٤م، والتي استمرت إلى عام ١٢٣٣هـ/١٨١٨م.

وفي عام ١٢٤٠هـ/١٨٢٤م استطاع الإمام تركي بن عبدالله آل سعود بعث الدولة السعودية مرة ثانية، والتي استمرت حتى سقطت عاصمتها الرياض في أيدي آل رشيد عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م[2]، حيث اضطر آل سعود إلى ترك بلادهم والهجرة إلى الكويت.

ومن الكويت انطلق عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل آل سعود لاستعادة تأسيس الدولة السعودية في شبه الجزيرة العربية، ونجح في استرداد الرياض فجر الخامس من شوال ١٣١٩هـ/١٤ يناير ١٩٠٢م، وانطلق منها ليؤسس المملكة العربية السعودية، حيث استطاع استرداد نجد من آل

(١) وزارة التعليم العالي: الأطلس الجغرافي للمملكة العربية السعودية. الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ، ص ٧٥.

(٢) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠م، ص ٥٥.

رشيد، ثم قام بطرد العثمانيين من إقليم الأحساء واسترداده منهم أيضاً عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م[١]، وبتوسعه نحو الأحساء أجبر الدولة العثمانية على الاعتراف به حاكماً على نجد بما فيها منطقة الأحساء[٢]، وكان وصوله إلى هذه المنطقة المطلة على شاطئ الخليج العربي داعياً إلى لفت أنظار الحكومة البريطانية[٣].

ولما كانت هذه المنطقة كبقية مناطق الجزيرة العربية مسرحاً للتنافس بين القوتين العظميين في ذلك الوقت العثمانية والبريطانية، مما جعلهما يحاولان كسب ود الأمراء العرب[٤]، فقد سارعت بريطانيا إلى الاتصال بعبدالعزيز آل سعود لتأمين نفوذها في الخليج، فعقدت معه معاهدة (دارين) في ١٨ صفر ١٣٣٤هـ/٢٦ ديسمبر ١٩١٥م، اعترفت من خلالها بريطانيا بنفوذ عبدالعزيز آل سعود في منطقة نجد والأحساء والموانئ التابعة لها على ساحل الخليج العربي[٥].

وتعد معاهدة (دارين) أول معاهدة دولية ورسمية تعترف بموقعه الجديد، وقد أتاحت له احتواء الموقف البريطاني والتفرغ لاستكمال توحيد البلاد.

(١) رأفت غنيمي الشيخ "دكتور": في تاريخ العرب الحديث، ط٣، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٠م، ص ٢١٢.

(2) Bullard, R.: Britain And The Middle East , From The Earliest Times To 1950, Oxford University Press, London, 1952, P. 79 .

(3) Lenczowski, G.: The Middle East In World Affairs, New York, 1952, P. 339 .

(٤) فاروق عثمان أباظة "دكتور": عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٣٣٦هـ/١٩١٨م، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧م، ص ٥٦٣.

(5) Hurewitz., J.: Diplomacy in The Near and Middle East, 1914 . 1956, Vel.2 , New York, 1958, P. 12 .

واتجه شمالاً فأخضع آل رشيد وتمكن من دخول عاصمتهم حائل وضمها إلى نجد في عام ١٣٤٠هـ/١٩٢١م[١]، ثم واصل تقدمه نحو الشمال وضم الجوف ومن ثم عسير عام ١٣٤١هـ/١٩٢٢م، وبذلك تكون حدود دولته قد وصلت إلى جنوب بلاد الشام والعراق وبلغت أقصى اتساع لها في شمال الجزيرة العربية وجنوبها[٢].

ومما زاد التوتر في العلاقات بين السلطان عبدالعزيز آل سعود والشريف حسين في الحجاز، خاصة بعد فشل مؤتمر (الكويت) الذي جرت خلاله محاولة البحث عن حلول للمشكلات الواقعة بين الطرفين، واستمرت من ١٧ ديسمبر ١٩٢٣م حتى ٢٦ يناير ١٩٢٤م دون جدوى [٣]، وبعدها أعلن الشريف حسين نفسه خليفة على المسلمين مستغلاً إلغاء تركيا للخلافة الإسلامية في مارس ١٩٢٤م[٤]، وهو ما أدى إلى احتجاج المسلمين في معظم أنحاء العالم، فقام عبدالعزيز آل سعود مع ما تجمع لديه من أسباب أخرى وأمر قواته بالزحف نحو الحجاز عن طريق الطائف ومنها إلى مكة المكرمة التي دخلتها قواته في ١٧ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/١٨ أكتوبر ١٩٢٤م دون قتال[٥]، ولحق بها عبدالعزيز آل سعود ودخل مكة محرماً يوم ٧ جمادى الأولى ١٣٤٣هـ/٥

(١) أحمد عسة: معجزة فوق الرمال، ط٣، المطابع الأميرية اللبنانية، بيروت ١٩٧١م، ص ٧٧.

(٢) فاروق عثمان أباظة: دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٨٧م، ص ١٢٥.

(٣) موضي بنت منصور بن عبدالعزيز آل سعود: الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت ١٣٤٢هـ/١٩٢٣ ـ ١٩٢٤م، رسالة ماجستير، نشرتها مؤسسة تهامة، جدة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص ١٤٥.

(٤) محمد محمود السروجي "دكتور": دراسات في تاريخ آسيا، الإسكندرية ١٩٧٦م، ص ١٦٦.

(٥) أمين الريحاني: تاريخ نجد وملحقاته، الطبعة الخامسة، منشورات الفاخرية، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٤٣١.

ديسمبر ١٩٢٤م[١]، ليبدأ الزحف على بقية الحجاز حيث حاصر جدة، وأرسل بعض القوات من جيشه إلى المدينة المنورة التي استسلمت في جمادى الأولى ١٣٤٤هـ/ديسمبر ١٩٢٥م[٢]، وبعد أن استمر حصار جدة أكثر من عام استطاع دخولها في الثامن من جمادى الآخرة ١٣٤٤هـ/٢٤ ديسمبر ١٩٢٥م[٣].

وتمت مبايعة عبدالعزيز آل سعود ملكاً على الحجاز بالإضافة إلى أنه سلطان نجد وملحقاتها في يوم الجمعة ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٤٤هـ/الثامن من يناير ١٩٢٦م[٤]، وبذلك نجح في السيطرة على الحجاز وامتدت حدود دولته إلى الساحل الغربي للبحر الأحمر[٥]، ونجح في تحقيق هدفه لإحياء دولة آبائه وأجداده، وأصبح سيد الجزيرة العربية دون منازع.

وتوحيداً لدولته وعملاً على إحياء لقب أجداده أصدر الملك عبدالعزيز المرسوم الملكي رقم ٢٧١٦ بتغيير اسم الدولة من مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها إلى المملكة العربية السعودية[٦] ، ليصبح ذلك هو الاسم الرسمي

---

(١) رأفت غنيمي الشيخ "دكتور": لقاءات الملك عبدالعزيز ببعض علماء الأزهر، بحث قدم لندوة العلاقات المصرية السعودية في النصف الأول من القرن العشرين، وعقدت في جامعتي الزقازيق وقناة السويس بالتعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية شعبان ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٢.

(2) Lacey, R.: The Kingdom, Arabia and House of Saud, "Hutchison", London, 1981, P. 198 .

(٣) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٣٤٤هـ.

(٤) فؤاد حمزة: قلب جزيرة العرب، ط١، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م، ص ٢٩١.

(5) Little, T.: The Arab World Today, "Rupert Hart Davis" London 1972, P. 51.

(٦) انظر الملحق رقم (٢): نص المرسوم الملكي باللغة العربية وباللغة الفارسية من برقية مرسلة من سفارة إيران بجدة، وباللغة الإنجليزية برقية من السفارة الأمريكية في لندن إلى وزارة الخارجية عن تغيير اسم الدولة، بعنوان :

Change of Name of The Kingdom of The Hedjaz and Nejd and Its Dependencies.

للدولة بداية من ٢١ جمادى الأولى ١٣٥١هـ/٢٢ سبتمبر ١٩٣٢م[١]. تلك هي الدولة التي أسسها الملك عبدالعزيز آل سعود وأصبحت أكبر دولة مطلة على شاطئ الخليج العربي، وأهم دول المنطقة مع إيران.

ثانياً ـ إيران:

تأتي إيران في المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية بين دول الخليج حيث تبلغ مساحتها ١,٦٤٨,٠٠٠ كيلومتر مربع، ولها حدود بحرية وبرية طويلة، حيث يحدّها شمالاً الاتحاد السوفييتي (سابقًا) وبحر قزوين وشرقًا أفغانستان وباكستان والخليج العربي وخليج عُمان إلى الجنوب ويحدها من الغرب العراق وتركيا. وتعد إيران هضبة عالية ترتفع بين السهول في الشرق والغرب والشمال، ويبلغ عدد سكانها ٦٤ مليون نسمة حسب تعداد عام ١٩٩٦م، مقسمين على أربعة وعشرين إقليمًا، أهمها الإقليم المركزي وبه العاصمة طهران، وإقليم الخليج وبه الميناء الرئيس بندر عباس[٢].

وظلت إيران تحمل اسم فارس حتى بعد نهاية حكم الأسرة القاجارية التي بدأ حكمها لتلك البلاد عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م واستمر حتى عام ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥م[٣]، وطوال تاريخ هذه الأسرة كانت إيران مسرحاً للمنافسة السياسية بين إنجلترا وروسيا حتى وقَّع آخر ملوكها أحمد شاه قاجار معاهدة مع إنجلترا

---

(١) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥١هـ.

(٢) محمود شاكر: إيران، المكتب الإسلامي، القاهرة ١٩٧٩م، ص ٧٣ـ ٨٨ ، وكذلك الموسوعة العربية العالمية جـ ٣، ص ٤٦٢.

(٣) حسين مؤنس "دكتور": أطلس تاريخ الإسلام، ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٨٧م، ص ٢٤٤، وكذلك الموسوعة العربية العالمية، جـ ٣.

عام ١٣٣٨هـ/١٩١٩م، جعلت الدولة الفارسية تحت الهيمنة البريطانية الكاملة[1].

ولما كان النظام يقضي بضرورة موافقة المجلس النيابي على المعاهدة، فإنه حين عرضها عليه رفض التصديق عليها، مما أدى إلى قيام ثورة غاضبة عمت أنحاء الإمبراطورية الفارسية ضد المعاهدة، وأدت هذه الثورة إلى قيام العديد من الحركات الانفصالية في مختلف أقاليم الدولة[٢].

وعندما تدخلت القوات الروسية في شمال البلاد عند بحر قزوين عام ١٩٢٠م، كان ذلك سبباً في سقوط الوزارة التي عقدت المعاهدة مع بريطانيا، حيث كانت شدة الكراهية إليها سبباً استحالت معه الموافقة على المعاهدة من الأحزاب في البرلمان[٣]، وأدى ذلك إلى أن استنجد الحزب الوطني في طهران بقائد فرقة القوزاق الحربية رضا خان لكي يخلص البلاد من الفوضى، وهي الفرقة التي استطاع بها طرد الروس من شمال البلاد في أغسطس ١٩٢٠م، وعقب عودة رضا خان إلى طهران تم تعيينه وزيراً للحربية عام ١٩٢١م[٤].

ولقد استطاع رضا خان خلال السنوات التالية من عودته لطهران أن يفرض سيطرته على البلاد، حيث استطاع في العام نفسه إخضاع الأقاليم التي كانت بها حركات انفصالية، وبدأ بإقليم خراسان وإقليم جيلان (كيلان)، وفي عام ١٩٢٢م قضى على حالة التمرد في تبريز، وفي مطلع عام ١٩٢٤م

(1) India Office Record: L/P & S. 18/C 197 . Aug. 9.1919 .)

(٢) كمال مظهر أحمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد، ١٩٨٥م، ص ١٠٩.

(٣) أحمد محمود الساداتي: رضا شاه بهلوي، مؤسس نهضة إيران الحديثة، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٣٩م، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٤) حسن محمد جوهر: إيران، دار المعارف، القاهرة ١٩٦١م، ص ٦٠.

استطاع قمع ثورة القبائل في إقليم لوريستان[١]، وقد عملت هذه الانتصارات على أن يستقبل الشعب الإيراني رضا خان حين عودته إلى طهران استقبال الفاتحين[٢].

وأدى نجاح رضا خان إلى توليته رئاسة مجلس الوزراء بجانب وزارة الحربية في أكتوبر ١٩٢٤م[٣]، مما أعطاه مزيداً من السيطرة على البلاد، وأصبحت قواته على قدر كاف من الكفاءة والقوة التي تؤهله للقضاء على آخر الإمارات المستقلة على ساحل الخليج العربي في إقليم عربستان، وقد سبق للقوات الفارسية القضاء على الإمارات العربية الأخرى، ومن بينها إمارة لنجة التي اضطر آخر حكامها الشيخ محمد بن خليفة القاسمي إلى تسليمها في عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م[٤]، أيضاً كانت هناك إمارات بني حماد، والعبادلة، والمرازيق، وآل علي، وآل بشر وغيرها[٥].

وقد تطلع رضا خان إلى ضم إمارة عربستان العربية نظراً لإحياء النزعة القومية الفارسية ولغنى هذه الإمارة بالبترول[٦]، ومن أجل هذا قام بالضغط عليها مستغلاً قوته والظروف المحيطة بالإمارة، حتى أعلن آخر حكامها

(١) روزماري سعيد "دكتورة": النزاع حول الجزر العربية في الخليج ١٩٢٨. ١٩٧١م، دراسة للعلاقات العربية الإيرانية ودور بريطانيا فيها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السادس، جامعة الكويت، ربيع الثاني ١٣٩٦هـ/أبريل ١٩٧٦م، ص ١٣.

(٢) جهانكير قائم مقامي: تحولات سياسي نظام إيران، تهران، ص ٨٣.

(٣) آمال السبكي "دكتورة": العلاقات الأمريكية الإيرانية من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩م، دراسة وثائقية من أرشيف الخارجية الأمريكية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٠م، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٤) كاملة بنت الشيخ عبدالله بن علي القاسمي: تاريخ لنجة، مكتبة دبي للتوزيع، جـ ١، ط٢، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٣م، ص ١٣٣.

(٥) حسين بن علي الوحيدي: تاريخ لنجة حاضرة العرب على الساحل الشرقي للخليج، دبي ١٩٨٥م، ص ٧.

(٦) مصطفى عبدالقادر النجار "دكتور": التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٢٤٥.

الشيخ خزعل عن ولائه له في نوفمبر ١٩٢٤م، ثم تمت إزاحته نهائياً عن حكم عربستان وضمها إلى بقية الأقاليم الإيرانية في إبريل ١٩٢٥م[١].

وهكذا نجح رضا خان في إخضاع كل الأقاليم وفرض سيطرته التامة على البلاد، فأعلن المجلس النيابي قراراً بإلغاء حكم الأسرة القاجارية في ٣١ أكتوبر ١٩٢٥م[٢]، وأعلن رضا خان نفسه إمبراطوراً على البلاد في ١٢ ديسمبر من العام نفسه، واتخذ لنفسه لقب رضا شاه بهلوي[٣] نسبة إلى البهلوية التي تعني اللغة والكتابة الفارسية، والتي كانت سائدة أيام ساسان[٤].

وقد أقيمت حفلات التتويج لرضا شاه بهلوي في إبريل ١٩٢٦م، وأعلنت ولاية العهد لابنه الأكبر شاهبور محمد، وأطلق رضا شاه على نفسه لقب (شاهنشاه)، وهو لقب إيراني قديم يعني ملك الملوك[٥].

وفي ٢١ مارس ١٩٣٥م أصدر رضا شاه أوامره بتغيير اسم الدولة من بلاد فارس إلى إيران[٦]، وكان اسم إيران يطلق على الهضبة الواسعة التي تتوسط البلاد، والتي سميت بهذا الاسم كما قيل نسبة إلى إيران بن أشور ابن سام بن نوح أول من ملكها وعرفت باسمه[٧].

---

(١) روزماري سعيد: المرجع السابق، ص ١٣.

(٢) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي "دكتور": تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، القاهرة ١٩٧٣م، ص ٥٦.

(٣) صالح محمد صالح العلي: التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضاه شاه بهلوي ١٩٢٥- ١٩٤١م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٨٤م، ص ٤١.

(٤) لبيب عبدالستار: قصة الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر ٣٢٠٠ ق.م - ١٩٨١م، دار الجاني، بيروت، ١٩٨٩م، ص ٩٨.

(٥) أحمد محمود الساداتي: المرجع السابق، ص ١١٢.

(٦) صالح محمد العلي: المرجع السابق، ص ٩٠.

(٧) علي رضا ميرزا محمد: الخليج الفارسي عبر القرون والأعاصير، طهران ١٩٧٤م، ص ٧٩.

وهكذا قامت إمبراطورية إيران الحديثة لتواجه المملكة العربية السعودية على الشاطئ الشرقي للخليج العربي، ومن الملاحظ أن قيام الدولتين كان مواكباً لبعضهما الآخر ليلعبا الدور الأكبر في توجه سياسات دول الخليج العربي الأخرى، حيث لعبت العلاقات السعودية الإيرانية أثرها في تلك الدول الخليجية.

ثالثاً . إمارات الخليج العربي وارتباطها ببريطانيا:

إذا كانت تلك ظروف قيام أكبر دولتين على شاطئ الخليج العربي، فإن إمارات الخليج على الساحل العربي المواجه لإيران كانت تحكمها أسر عربية عريقة تعود بأصولها إلى قبائل شبه الجزيرة العربية منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بدءاً بالكويت شمالاً التي يحكمها أسرة آل صباح منذ أسسها الشيخ صباح بن جابر عام ١٧٥٦[١]، وحتى سلطنة عمان جنوباً والتي تحكمها أسرة البوسعيد منذ عام ١٧٥٣م، وكان أول حكامها أحمد بن سعيد[٢]، مروراً بآل خليفة في البحرين، ثم آل ثاني في قطر، وآل نهيان وآل مكتوم والقواسم وبقية المشايخ في إمارات الخليج الأخرى. وقد ارتبطت هذه الإمارات مع بريطانيا بمعاهدات بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي خاصة معاهدة عام ١٨٢٠م التي أدت إلى تدعيم النفوذ البريطاني في الخليج عن طريق ثلاثة اتجاهات، هي محاربة القرصنة ومحاربة تجارة الرقيق ثم فرض الحماية[٣].

---

(١) محمد حسن العيدروس "دكتور": تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة ١٩٩٦م، ص ٨١.

(٢) فؤاد سعيد العابد "دكتور": سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨١م، ص ١٥٠.

(٣) رأفت غنيمي الشيخ "دكتور": في تاريخ العرب الحديث، ص ٣١٦.

وما كاد القرن التاسع عشر الميلادي ينتهي إلا وكانت إمارات الخليج تحت الحماية البريطانية الفعلية خاصة بعد معاهدات ١٨٩٢م[١]، وكانت هذه المعاهدات البريطانية تسمى بالمعاهدات المانعة، لأنها كانت تمنع مشايخ الخليج من أربعة أشياء هي عدم القيام بعمليات بحرية تهدد السلم والأمن في الخليج، وعدم الاتجار في السلاح، وعدم الاتجار في الرقيق، وعدم التنازل عن أية أراضٍ لأي قوة أجنبية دون موافقة بريطانيا[٢].

وقد أرادت بريطانيا التأكيد على نفوذها في الخليج باعتراف الدولة العثمانية لها بهذا النفوذ بموجب المعاهدة التي تم التوقيع عليها بين الدولتين عام ١٩١٣م[٣]، مما يعني انفراد بريطانيا بالنفوذ القوي في إمارات الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، في الوقت الذي كانت تتشكل فيه دولتا المملكة العربية السعودية وإيران.

بداية العلاقات السعودية الإيرانية:

يمثل عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م حدثاً مهماً للتاريخ السعودي والتاريخ الإيراني الحديث والمعاصر، ففي شهر يناير من هذا العام ١٩٢٦م تمت مبايعة الملك عبدالعزيز آل سعود ملكاً على الحجاز بجانب أنه سلطان نجد وملحقاتها، أيضاً شهد هذا العام في شهر إبريل حفل تتويج رضا شاه بهلوي إمبراطوراً على إيران، وإذا كانت الدولتان قد تشابهتا في هذا الحدث من ذلك العام، فإن

(١) زهدي عبدالمجيد سحور "دكتور": تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، منشورات ذات السلاسل، جـ ٢، ط ١، الكويت ١٩٨٥م، ص ٢٠٣.

(٢) رأفت غنيمي الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ٢١٦.

(3) F.O. 371/424, No. 76. India Office to Foreign Office, October 13, 1913.

أول اتصال بينهما حدث في العام نفسه أيضاً، وذلك حينما قام الملك عبدالعزيز آل سعود بالدعوة إلى عقد مؤتمر يسمى (مؤتمر العالم الإسلامي) لتوحيد كلمة المسلمين والنظر في شؤونهم[١].

وقد أرسلت الحكومة السعودية دعوات لجميع الحكومات الإسلامية وإلى زعماء المسلمين والجمعيات الإسلامية في البلاد التي كانت بها أكثرية إسلامية كالهند وجاوة، وكانت إيران ضمن البلاد التي وجهت إليها الدعوة[٢].

ولأن إيران دولة إسلامية شيعية المذهب منذ أسس الشاه إسماعيل الصفوي الدولة الصفوية بها عام ٩٠٦هـ/١٥٠٠م، حيث أعلن في العام التالي اتخاذ المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة[٣]، فقد تأخر وصول مندوبها عن الحضور إلى المؤتمر بسبب الحملة التي كان الشريف حسين قد بثها ضد الدعوة السلفية التي تطبق مبادئها الدولة السعودية[٤].

ولما كان شاه إيران رضا بهلوي حريصاً على إقامة علاقات مع الدول الإسلامية لتوطيد العلاقة معها، فقد أرسل مندوبه لتمثيل بلاده في المؤتمر

---

(١) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس، منير البعلبكي، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٧، ص ٧٥٣.

(٢) انظر الملحق رقم (٣)، ويوضح نظام مؤتمر العالم الإسلامي والدول التي وجهت إليها الدعوة ومن بينها إيران.

-Toynbee, A.: The Islamic World, Survey of International Affairs 1925, Vol.1, "The Proclamation of Sultan Abdul Aziz Bin Saud as King of The Hijaz and The Islamic Congress at Mecca 1926", London, 1927, P. 309 F .

(٣) بديع محمد جمعة "دكتور": العلاقات الثقافية بين العرب وإيران في العصر الحديث، منشورات معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٣م، ص ٣٣٥.

(٤) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٥، القاهرة ١٩٦٧م، ص ٢٤٥.

الإسلامي[١] الذي افتتح في مكة المكرمة يوم ٢٦ ذي القعدة ١٣٤٤هـ/أول يونيو ١٩٢٦م[٢]، وكان من النتائج الإيجابية للمؤتمر تأييد العالم الإسلامي للملك عبدالعزيز آل سعود وأعماله العظيمة في الحجاز، وتصحيح صورة الدعوة السلفية في أذهان المسلمين[٣]، ومن بين الدول الإسلامية التي صحح المؤتمر نظرتها إلى الدولة السعودية كانت إيران، والتي جاء حضورها للمؤتمر أول اتصال مباشر بين الدولتين السعودية والإيرانية.

وعلى الرغم من حرص شاه إيران على إقامة علاقات مع الدولة السعودية، إلا أنه عندما وقع الأمير فيصل نائباً عن الملك عبدالعزيز على معاهدة جدة مع بريطانيا في ٢٠ مايو ١٩٢٧م[٤]، قامت الاحتجاجات الإيرانية ضد المعاهدة لأنها عدتها مخالفة لادعاءاتها في المنطقة[٥].

عدت إيران ذلك تعدياً على مزاعمها الإقليمية في البحرين، وتقدمت بمذكرة احتجاج إلى عصبة الأمم المتحدة، طالبت من خلالها بضرورة سحب الآثار المترتبة على معاهدة جدة بين بريطانيا والملك عبدالعزيز[٦]، وهي المذكرة

(١) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي: المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٣٠ ذي القعدة ١٣٤٤هـ.

(٣) فاروق عثمان أباظة: حافظ وهبة مستشار شخصي للملك عبدالعزيز، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٨٨، ص ٦٢.

(٤) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات ١٣٤١هـ/١٩٢٢م - ١٣٥٠هـ/١٩٣١م، مكة المكرمة، ١٣٥٠هـ، ص ٢٣ - ٣٥.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق طهران، محفظة رقم ٧٤٢، مذكرة بخصوص بنود معاهدة ١٩٢٧م.

(6) çF. O. 371/12998, Protest by Persian Government Against "Artical 6 of The Treaty of May, 20th 1927 Between Greet Britain & The Hedjaz", Note by The Secretary General, December 22 th 1927 .

التي رد عليها وزير الخارجية البريطانية، ورفض الادعاءات الإيرانية في البحرين، وأكد أن إيران لم تمارس أي سلطة فعلية عليها[١]، وكان ذلك بداية لتوتر العلاقات البريطانية الإيرانية، لأن إيران أرادت الضغط على بريطانيا فقامت بإلغاء الامتيازات الأجنبية فيها عام ١٩٢٨م[٢]، كذلك نفت الحكومة السعودية أي حقوق لإيران في البحرين فكان ذلك سبباً في فتور علاقاتها مع إيران في تلك الفترة.

ومع منتصف عام ١٩٢٨م أرسلت الحكومة الإيرانية حبيب الله خان موفداً إلى جدة في محاولة لإعادة العلاقات بين البلدين، ومارس حبيب الله دوراً مهماً خلال لقائه بالملك عبدالعزيز الذي سلمه فيه رسالة من شاه إيران رضا بهلوي[٣]، ونتيجة لذلك ردت الحكومة السعودية في عام ١٩٢٩م بأن أرسلت وفداً رفيع المستوى إلى طهران برئاسة الشيخ عبدالله الفضل، حيث التقى خلال زيارته الشاه رضا بهلوي في ١٢ أغسطس ١٩٢٩م، وعلى أثر هذه الزيارة تم عقد معاهدة صداقة واعتراف بين البلدين في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩م[٤]، كان من أهم نصوصها إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين طبقاً لأحكام القانون الدولي، وتأكيد أواصر الصداقة، وتطبيق جميع المزايا والحقوق التي يتمتع بها

---

(١) جمال زكريا قاسم "دكتور": الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ـ ١٩١٤م، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ١٥٧.

(٢) كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص ٧٩٨.

(٣) سيد أحمد يونس: المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية ١٩٢٤ـ ١٩٥٣م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، بآداب عين شمس ١٩٧٥م، ص ٣٦٨.

(٤) أمل إبراهيم الزياني "دكتورة": علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، دراسة في العلاقات السعودية الإيرانية وتطور موضوع الأمن في الخليج ١٩٦٤ـ ١٩٧٥م، مطبعة دار التأليف، القاهرة ١٩٨٩م، ص ١١٤.

رعايا البلدين، وهي المعاهدة التي تم عرض نصوصها على مجلس الشورى الإيراني ووافق عليها[1].

وفي اليوم التالي لهذه المعاهدة أعلن عن إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد عين حبيب الله خان وزيراً مفوضاً في جدة، وتسلم عمله بصفة رسمية في السادس من إبريل عام ١٩٣٠م[2]، وبذلك يكون قد تم الاعتراف المتبادل بين البلدين، وبدأت العلاقات السعودية الإيرانية تأخذ شكلها الرسمي وتلعب دورها على ساحة العلاقات الدولية.

جاءت المعاهدة السعودية الإيرانية والاعتراف المتبادل بين البلدين في فترة شهدت خلالها الدولة السعودية مزيداً من الاعتراف الدولي بها، لذلك رأى الملك عبدالعزيز آل سعود إدخال بعض التطوير على مؤسسات الدولة خاصة تلك التي تتعلق بالشؤون الخارجية، نظراً لاهتمامه المتزايد بعلاقات بلاده الدولية، ولذلك أصدر مرسوماً يقضي بتحويل مديرية الشؤون الخارجية إلى وزارة الخارجية بداية من ٢٨ رجب ١٣٤٩هـ/١٩ ديسمبر ١٩٣٠م، وبإسناد منصب وزير الخارجية إلى نائب الملك على الحجاز ابنه الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود[3]، وبهذا المرسوم أصبح فيصل بن عبدالعزيز أول وزير

---

(١) انظر الملحق رقم (٤): عبارة عن وثيقة من رئاسة الوزراء الإيراني ووزارة الخارجية الإيرانية باللغة الفارسية تشمل نص المعاهدة وموافقة مجلس الشورى الإيراني عليها.

(٢) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ١٧ محرم ١٣٤٨هـ.

- F. O. 371.14455, From British Legation, Jedda, to Foreign Office, London, April 19.1930 .

(٣) عبدالحكيم عامر الطحاوي: فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، دوره في العلاقات الخارجية لبلاده، رسالة ماجستير، غير منشورة، بكلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص ٦٦.

للخارجية السعودية في أول وزارة تأسست في الدولة السعودية بصفة رسمية[١].

وعقب تنظيم الوزارة السعودية الجديدة رأى الملك عبدالعزيز أن يقوم الأمير فيصل بأول جولة له بوصفه وزيراً للخارجية لدعم علاقات بلاده الخارجية، فقام بزيارة العديد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية مما يؤكد الحرص على تنمية علاقات الدولة الخارجية في اتجاهاتها المختلفة، وقد كان من بين هذه الدول التي زارها الأمير فيصل إيران[٢].

وكان الوزير المفوض الإيراني في جدة حبيب الله خان قد أرسل إلى وزارة الخارجية الإيرانية بضرورة دعوة الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي لزيارة طهران، للتباحث في المسائل التي تهم العلاقات بين البلدين، وهي الزيارة التي تمت في شهر يوليو من عام ١٩٣٢م عقب جولة للأمير فيصل في أوروبا، اختتمها يزيارته لإيران والعراق والكويت[٣].

ولقد كان هدف زيارة الأمير فيصل إلى إيران هو تطبيق مبدأ السياسة الخارجية السعودية الذي يقوم على دعم العلاقات السعودية مع الدول الإسلامية، وتأكيد رغبة بلاده في انتهاج سياسة من الصداقة وحسن الجوار

---

(1) F. O. 371/15292, From Faisal to Ryan, December 18, 1930.

(٢) عبدالعزيز عبدالرحمن النعيم: المملكة العربية السعودية بين الماضي والحاضر، الرياض، رجب ١٣٩٢هـ، سبتمبر ١٩٧٢م، ص ٣٢.

(٣) انظر الملحق رقم (٥): عبارة عن مذكرة باللغة الفارسية من الوزير المفوض الإيراني بجدة إلى وزارة الخارجية الإيرانية عن دعوة الأمير فيصل لزيارة إيران، بالإضافة إلى برقية من القنصلية الأمريكية في بغداد بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٣٢م توضح وصول الأمير فيصل إلى بغداد بعد زيارة طهران وهي بعنوان: The Visit of Emir Faisal to Baghdad.

بين البلدين الشقيقين[١]، خاصة بعد الفتور الذي ساد العلاقات السعودية الإيرانية بسبب الموقف الإيراني بخصوص البحرين.

وقد استقبل الأمير فيصل والوفد المرافق له بحفاوة بالغة في طهران، حيث كان أول مسؤول سعودي على هذا المستوى يزور العاصمة الإيرانية، والتقى كبار المسؤولين بها، وتباحث في القضايا التي تهم دعم العلاقات بين البلدين والدول الإسلامية، وشرح وجهة النظر العربية من قضايا المنطقة المعاصرة[٢].

ولعل زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز إلى طهران قد أدت إلى تأكيد الصداقة وحسن الجوار بين البلدين في تلك الفترة التي أعقبت انضمام إيران إلى عصبة الأمم، وعقدها معاهدات صداقة مع جيرانها روسيا وتركيا وأفغانستان والعراق مما عزز مركزها السياسي[٣].

ومن الناحية الأخرى بدأت القوى الكبرى منذ مطلع الثلاثينيات الميلادية وبسبب بداية الاكتشافات البترولية تتطلع إلى إحكام سيطرتها على منطقة الخليج، وكذلك بدأت الادعاءات الإيرانية في الخليج تأخذ طابعاً ملحاً خاصة فيما يتعلق بالبحرين، لأن إيران كانت تنظر إلى الخليج وكأنه بحيرة إيرانية لما يشكله من أهمية إستراتيجية، إلا أن موقف المملكة العربية السعودية كان عاملاً مهماً في الحد من الأطماع الإيرانية في المنطقة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مسألة الأطماع الإيرانية في الخليج تمثل العقبة الدائمة في العلاقات

(١) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ١١٤.

(2) Powell, W.: Saudi Arabia, and It's Royal Family, U.S.A, 1982, P. 269.

(٣) أحمد محمود الساداتي: المرجع السابق، ص ١١٥.

السعودية ـ الإيرانية، لأن المملكة العربية السعودية كانت تقف ضد أي ادعاء أو إجراء تتخذه إيران يتعلق بإمارات الخليج العربية أو جزرها، على الرغم من الموقف البريطاني الذي كان يمثل الحماية الطبيعية لهذه الإمارات بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة، إلى الحد الذي فوض فيه حكام هذه الإمارات بريطانيا حمايتهم في تلك الفترة من الادعاءات أو التدخل الإيراني(١).

وفي مارس ١٩٣٤م حاولت إيران فرض الجنسية الإيرانية على البحرين، وتطورت المسألة إلى الحد الذي جعل البحرين تقوم بإصدار قوانين الجنسية والملكية في ٨ مايو ١٩٣٧م(٢)، والتي كان ضمن نصوصها إلغاء الجنسية البحرينية عن الأشخاص الذين يحصلون على جنسيات أخرى، وكان المقصود بذلك الجنسية الإيرانية، وحرم القانون على الأجانب ملكية العقارات في البحرين، والسبب واضح وراء هذه القوانين وهو الرد على التصرفات الإيرانية(٣)، وكانت المملكة العربية السعودية قد اتخذت موقفاً مساعداً للبحرين لفرض سيادتها على بلدها حيث عقدت معها في مارس ١٩٣٥م معاهدة تجارية ساعدت على إيجاد أسس سليمة علاقات تجارية بين البلدين(٤).

---

(1) F. O. 371/17825, Historical Memorandum On Bahrein, 1934 .

(2) I. O. R.: L/P & 5/12/3795, Government of Bahrein, Notice, 8 May 1937.

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ـ ١٩٤٥م، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٣م، ص ٢٦٤.

(٤) سعيد خليل هاشم: تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال ١٨٦١ـ ١٩٧١م، رسالة ماجستير غير منشورة، بآداب القاهرة ١٩٧٤م، ص ٢٧٤.

وقد احتجت إيران على المعاهدة وعلى دور بريطانيا والمملكة العربية السعودية في تعاملها مع البحرين، وهو الاحتجاج الذي ردت عليه الحكومة السعودية بالتأكيد على عدم وجود أي حقوق لإيران في البحرين، وأن البحرين إمارة تحت سيادة آل خليفة[١].

ولكن على الرغم من الاحتجاجات الإيرانية فقد استمرت المملكة العربية السعودية في سياستها تجاه الإمارات خلال فترة الثلاثينيات التي شهدت فيها العلاقات الإيرانية البريطانية صعوبات كبيرة، وكان ذلك في مقابل التحسن والتطور الملحوظ في العلاقات السعودية مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث كانت المملكة العربية السعودية قد وقعت على اتفاقية للاعتراف المتبادل وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في مايو ١٩٣١م[٢]، وهي الاتفاقية التي أعقبها توقيع اتفاقيات عدة بين البلدين للتنقيب عن البترول في الأراضي السعودية، مما أدى إلى تطور العلاقات السعودية الأمريكية، في الوقت الذي توترت فيه العلاقات الإيرانية مع بريطانيا والولايات المتحدة، خاصة بعد إعلان شاه إيران رضا بهلوي قطع العلاقات مع الولايات المتحدة عام ١٩٣٦م[٣]، وهو التوتر الذي استمر حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

(١) انظر الملحق رقم (٦): عبارة عن برقية من سفارة إيران في مصر باللغتين الفارسية والعربية توضح موقف المملكة العربية السعودية من الادعاءات الإيرانية في البحرين.

(2) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1931. U. S. Government Printing Office, Washington, 1955, Vol(11). P. 47 .

(٣) آمال السبكي: المرجع السابق، ص ٣٥.

الموقف السعودي والإيراني من الحرب العالمية الثانية والعلاقات بينهما:

في خريف عام ١٩٣٩م اشتعلت نار الحرب العالمية الثانية بغزو الزعيم الألماني هتلر لبولندا في الأول من سبتمبر، وما تبع ذلك من ظهور كتلتي الحرب: الحلفاء بريطانيا وفرنسا، ثم انضم إليهما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، ضد كتلة المحور ألمانيا وإيطاليا واليابان، ثم محاولات كل تكتل لجذب أكبر عدد من دول العالم إلى جانبه، وكان على المملكة العربية السعودية وإيران أن يحددا موقفهما من هذه التكتلات وهذه الحرب التي بدأت في الأراضي الأوربية، وانطلقت إلى مناطق كثيرة من العالم، لما لهما من ارتباطات مع العديد من هذه الدول.

وقد تباينت ظروف كل من الدولتين السعودية والإيرانية من تلك الحرب، ففي المملكة العربية السعودية استطاع الملك عبدالعزيز آل سعود أن يحافظ على بلاده بعيداً عن الحرب، حيث عقد في بدايتها اجتماعاً مع كبار مستشاريه ووزير خارجيته الأمير فيصل، انتهى إلى اتخاذ قرار يقضي بإعلان حياد المملكة العربية السعودية [١]، وكان ذلك في أثناء المحاولات الألمانية لجذب المملكة إلى جانبها[٢]، ولكنها حافظت على حيادها واستمرت عليه على الأقل حتى اتضحت صورة الحرب الدائرة في أوربا، وقد أكدت إحدى الوثائق الأمريكية سياسة الحياد التي اتبعتها المملكة العربية السعودية من الحرب

(١) فاروق عثمان أباظة: حافظ وهبة، مستشار شخصي للملك عبدالعزيز، ص ٤٧.

(2) De Gaury, G.: Faisal, King Of Saudi Arabia, "Arthur Barker Limited". London, 1966, P. 65 .

الدائـرة في أوربـا[١]، إلا أنه مـع تطـور مـجـريات الحـرب بدأت المملـكة تميل جانباً نحو الحلفاء، خاصة أن علاقتها مع بريطانيا والولايات المتحدة كانت في تحسن مستمر، وبدا يظهر خلال سنوات الحرب التعاطف السعودي إلى جانبهم، ومن أمثلة ذلك سماح المملكة العربية السعودية بإقامة ممر جوي فوق أراضيها يحمل العتاد الحربي إلى إيران والاتحاد السوفييتي[٢].

وقد شهدت العلاقات السعودية الأمريكية تطوراً كبيراً في تلك الفترة وصلت إلى حد تقديم الدعم الاقتصادي الأمريكي للمملكة، وتأسيس المفوضية الأمريكية، وتعيين قائم بالأعمال لأول مرة في جدة عام ١٩٤٣م[٣]، وأعقب ذلك ازدياد مظاهر تعمق العلاقات بين البلدين بعد زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود بوصفه أول مسؤول سعودي إلى الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٤٣م، وهي الزيارة التي تركت انطباعات طيبة عن الولايات المتحدة لدى الأمير فيصل والوفد السعودي جعلت المملكة العربية السعودية تتطلع للتعاون مع الولايات المتحدة[٤]، مما يؤكد أن هذه الزيارة كانت حجر الأساس الذي قامت عليه العلاقات السعودية الأمريكية فيما بعد، والتي تدعمت

(١) انظر الملحق رقم (٧).

(2) Amemorandum From Divison of Near Eastern Affairs, To U. S. Department of State, April 12, 1940, On "The Attitude of Saudi Arabia Toward the European War". Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1943.Vol (IV), P. 859 .

(٣) خالد هميل سعيد القطان: العلاقات السعودية الأمريكية من ١٩٣٣م حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية آداب عين شمس، القاهرة ١٩٨٨م، ص ٢٠٠.

(٤) عبدالحكيم عامر الطحاوي: المرجع السابق، ص ١٠٨ نقلاً عن:

- Aletter of Legation of the U. S. Jedda, to the Secretary of State, Washington, Feb, 7, 1944, No, 108, On "Visit of His Royal Higness Amir Faisal to the United States".

بافتتاح قنصلية أخرى للولايات المتحدة في الظهران في عام ١٩٤٤م(١)، ومع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية تخلت المملكة العربية السعودية عن سياسة الحياد الفعلية، واتضح ذلك بعد اللقاء التاريخي في البحيرات المرة بقناة السويس في مصر بين الملك عبدالعزيز آل سعود والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في ١٤ فبراير ١٩٤٥م(٢)، لتعلن المملكة رسمياً عقب هذا اللقاء الحرب على ألمانيا ودول المحور ووقوفها إلى جانب دول الحلفاء، وكان ذلك في الأول من مارس عام ١٩٤٥م(٣).

وازدادت العلاقات السعودية الأمريكية، وأخذت في التطور السريع عقب نهاية الحرب، وتجلى ذلك في الاتفاقيات الدفاعية والاقتصادية بين البلدين(٤)، وأخذت الولايات المتحدة تحل محل بريطانيا في مسائل التنمية والتطور الداخلي في كل المجالات بالمملكة العربية السعودية.

أما إيران فقد كان الموقف مختلفاً نهائياً عن المملكة العربية السعودية، فحينما اشتعلت الحرب العالمية الثانية كانت علاقاتها متوترة مع بريطانيا، وتكاد تكون متوقفة مع الولايات المتحدة، وكانت المخاوف الإيرانية من الاتحاد السوفيتي وراء تردد السياسة الإيرانية بين بريطانيا والولايات المتحدة من ناحية وبين ألمانيا من ناحية أخرى، وذلك ما جعل من رضا

(1) F. O. 371/40265, From British Legation, Jedda, to Foreign Office, Feb, 9, 1944 .

(2) Mechin, B.: Op. Cit, PP. 5758 .

(3) Foreign Relations of the United States, 1945, Vol "VII" P. 945 .

(4) Foreign Relations of the United States,1948, Vol "V", Part "1", P. 259.

شاه بهلوي في بداية الحرب شديد الحرص على حياد إيران ويحاول الدفاع عن استقلالها[١].

ولكن تطورات الحرب كان لها انعكاس مباشر على إيران، فقبل أن يهاجم الألمان الاتحاد السوفييتي رأى الحلفاء أن الشاه مع الألمان، وطالبوه بإخراجهم من إيران[٢]، وبمجرد هجوم الألمان على الاتحاد السوفييتي طلب الشاه المساعدة من بريطانيا والولايات المتحدة اللتين وجدتا أن حاجة الحلفاء لاحتلال إيران أصبحت ملحة خاصة لإنقاذ الاتحاد السوفييتي، عن طريق توصيل الإمدادات إليه عبر الأراضي الإيرانية لمواجهة الزحف الألماني، ولهذا كانت رغبة الحلفاء قوية للإشراف على الخط الحديدي الذي يصل بين الخليج العربي وبحر قزوين والقيام بتوسعته لأجل هذا الغرض[٣]، ومع سرعة التطورات وطلب الشاه بدأت الولايات المتحدة بإقامة القواعد العسكرية في إيران، وقدمت بريطانيا والاتحاد السوفييتي إنذاراً إلى الحكومة الإيرانية يحتوي على الأسباب التي تدعوهم للتدخل المباشر في إيران، وفي اليوم التالي للإنذار ٢٥ أغسطس ١٩٤١م دخلت القوات البريطانية والسوفييتية إيران[٤]، وأخضعوا أراضيها لمتطلبات الحلفاء العسكرية، واقتسموا الدولة الإيرانية،

---

(١) آمال السبكي: إيران بين الحلفاء والمحور حتى الاحتلال ١٩٣٩-١٩٤٢م - دراسة وثائقية من أرشيف الخارجية الأمريكية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٩٨.

(٢) محمود شاكر: المرجع السابق، ص ٥٩.

(٣) صلاح العقاد "دكتور": الحرب العالمية الثانية، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٦، ص ٢٨٧.

(٤) آمال السبكي: المرجع السابق، ص ٨٦، نقلاً عن رسالة من:

The Minister In Iran (Dreyfus) To The Secretary Of State, Tehran, August 24, 1941, P. 414 .

وجعلوا منها منطقتي نفوذ كسابق عهدها معهم، جنوبية تحتلها قوات بريطانية، وشمالية تحتلها قوات سوفيتية[١]، ثم وقعوا مع إيران معاهدة ثلاثية بهذا الشأن فيما بعد.

أدت هذه التطورات إلى سوء الأحوال الداخلية في إيران، واضطربت الأحوال الاقتصادية بشدة، وتضاربت قرارات الشاه الذي كان موقفه المتعنت من المطالب البريطانية والروسية ورفضه للمشورة الأمريكية سبباً في احتلال البلاد، فأصبحت الظروف الداخلية والخارجية ضد الشاه رضا بهلوي، مما جعل بريطانيا ترغمه على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا بهلوي في ١٩ سبتمبر ١٩٤١م[٢] وتم نفي الشاه المخلوع إلى خارج إيران نهائيا حيث ذهب إلى جزيرة موريس في جنوب أفريقيا[٣].

ويبدو أن الشاه الجديد محمد رضا بهلوي الذي ولد في ٢٦ أكتوبر ١٩١٩م[٤] عقب توليه السلطة تعاون بشكل كبير مع بريطانيا التي اعترفت به وقررت مساندته، ويتضح ذلك من خلال تطور العلاقات بين البلدين خلال سنوات الحرب.

وفي ديسمبر من عام ١٩٤١م تم التفاوض على عقد معاهدة ثلاثية بين إيران وبريطانيا وروسيا، وقعت في ٢٩ يناير ١٩٤٢م[٥]، وكان من أهم بنودها

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، ص ٤٣.

(٢) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي: المرجع السابق، ص ٧٩.

(٣) كاملة بنت الشيخ عبدالله القاسمي: المرجع السابق، ص ٧٩.

(٤) مجلة الإخاء الإيرانية: تصدر عن مؤسسة إطلاعات طهران، العدد ٥٠٦ بتاريخ ٢٢ أكتوبر، ١٩٧٧م.

(٥) صالح محمد العلي: المرجع السابق، ص ١٧٥.

ضمان وحدة الأراضي الإيرانية وحفظ استقلالها وانسحاب قوات الحلفاء بعد نهاية الحرب بستة شهور[1]، وتأكيداً لانضمام إيران للحلفاء قامت الحكومة الإيرانية في مطلع عام ١٩٤٢م بقطع العلاقات مع دول المحور وإعلان الحرب على ألمانيا[2].

وبدأ الشاه الجديد محمد رضا بهلوي يتطلع إلى الولايات المتحدة خشية من الدرس الذي لقنته بريطانيا لوالده، ولأن الولايات المتحدة ليست لها ذكريات استعمارية في إيران، فأرسل رسالة إلى الرئيس روزفلت"Roosvelt" طلب مساعدته لحماية استقلال بلاده[3]، فكانت البداية لتوسع النفوذ الأمريكي في إيران، حيث استجابت الولايات المتحدة لطلب الشاه، وخلال مؤتمر طهران في نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٤٣م الذي عقده قادة الحلفاء: روزفلت وستالين وتشرشل، وقع القادة الثلاثة في أول ديسمبر على إعلان الدول الثلاث بشأن إيران، وهي الوثيقة التي نظمت وجود القوات الأجنبية في إيران والتزمت بوحدة أراضي إيران واستقلالها بعد الحرب[4].

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية واستسلام اليابان في ٢ سبتمبر ١٩٤٥م، بدأت إيران تتطلع إلى تنفيذ الانسحاب البريطاني السوفييتي من أراضيها

(1) Bryson, A.:American Diplomatic Relations With The Middle East 1784 . 1975, New Jersey, 1977, P.330 .

(٢) دونالد ولبر: إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة د. عبدالنعيم حسنين، ط ٢، دار الكتاب العربي اللبناني، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٢٣.

(٣) آمال السبكي: المرجع السابق، ص ١٤٩.

(4) Lenczowski, G.: Russia and The West In Iran 1918 . 1948, A Study In Big. Power Rivalry, "Ithaca" NewYork 1949, PP. 280 . 281 .

حسب الاتفاقية الموقعة في يناير ١٩٤٢م، حيث أصبح المدى التلقائي للانسحاب في مارس ١٩٤٦م[١].

وبدأت بريطانيا والولايات المتحدة في الانسحاب، بينما تلكأ الاتحاد السوفييتي حتى بعد الموعد المتفق عليه، مما أدى إلى تدخل الولايات المتحدة التي شعرت بأهمية إيران وبدأ نفوذها يزداد فيها، فتدخلت لصالحها وقامت بالضغط على الاتحاد السوفييتي الذي أراد قبل الانسحاب عقد اتفاقية مع إيران لإعطائه بعض الامتيازات البترولية[٢]، وأمام الضغط الأمريكي المتزايد أصدر ستالين "Stalin" في ٢٤ مارس ١٩٤٦م أوامره إلى القوات السوفييتية بالانسحاب من الأراضي الإيرانية[٣]، وكانت الأمم المتحدة هي الأخرى بعد أن قدمت إيران شكوى إليها قد أصدرت قراراً يقضي بالانسحاب السوفييتي من الأراضي الإيرانية، وأمام هذه الضغوط تم الانسحاب السوفييتي من إيران نهائياً بحلول عام ١٩٤٧م[٤].

وقد كان الوجود السوفييتي في إيران وأزمة مارس حول الانسحاب منها بداية للحرب الباردة، حيث رأى الرئيس الأمريكي ترومان "Truman" الذي خلف روزفلت ضرورة مواجهة الاتحاد السوفييتي والعمل على توسيع نطاق المساعدات الأمريكية للدول المهددة بالشيوعية ومن بينها إيران[٥]، وهو ما

(1) Foraign Relations Of The United States, 1945: Vol "VIII", PP. 408 . 409.

(٢) إسماعيل صبري مقلد "دكتور": الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط "الأبعاد الإقليمية والدولية"، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٦م، ص ٣٢.

(3) Truman, H.: Years Of Trail And Hope, Vol "2" of Memories, N. Y. 1955, P. 95.96 .

(4) Truman, H.: Ibed, P. 200 .

(٥) محمد العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٢٥٢.

يدخل ضمن سياسة احتواء الشيوعية التي تماثل مشروع مارشال"Marshel" الذي يهدف إلى تقديم مساعدات اقتصادية للدول الأوربية التي أنهكتها الحرب[1] وكانت المساعدات الأمريكية لإيران عاملاً أساسياً في أن تنتهي الحرب العالمية الثانية، وقد أصبح النفوذ الأمريكي هو الأقوى في إيران آنذاك.

وهكذا وسط هذه الأحداث الكبيرة التي تعرضت لها إيران خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، لم يكن للعلاقات السعودية الإيرانية مكان سوى أنها وصلت هي الأخرى إلى طريق مسدود خلال سنوات الحرب، وذلك عقب موسم الحج عام ١٩٤٣م الذي وقعت خلاله بعض الأحداث في مكة المكرمة من الحجاج الإيرانيين بسبب عدم تطابق وجهات النظر حول بعض الأمور الدينية [2]، مما أدى إلى توقف العلاقات في ظل انشغال إيران بمعالجة أمورها الداخلية.

وفي الوقت نفسه الذي كانت تعاني فيه إيران من مصاعب داخلية أرادت الحكومة الإيرانية أن تلفت نظر الشعب الإيراني إلى مسألة خارجية، فأعادت في أعقاب الحرب مباشرة المطالبة بالبحرين والجزر العربية في الخليج العربي، وهذه المرة أعطت هذه المطالب صيغة قومية من خلال حملة قامت بها الصحف الإيرانية[3]، ووصل الأمر بالحكومة الإيرانية إلى الطلب من الولايات

---

(١) رأفت الشيخ: أمريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٣١.

(٢) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ١١٥.

(٣) محمد العيدروس: تطور السياسة الإيرانية تجاه البحرين، منذ فتح العتوب حتى الاستقلال ١٧٨٣ - ١٩٧١م، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الأول ١٤٠٥/١٩٨٥م، ص ١٩١.

المتحدة سحب شركاتها البترولية العاملة في البحرين، وترك البحرين للسيادة الإيرانية[1]. وأصدر المجلس النيابي أيضاً قراراً يطلب من الحكومة الإيرانية ممارسة السلطة على البحرين، وأصدرت وزارة التعليم الإيرانية تعليماتها للمدارس ما يفيد بأن البحرين جزءٌ من إيران، وطالبت الحكومة الأحزاب بتمثيل البحرين في المجلس النيابي وتقديم الخدمات الاقتصادية الاجتماعية إليها[2]، مما ساعد على استمرار توقف العلاقات نظراً لموقف المملكة العربية السعودية المساند للبحرين.

ويبدو أن الولايات المتحدة التي أصبحت تحتل مركز بريطانيا في المنطقة عقب الحرب قد شعرت بأزمة العلاقات السعودية الإيرانية، فأرادت مناقشة مسألة الخليج مع بريطانيا في مباحثات جرت بين الدولتين عام ١٩٤٧م حول منطقة الشرق الأوسط، وقد اتفق الجانبان الأمريكي والبريطاني على الاعتراف بالأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج، وأهمية صداقة الدولة السعودية وحماية استقلال إيران، ورفض الادعاءات الإيرانية في البحرين والجزر العربية، والاعتماد الأمريكي على البريطانيين في التعامل مع إمارات الخليج[3]، ويتضح من هذا أن بريطانيا سلمت بمركز الولايات المتحدة في المنطقة وتنازلت عن زعامتها لها بعد الحرب، حيث استطاعت الولايات المتحدة تحت غطاء الحرب أن تؤكد أهميتها للسعودية، وتحت غطاء المخاوف من

(1) I.O.R.: L/P & S/14/354, Memorandum On Bahrein, Jaunary 13,1947.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(3) I.O.R.: L/P & S/12/3415, The Middle East Proposed Conversations With The U. S. Government, Sep. 11, 1947 .

الاتحاد السوفييتي أن تؤكد مركزها في إيران، وتتغلغل في منطقة الخليج[1]، مما جعل منها عاملاً مشتركاً في العلاقات بين الدولتين ودول المنطقة، فكانت تعمل على إزالة عوامل التوتر فيما بينها حرصاً على مصالحها الإستراتيجية في هذه المنطقة الغنية بالبترول.

ولكن يبدو أن الأحداث التي مرت بإيران في أثناء الحرب العالمية الثانية وأعقابها قد انعكست على علاقاتها الخارجية مع كثير من بلدان العالم، وكان من بينها العلاقات مع المملكة العربية السعودية حيث استمرت العلاقات السعودية الإيرانية شبه متوقفة ولم تستأنف رسمياً حتى عام ١٩٥١م، وكانت خلال فترة التوقف تدار هذه العلاقات من السفارة الإيرانية بالقاهرة[2].

وهكذا كانت بداية العلاقات السعودية الإيرانية، حيث بدأت بصورة رسمية منذ اتفاقية الصداقة والاعتراف المتبادل عام ١٩٢٩م، إلى أن توقفت من جانب إيران عام ١٩٤٣م، وظلت العلاقات بين البلدين على هذا الحال حتى عام ١٩٥١م، ويتضح أن مسألة الادعاءات الإيرانية في البحرين وجزر الخليج العربية كانت أحد عوامل التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية في تلك الفترة التي ظهرت خلالها الاكتشافات البترولية الهائلة في دول الخليج العربي، حيث أدت هذه الاكتشافات بدورها إلى ظهور أهمية المنطقة بعد الحرب، فعمل ذلك على زيادة الاهتمام العالمي بها خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لأن بترول المملكة العربية السعودية وإيران ودول منطقة

(١) محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٢٥٢.

(٢) أمل الزياني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، ص ١١٥.

الخليج سيلعب الدور الأكبر في الإستراتيجية العالمية في السنوات التالية، مما ينعكس بدوره على علاقات المنطقة الخارجية بصفة عامة، وعلى العلاقات السعودية الإيرانية وتأثيرها في دول الخليج بصفة خاصة.



الفصل الأول

أثر البترول في العلاقات السعودية الإيرانية والصراع حول دول الخليج العربي ١٣٧١ - ١٣٨٠هـ/١٩٥١ - ١٩٦٠م

أثر البترول في العلاقات السعودية الإيرانية والصراع حول دول الخليج العربي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م دخلت منطقة الخليج العربي دائرة الاهتمام الأكبر في الإستراتيجية الدولية؛ ذلك لأنها أصبحت مركز الثقل في إنتاج البترول، ولما كانت الحرب قد أبرزت قوى جديدة احتلت مكان الإمبراطوريات القديمة، حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الاتحاد السوفييتي، وقد تزعم كل منهما جانباً من العالم عرف بالكتلتين الغربية والشرقية، ولم تكن منطقة الخليج بعيدة عن الصراع الدائر بين هذه القوى العالمية، حيث اتضحت رغبة كل منهما في السيطرة على هذا الجزء الحيوي من العالم.

ولما كانت بريطانيا صاحبة النفوذ والسيادة في منطقة الخليج قد خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى وتكاد تفقد سيادتها على المنطقة، فقد سلمت بالزعامة إلى حليفتها القوية الولايات المتحدة الأمريكية لتتولى قيادة النفوذ الغربي في منطقة الخليج، ولعل الرسالة التي بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند قد نصت على اعتراف صريح على تعاظم النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج بداية من عام ١٩٤٧م(١) الذي يمثل الحد الفاصل بين تسليم النفوذ البريطاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جاء صريحاً في رسالة أخرى وجهتها بريطانيا إلى الخارجية الأمريكية حيث جاء

(1) I.O.R.: L/P& S/12/3956 . From Foreign Office To India Office, Nov. 24, 1947 .

فيها أن الهيمنة البريطانية وصلت إلى نهايتها، وعلى الولايات المتحدة أن تتولى مسؤوليتها نحو هذه المنطقة من العالم(١).

وهكذا أدركت بريطانيا أنها لم تعد تستطيع الاستمرار في الهيمنة على منطقة الخليج الغنية بالبترول أمام المنافس القوي الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، فوجهت سلطاتها في شؤون الخليج إلى الولايات المتحدة الأمريكية واكتفت بدور الشريك الأصغر(٢)، لتتولى الولايات المتحدة عنها مجابهة الاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج.

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في السيطرة على مناطق النفوذ البريطاني في كثير من مناطق العالم، ولما كان البترول يمثل أهمية إستراتيجية للمصالح الحيوية، فقد أدركت الولايات المتحدة هذه الأهمية منذ بداية القرن العشرين الميلادي، وتمثل ذلك في كلمة الرئيس الأمريكي ويلسون المشهورة: "إن قيمة أمة من الأمم تتوقف على ما تملك من البترول"(٣)، ولهذا تولت الولايات المتحدة مهمة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي الغنية بالبترول.

وهكذا بعدما كانت الدول المطلة على الخليج تعتمد في اقتصادها على صيد الأسماك واللؤلؤ من مياه الخليج، والرعي وبعض الزراعات في الواحات

(١) مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، ترجمة مروان خير، مكتبة الزيتون، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٦٦ .

(٢) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم "دكتور": السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩ - ١٩٤٧م، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢هـ /١٩٨١م، ص ٣٢١ .

(٣) أنطوان تسيشكا: الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، ترجمة د. عبدالوهاب عبدالعزيز، تقديم د. راشد البراوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ١٥ .

القريبة منه، لتمثل التجارة في هذه الأشياء الدخل الأساسي للسكان(١)، أصبحت هذه المنطقة تمثل إحدى المناطق الإستراتيجية التي تسعى القوى الكبرى العالمية لإيجاد نفوذ لها في الدول المطلة على الخليج، والتي أصبحت من أغنى دول العالم بالبترول.

وإذا كانت منطقة الخليج تتمتع بهذه الأهمية فإن المملكة العربية السعودية وإيران تأتيان على قائمة دول الخليج المهمة بالنسبة للبترول الذي لعب الدور الرئيس فيما تعرضت له العلاقات السعودية الإيرانية من قضايا مشتركة خلال الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي، تتعلق بالبلدين وبدول الخليج العربي والصراع بين القوى العالمية حول المنطقة، بداية من مسألة مناصفة أرباح البترول في المملكة وتأميمه في إيران، وحلف بغداد الذي قام ليؤمن النفوذ الأجنبي حول الخليج، ثم مسألة الادعاءات الإيرانية في البحرين، إلى إنشاء منظمة للدول المنتجة للبترول، وكلها قضايا لعبت فيها العلاقات السعودية الإيرانية دورها وتركت آثارها على بقية دول الخليج.

المملكة العربية السعودية ومناصفة أرباح البترول:

ترجع بداية اكتشاف البترول في العالم إلى القرن الماضي حين تم اكتشاف أول بئر بترول في ألمانيا عام ١٨٥٨م(٢)، أما بداية اكتشاف البترول في منطقة الخليج فقد جاءت حين أعطت إيران أول امتياز للتنقيب عن النفط

(1) Niblock, T.: Social And Economic Development In The Arab Gulf, "Croom Helm", London, 1980, P. 50 .

(٢) أنطوان تسيشكا: المرجع السابق، ص ١٨ .

عام ١٩٠١م للبريطاني وليم نوكس دارسي "William Knox D'arcy" [١] وكان أول ظهور للبترول في منطقة شوستار بالقرب من المحمرة في إقليم عربستان شمال الخليج، وعلى أثره تأسست شركة الزيت الإنجليزية الفارسية (الإيرانية فيما بعد) التي تولت شؤون البترول في إيران[٢]، حيث توالت الاكتشافات البترولية الهائلة.

أما اكتشاف البترول في المملكة العربية السعودية فقد بدأ في أراضيها مبكراً هي الأخرى، حيث كانت المملكة من أولى الدول الخليجية التي بادرت بالبحث عن البترول حين منحت أول امتياز للتنقيب في منطقة الأحساء بشرق الجزيرة العربية للنيوزلندي فرانك هولمز "Frank Holmes" عام ١٩٢٣م[٣].

ولما كانت البوادر الأولى للبحث عن البترول في هذه المنطقة غير مشجعة فقد تم التوقف عن التنقيب في هذه الفترة[٤] التي شهدت انشغال الملك عبدالعزيز آل سعود بأمور تأسيس الدولة، إلى أن استطاعت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا "Standard Oil Of California" في أول وجود للشركات الأمريكية في الخليج الحصول على امتياز التنقيب في البحرين عام ١٩٢٨م، ونظراً للمعارضة البريطانية غيرت اسمها إلى شركة نفط البحرين

(1) Longrigg, S.: Oil In The Middle East, Its Discovery And Development, "Oxford University Press", London, 1959, P. 17 .

(٢) أنطوان تسيشكا: المرجع السابق، ص ١٩.

(3) Philby, J.:Arabian Jubille. "Robert Hale Ltd", London, 1952, P. 59.

(٤) أمل إبراهيم الزياني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، دراسة في العلاقات السعودية الإيرانية وتطور موضوع الأمن في الخليج ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥م، دار التأليف، القاهرة ١٩٨٩م، ص ٢٨.

(بابكو) "BAPCO" ونجحت في اكتشاف أول حقل للبترول في شرق الجزيرة العربية في منطقة عوالي في مايو عام ١٩٣٢م، ليجعل من البحرين أول إمارة عربية يكتشف فيها البترول[١]، وهو ما شجع الملك عبدالعزيز لتجديد محاولات البحث عن البترول في أراضيه مرة أخرى.

ولقد بدأت المباحثات السعودية مع الشركات الأجنبية للبحث عن البترول في الأراضي السعودية، حيث جرت المحاولات مع الشركات البريطانية في أول الأمر وذلك في أثناء زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي إلى لندن في يونيو عام ١٩٣٢م، ولكنه لم يجد لدى المسؤولين البريطانيين والشركات البريطانية الاستعداد للعمل في البحث عن البترول في بلاده في تلك الفترة[٢]، فبدأت الاتصالات السعودية مع الشركات الأخرى، حيث تلقى الملك عبدالعزيز عرضاً من شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية، وجاء معه عرض من شركة نفط العراق[٣]. وعادت الشركات البريطانية مرة أخرى لتحاول الاتصال بالملك عبدالعزيز للحصول على امتياز التنقيب عن البترول في الأحساء[٤]، ولكن الملك فضل الاتفاق مع الشركات الأمريكية.

---

(١) محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر - عين للبحوث والدراسات الإنسانية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٢) خير الدين الزركلي: شبة الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، ج ١، دار العلم للملايين، بيروت. ١٩٧٠م، ص ٦٩٢.

(3) Longrigg, S.:Op. Cit, PP. 25?.?29 .

(4) F.O. 371/16870, British Legation, Jeddah. To Warner, London Mar. 15, 1933 .

ولهذا وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقاً مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية في ٢ مايو ١٩٣٣م[١]، والتي انضمت إليها شركة تكساس "TEXAS"وأعلن تأسيس شركة النفط العربية الأمريكية أرامكو "ARAMCO"[٢] لتبدأ العمل في البحث عن البترول في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية في واحد من أكبر الامتيازات النفطية في العالم[٣].

وبعد ثلاث سنوات من التنقيب ظهرت أولى بشائر إنتاج البترول في المنطقة الشرقية للأراضي السعودية بالقرب من الدمام عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م[٤]. وفي ربيع الأول ١٣٥٨هـ /الأول من مايو ١٩٣٩م افتتح الملك عبدالعزيز آل سعود أول خط أنابيب لنقل البترول السعودي إلى العالم[٥]، ليبدأ رحلة تصديره التي جعلت المملكة العربية السعودية من أهم دول العالم.

ومع سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م توقفت عمليات تصدير البترول من البلدين المملكة العربية السعودية وإيران وباقي دول الخليج العربي الأخرى التي ظهر فيها البترول كالبحرين وقطر والكويت التي بدأت الامتيازات فيها شركة نفط الكويت في ديسمبر عام ١٩٣٤م[٦].

---

(1) Hamilton, Ch.: America And Oil In The Middle Esat, Los Angelos, 1962 , P. 148 .

(٢) للمزيد عن هذا الموضوع انظر:

. Irvine, A.: ARAMCO, The U. S. And Saudi Arabia, A Study Of The Dynamics Of Foreign Oil Policy 1933 . 1950, Princeton, New Jersay, 1981.

(٣) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية، في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، دار سيناء للنشر، القاهرة ١٩٩١م، ص ١٦.

(4) The New Caxton Encyclopedia, ?The Caxton Publishing Company , Vol. "16", London 1972, P. 5204 .

(5) De Goury, G.: Faisal, King Of Saudi Arabia, London, 1966, P. 67 .

(٦) بدر الدين عباس الخصوصي "دكتور": دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي ١٩١٣ ـ ١٩٦١م، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٨م، ص ٣٢٣.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية استأنفت الشركات صاحبة الامتيازات البترولية عملها على نطاق واسع في منطقة الخليج، واستأثرت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها ببترول المملكة العربية السعودية، بينما استمرت شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية في إيران. وبدأت الاكتشافات البترولية تزداد، والإنتاج تقبل عليه الدول الصناعية بعد الحرب. ووضح لدى الدول المنتجة مدى العائد الكبير الذي تستفيد منه الشركات الأجنبية، فأخذت هذه الدول تتطلع إلى مراجعة عقود الامتيازات حتى تتناسب مع المتغيرات الجديدة التي اتضحت عند مزيد من الطلب على البترول بعد الحرب.

وكانت البداية في المملكة العربية السعودية حيث لعبت علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً في تحقيق السياسة السعودية، اتضح ذلك حينما بدأت المفاوضات بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو، حيث تقدمت الحكومة بطلب إلى الشركة لتعديل اتفاق الامتياز بما يحقق مناصفة أرباح البترول، وبدأت الشركة مترددة في قبول مبدأ المشاركة في الأرباح الذي تقدمت به الحكومة السعودية[1]، ولكن أمام ضغط الملك عبدالعزيز آل سعود على الولايات المتحدة الذي رأى ضرورة استفادة بلاده من مناصفة الأرباح مع الشركات، وحرصاً من الحكومة الأمريكية على علاقات المودة مع المملكة العربية السعودية ضغطت على الشركة حتى وافقت على قبول مبدأ مناصفة الأرباح مع الحكومة السعودية عقب مفاوضات طويلة، وأصدرت

(1) American Foreign Policy, Current Documents 1950, Vol "Iv" , 800. 6363/1420, Memorandum By The Adviser On Political Relations "Murray" Washington, December 14, 1950 .

المملكة العربية السعودية مرسوماً ملكياً أعلنت فيه بداية تنفيذ العمل بمبدأ مناصفة الأرباح في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠م[١].

وبدأت نتائج هذا الاتفاق في الظهور مباشرة حيث ارتفعت الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية من ٥٦,٧ مليون دولار في عام ١٩٥٠م إلى ١١٠ ملايين دولار عام ١٩٥٢م[٢]، واستطاعت المملكة بذلك أن تكون أولى الدول في منطقة الخليج التي تطبق مبدأ مناصفة أرباح البترول مع الشركات الأجنبية، ويعد نجاح الحكومة السعودية في تطبيق هذا المبدأ أكثر الحصص التي حصلت عليها حتى ذلك الحين أي دولة منتجة للبترول في المنطقة[٣]، فيما يعد خطوة مهمة على طريق بداية سيطرة الدولة على مواردها، لأنه كان بمثابة قفزة لاتفاقيات النفط القديمة، حيث نقلت اتفاقيات البترول من طور الامتيازات الممنوحة لشركات أجنبية إلى مشاركة الدولة في أرباح هذه الامتيازات.

وبدأت دول الخليج الأخرى التي تصدر البترول تحذو حذو المملكة العربية السعودية، فطبقت الكويت مبدأ المناصفة عام ١٩٥١م ثم قطر والبحرين والعراق عام ١٩٥٢م[٤]، وبالتالي استفادت هذه الدول من التجربة السعودية حيث قفز دخلها إلى أرقام كبيرة، منها الكويت مثلاً كان نصيبها ٣ ملايين

(١) محمد فؤاد شكري "دكتور" وآخرون: نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دون تاريخ، ص ٤٩٧.

(2) Holden, D.: The House Of Saud, London, 1981, P. 154 .

(٣) بنسون لي جريسون: مرجع سابق، ص ٨٨.

(٤) أمل إبراهيم الزياني: المرجع السابق، ص ٣٠.

دولار عام ١٩٤٩م فوصل إلى حوالي ٦٠ مليون دولار في العام التالي لتوقيع اتفاقية المناصفة مع الشركات العاملة في أراضيها[١].

وهكذا تصدرت المملكة العربية السعودية دول الخليج في تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح، وكان نجاح هذه السياسة سبباً في استفادة دول الخليج من العائد المالي الكبير، وفي تشجيع إيران في البحث عن طريق للسيطرة على مواردها البترولية.

ثورة مصدق وتأميم البترول الإيراني عام ١٩٥١م :

كان تحقيق مبدأ مناصفة أرباح البترول من جانب المملكة العربية السعودية ثورة على اتفاقيات البترول السابقة لها، ليس بالنسبة للمملكة العربية السعودية فحسب، بل لكل الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط، وكان أحد الأسباب الأساسية التي تطلعت إليها إيران لتطبيقها على بترولها ولكن بطريقة أخرى، فإذا كانت المملكة العربية السعودية قد عملت على مناصفة أرباح البترول، فإن إيران عملت على تأميم كامل للبترول مما أدى إلى أزمة صناعة البترول الإيراني[٢].

وترجع بداية الأزمة بين الحكومة الإيرانية وشركة البترول الأنجلو إيرانية صاحبة الامتياز البترولي في إيران حين طلبت لجنة من البرلمان الإيراني برئاسة الدكتور محمد مصدق الذي كان يشغل بعض المناصب الوزارية في

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١م، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٤٢١.

(٢) أحمد عسة: معجزة فوق الرمال، ط ٣، المطابع الأهلية اللبنانية، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٣٣٩.

حكومة الشاه السابق، ويرأس الجبهة الوطنية في البرلمان التي تشكلت في البداية لمواجهة تجاوزات الشاه محمد رضا بهلوي وحاشيته، ومعارضة الوجود البريطاني، وضمت الوطنيين والعلماء والتقدميين والمثقفين ودعاة الإصلاح في البلاد[1].

حيث طالبت هذه اللجنة في البداية برفع نصيب إيران من أرباح البترول، ولكنها ما لبثت أن أطلقت دعوة تأميم صناعة البترول في إيران[2]، وهي الدعوة التي لاقت تأييداً شعبياً كبيراً، حيث كان الشعب الإيراني يعاني من الأزمات الداخلية التي ألمت به خلال سنوات الحرب العالمية الثانية خاصة في النواحي الاقتصادية.

وعقب قرار الملك عبدالعزيز آل سعود الذي أعلنه في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٥٠م عن توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح بين المملكة العربية السعودية والشركات البترولية العاملة في أراضيها[3]، قررت الحكومة الإيرانية أن تحذو حذو المملكة العربية السعودية، وبدأت في فبراير ١٩٥١م مفاوضاتها مع الشركة (الأنجلو إيرانية للبترول) من أجل تعديل شروط امتياز البترول الإيراني[4]، ولكن يبدو أن هذه المفاوضات لم تسفر عن شيء بسبب تمسك

(١) لبيب عبدالستار، قصة الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر، ٢٢٠٠ ق. م /١٩٨٨م، دار المجاني، بيروت، ١٩٨٩م، ص ١٢١.

(٢) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي: الاحتكارات الدولية لسياسة طهران البترولية، مجلة السياسة الدولية، عدد (٢٨)، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ١٦٣.

(٣) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج في عهد الأسرة البهلوية، ضمن أبحاث العلاقات العربية الإيرانية، منشورات معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٣٩.

(٤) محمود شاكر: إيران، المكتب الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٦١.

الشركة بعدم الموافقة، والذي أدى إلى تصعيد التشدد الإيراني ومزيد من الدعم الشعبي الكبير لمبدأ تأميم البترول[1]، والذي اتضحت صورته في اغتيال رئيس الوزراء الإيراني رازمارا المفاوض للبريطانيين في ٧ مارس ١٩٥١م[٢]، وهو الأمر الذي أدى إلى تنازل خليفته حسين علا عن رئاسة الوزارة[٣]. وفي ذروة الأزمة لم يجد البرلمان الإيراني لتحقيق الطموحات الشعبية سوى محمد مصدق لتعيينه رئيساً للوزراء.

كانت صورة مصدق قد تبلورت لتكون رمزاً للحركة الوطنية في إيران، ولم يكن يرغب في تولي الوزارة لولا هذه العوامل والظروف الطارئة التي وضعته في السلطة[٤]، حيث أصدر البرلمان الإيراني في ١٩ أبريل ١٩٥١م قرار تولية محمد مصدق رئاسة الوزارة، فكانت بداية ما يعرف بثورة مصدق، لأنه عقب تشكيل الوزارة أصدر قانون تأمين البترول الإيراني في ٣٠ أبريل ١٩٥١م، والذي وافق عليه البرلمان، مما دعا الشاه للموافقة عليه هو الآخر في الأول من مايو ١٩٥١م[٥].

---

(1) Louis, W.: The British Empire In The Middle East 1945 . 1951 , Arab Nationalism, The United States And Postwar Imperialism, London 1984, PP. 596 . 603 .

(٢) انظر الملحق رقم (٨):

Memorandum By The Deputy Assistant Secretary Of State: For Near Eastern, South Asian, And Affrican Affairs (Berry) To The Secertary Of State, Washington, March 14. 1951. On "The Iranian Situation".

(٣) لبيب عبدالستار: المرجع السابق، ص ١٢٢.

(4) Katouzian, H: Musaddiq And The Struggle For Power In Iran, New York, 1990, PP. 266 . 267 .

(٥) محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٨٥.

في أعقاب صدور قانون التأميم بدأت المواجهة بين حكومة مصدق وشركة (البترول الأنجلو إيرانية)، وبدا أن مصدق متحد للإنجليز والشاه معاً، مما جعل كلا الفريقين يسير في اتجاه مضاد للآخر، حيث لم تلبث الحكومة البريطانية أن ردت على قانون التأميم بحصار الموانئ الإيرانية ومنع الدول والشركات الأجنبية من شراء البترول الإيراني(١)، وأعلن مصدق للرد على ذلك عن تأسيس شركة وطنية للبترول، وأن دخل البترول من أول مارس ١٩٥١م حق للشعب الإيراني(٢).

وقامت بريطانيا برفع دعوى ضد إيران في محكمة العدل الدولية بلاهاي في ٢٦ مايو ١٩٥١م، وأصدرت حكمها في ٥ يوليو بعودة الشركة الإنجليزية لإنتاج البترول، وفي سبتمبر ١٩٥١م عرض النزاع على الأمم المتحدة أيضاً، واستمر الضغط البريطاني على إيران إلى أن وصل الأمر إلى قطع العلاقات بين الدولتين عام ١٩٥٢م(٣).

أدت السياسة البريطانية ضد إيران خاصة مع إحكام السفن البريطانية لحصار الموانئ إلى إنهيار سوق البترول في إيران(٤)، وبالتالي تدهور الوضع الاقتصادي الداخلي بسرعة أواخر عام ١٩٥٢م، وقد جاء في تقرير أمريكي أنه إذا استمرت هذه الحالة قد يفقد العالم الحر إيران مما يهدد الأمن القومي الأمريكي(٥).

---

(١) حسن محمد جوهر: إيران، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٦٤.

(2) Ramazani, R.: The Persion Gulf, Iran's Role, "University Of Verginia Press", 1972, P. 107.

(٣) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي: تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، ص ١٣٢ - ١٣٤.

(4) Farnie, D.: East & West Of Suez, "Oxford University Press", London 1968, P. 674 .

(5) Foreign Relations Of The United States: 1952.1954, Vol "10", PP. 529. 534.

ولما كانت الولايات المتحدة لم تعلن معارضتها للتأميم خشية على نفوذها السياسي في إيران أو سقوطها تحت التأثير السوفييتي[١]، فإنها رأت ـ والحالة الداخلية على هذا التدهور ـ أن تتدخل لإجراء مفاوضات سلمية بين إيران وبريطانيا في أواخر عام ١٩٥٢م، انتهت إلى الاقتراب من التسوية في يناير عام ١٩٥٣م، إلا أن مصدق كان يغير مطالبه باستمرار كلما اقترب الحل[٢]، ولذلك قررت الحكومة البريطانية في فبراير ١٩٥٣م قطع المحادثات وترك مصدق يعالج الموقف وحده[٣].

ولقد جاء رد مصدق مختلفاً هذه المرة، فقد قام على أثر قطع المباحثات بشن حملة ضد الشاه والأسرة المالكة والنظام[٤].

وترتب على ذلك نشوب خلاف كبير بين الشاه ومصدق وأنصار كل منهما، لم يحسمه إلا إقناع الزعيم البريطاني العائد تشرشل للولايات المتحدة بضرورة تأييد الموقف البريطاني لإنهاء الأزمة مع إيران. ولما كانت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة أيزنهاور قد اقتنعت بخطر مصدق على المصالح الأمريكية بعد المحاولات السابقة[٥]، فقد وجدتها فرصة لتعزيز مصالحها في الخليج، خاصة أنها كانت تخشى حدوث انهيار داخلي في إيران في صيف عام ١٩٥٣م

(1) Foreign Relations Of The United States: 1951: Vol "10", PP. 25 . 26.

(2) Nitze, P.: From Hiroshima To Glsanost, At The Center Of Decision, "Grove Weidenfeld" New York 1989, P. 135 .

(3) Foreign Relations Of The United States: 1952 1954, Vol "10" PP. 654 . 662 .

(4) Foreign Relations Of The United States: 1952 . 1954: Vol "10" PP. 685 . 688 .

(5) Brands, H.: Inside The Cold War, Loy Henderson And The Rise Of The American Impire, 1918 . 1961, Oxford 1991, P. 264 .

مما قد يجعل منها منطقة كوارث كما قال الرئيس الأمريكي أيزنهاور لرئيس الوزراء البريطاني تشرشل(١)، لأنه في هذه الفترة تضاءلت شعبية مصدق بسبب التدهور الاقتصادي وعدم تحقيقه لوعوده السابقة، بالإضافة إلى قيامه بتطبيق إجراءات صارمة على البلاد، فظهر للإدارة الأمريكية أن تدبير انقلاب داخلي في إيران هو الطريق الأيسر للتخلص من هذه المشكلات بعيداً عن مخاطر التدخل العسكري(٢).

كان الإعداد لنهاية الأزمة الإيرانية التي أوجدها مصدق قد بدأ منذ منتصف عام ١٩٥٣م، حين قامت المخابرات الأمريكية مع نهاية الصيف بالاتفاق مع الشاه على مغادرة البلاد بحجة القيام بزيارة إلى روما على أن يكلف الجنرال زاهدي بإدارة البلاد، وفي الموعد المحدد ١٥ أغسطس ١٩٥٣م غادر الشاه إيران بطريق بغداد، وقام الجنرال زاهدي حسب خطة المخابرات الأمريكية في ١٨ أغسطس بالإطاحة بمصدق والقضاء على ثورته، ثم عاد الشاه إلى طهران(٣).

وهكذا لعبت الولايات المتحدة الدور الرئيس في القضاء على حركة مصدق واستعادة الشاه لسلطته، وبدأت الحكومة الإيرانية برئاسة الجنرال زاهدي في تسوية الأزمة التي أوجدها مصدق، فأعاد العلاقات مع بريطانيا

---

(1) Boyle, P.: The Churchill . Eisenhower Correspondence 1953 . 1955, "Chapel Hill", London 1990, P. 52 .

(2) New York Times: August 21, 1953 .

(٣) انظر الملحق رقم (٩):
Telegram: From The Ambassador In Iran "Henderson" To The Department Of State, Tehran, August 21, 1953 .

وبدأ في حل مسألة الاحتكارات البترولية[1] عن طريق الوساطة الأمريكية بين بريطانيا وإيران في أوائل عام ١٩٥٤م.

وأسفرت المفاوضات الثلاثية بين الولايات المتحدة وإيران وبريطانيا عن توقيع اتفاق في أغسطس ١٩٥٤م بين الحكومة الإيرانية ومجموعة من الشركات البترولية الأجنبية تمثل دولاً عدة أطلق عليها اسم مجموعة (الكنسورتيوم) وتتكون من ثماني شركات، خمس منها أمريكية وثلاث لكل من بريطانيا وفرنسا وهولندا، مما يؤكد أن المصالح الأمريكية قد استطاعت الوصول إلى الميدان الاقتصادي الإيراني عبر بريطانيا، كما سبق أن جاءت إليها سياسياً عبر الاتحاد السوفييتي لتحكم قبضتها على إيران[2].

وبهذا الاتفاق انتهت أزمة تأميم البترول الإيراني التي قادها الدكتور محمد مصدق بداية من إبريل ١٩٥١م وحتى أغسطس ١٩٥٣م، وهي الفترة التي تمثل حدثاً مهماً في تاريخ إيران والمنطقة، حيث عانت منها إيران كثيراً وانتهت بفشل مصدق في تحقيق هدفه الذي كان يرمي إلى السيطرة الإيرانية الكاملة على البترول.

ولعل فشل مصدق يرجع إلى اعتقاده بأنه يستطيع فرض ما يريد على بريطانيا، معتمداً على أنه جاء باختيار البرلمان بعد فترة صراع طويلة بين القوى الإيرانية والاستعمار البريطاني، ونسي أن بريطانيا لم تكن لتسلم له بنفوذها في إيران، وأن مصدق لم يستغل التأييد الأمريكي له في البداية، وأخذ يساوم الأمريكان معتمداً على حزب (توده) الشيوعي وهو الأمر الذي

---

(١) محمود شاكر: المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي: المرجع السابق، ص ١٤٠.

أفزع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة حين أراد مصدق تغيير النظام السياسي وهو ما لم تكن توافق عليه الولايات المتحدة خشية انتقاله إلى دول الخليج(١).

وبالتالي انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة وقامت بالقضاء على حركة مصدق وإنهاء الأزمة لصالحها، حيث أصبحت صاحبة النفوذ القوي في إيران، في الوقت الذي تطورت فيه علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، حيث وقعت معها اتفاقية للدفاع في ١٨ يونيو ١٩٥١م، تبدو رد فعل للأحداث الإيرانية، ولكن المملكة استفادت بموجبها من المساعدات الدفاعية الأمريكية لتكون أول دولة عربية تتلقى مثل هذه المساعدة الأمريكية(٢)، وهي امتداد للدعم الأمريكي للمملكة العربية السعودية الذي بلغ ذروته في هذه المرحلة المهمة التي يمر بها الخليج العربي، بدخول المملكة ضمن قانون الأمن المتبادل وذلك عقب لقاء الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي مع الرئيس الأمريكي أيزنهاور في مارس ١٩٥٣م(٣)، ولعل في هذا استمرارًا للعلاقات السعودية الأمريكية المبنية على المصالح المشتركة(٤).

ولقد كان رد الفعل العربي على ثورة مصدق في إيران مؤيداً للثورة في البداية، ويرجع ذلك إلى الرغبة في الوقوف ضد السياسة البريطانية التي

---

(١) محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية، علاقة عبدالناصر بالمخابرات الأمريكية، ط ١، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١١٠ ـ ١١٢.

(٢) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ٨٨.

(٣) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ج١، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٨٢٩، (ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١٦).

(4) Foreign Relations Of The United States, 1950: Vol "V" , Part "1" PP. 1131 . 1146.

يعاني منها العرب، بداية من المملكة العربية السعودية حيث مشكلات حدودها الشرقية مع الإمارات التي تدعمها بريطانيا، إلى مصر ومسألة الجلاء البريطاني عن أراضيها. وساعد على التأييد العربي إعلان حكومة مصدق في يونيو ١٩٥١م أنها لن تعترف بإسرائيل(١)، وكان ذلك داعياً إلى تحسن العلاقات العربية الإيرانية خلال عام ١٩٥١م.

ولقد شهدت أيضاً العلاقات السعودية الإيرانية تطوراً مهماً في تلك الفترة حيث تم إعادة العلاقات بين البلدين، وتبادل السفارات بصفة رسمية في عام ١٩٥١م لأول مرة منذ بدء العلاقات بعد أن كانت متوقفة منذ عام ١٩٤٣م(٢)، فكان ذلك الحدث نقطة رئيسة في مسيرة العلاقات السعودية الإيرانية التي أخذت شكلها الرسمي منذ ذلك العام.

واستمر التحسن قليلاً إذ ما لبثت حكومة مصدق أن أعلنت عن موقفها من إمارة البحرين مما أعاد التوتر إلى العلاقات العربية الإيرانية، وذلك حين أعلنت أن قرار تأميم البترول الإيراني يسري على الشركات العاملة في البحرين(٣)، ولما كانت هذه الشركات أمريكية هي الأخرى فقد تحرج موقف مصدق وعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية(٤).

---

(١) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٤٤٩.

(٢) أمل إبراهيم الزياني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، ص ١١٥.

(٣) محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١ ـ ١٩٧١م، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥م، ص: ٣٣٦.

(4) Ramazani, R.: The Foreign Policy of Iran 1500 - 1955 Adeveloping Nation In World Affairs, Virginia, 1966, P. 272.

وأكد ذلك الموقف من حكومة مصدق تجاه البحرين أن الادعاءات الإيرانية في الخليج ليست مرتبطة بالشاه، ولكنها سياسة جميع الحكومات والأحزاب والهيئات الإيرانية[١].

ومما عمل على زيادة التوتر في العلاقات العربية الإيرانية بصفة عامة والعلاقات السعودية الإيرانية مرة أخرى أيضاً أن حكومة مصدق عدت زيادة إنتاج الشركات البترولية العاملة في المملكة العربية السعودية والكويت سببا في إفشال سياسة التأميم التي قامت بها، وحملت الدولتين تبعة هذا الفشل[٢]، مما انعكس سلباً على علاقاتها بالدولتين، وعادت العلاقات السعودية الإيرانية شبه متوقفة مرة أخرى بقية فترة حكومة مصدق.

وكانت الدول العربية الواقعة في منطقة الخليج تراقب تطورات الموقف في إيران والتطورات البترولية في المنطقة، حتى انتهت التجربة الإيرانية بالفشل مما أدى إلى استفادة الدول المجاورة لها على الخليج، حيث تنبهت إلى ضرورة إسهامها في صناعتها البترولية، وكان الإخفاق الإيراني في تطبيق مبدأ التأميم تعزيزاً لتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح الذي أخذت به المملكة العربية السعودية وحذت حذوها الدول الخليجية الأخرى.

وهكذا كان البترول هو المحرك الرئيس للأحداث التي مرت بإيران، والذي تركت المملكة العربية السعودية أثرها فيها بشكل غير مباشر عندما نجحت في تطبيق مبدأ مناصفة أرباح البترول مع الشركات البترولية العاملة

(١) نورة محمد صقر القاسمي: الوجود الفارسي في الخليج، ١٩٢١ - ١٩٧١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية بنات عين شمس، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٣١٩.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٤٠.

في أراضيها، وأرادت إيران أن تلحق بها وتسيطر على مواردها البترولية عن طريق محاولة مصدق تأميم البترول الإيراني والتي فشل فيها، ولعل ذلك كان حدثا مهماً في تاريخ منطقة الخليج، انطلقت منه العلاقات السعودية الإيرانية وتركت آثارها على بقية دول الخليج العربي، ولتبدأ في مواجهة مرحلة أخرى من مراحل التنافس والصراع حول منطقة الخليج الغنية بالبترول.

الموقف السعودي والإيراني من حلف بغداد عام ١٩٥٥م :

قبل تسوية أزمة البترول في إيران كان الإعداد قد بدأ لقيام حلف حول منطقة البترول، فعلى الرغم من أن فترة حكم مصدق أضعفت النفوذ البريطاني في إيران وحل مكانه النفوذ الأمريكي، إلا أنه لم يكن هناك تنافس أمريكي بريطاني في المنطقة، بل تعاون في إطار المعسكر الغربي في مواجهة المعسكر الشرقي، ومن خلال حرص الولايات المتحدة على تطبيق سياسة الاحتواء لتأمين المناطق الحيوية القريبة من المعسكر الشيوعي، وحيث إنها شعرت بمدى القلق الذي تشعر به الدول القريبة من الاتحاد السوفييتي[١]، فبدأت بتطبيق هذه السياسة على الدول الواقعة جنوب الاتحاد السوفييتي حول منطقة الخليج، وكانت البداية توقيع معاهدة للدفاع المشترك بين تركيا وباكستان في ١٢ إبريل ١٩٥٤م[٢].

وخلال هذا العام ١٩٥٤م بدأت الترتيبات تعد لتوجيه الدعوة للعراق وإيران لتوقيع معاهدات مماثلة، ولما كانت الولايات المتحدة ترتبط بباكستان

(1) Foreign Relations Of The United States: 1952 . 1954, Vol "9", Part "1", PP. 134 . 136 .

(٢) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ٩٣.

بمعاهدة دفاعية، فقد عملت على توقيع اتفاق عسكري مماثل مع العراق[١]، وتركت لبريطانيا التحرك بين دول المنطقة لإقامة الأحلاف بينها. ولما كان مركز بريطانيا قويا في العراق فقد بدأت بإجراء الترتيبات لإقامة تحالف في المنطقة يبدأ من بغداد التي كان لديها استعداد قوي بزعامة نوري السعيد رئيس وزرائها لإقامة مثل هذا التحالف، فبادر بعقد اتفاقية للدفاع مع تركيا ووقعها عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي في بغداد يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٥م[٢]، ورأت بريطانيا في سرعة الانضمام إليها تعويضها عن تجديد معاهدة ١٩٣٠م مع العراق، ولهذا انضمت للاتفاقية العراقية التركية في ١٤ أبريل ١٩٥٥م[٣].

وهكذا بدأ حلف بغداد من العراق وتركيا وبريطانيا، وبدأت هذه الدول في الاجتماعات وتشكيل لجان الحلف الذي اتضح أنه يدين بجزء كبير في تكوينه إلى جهود العراق[٤] التي بدأت تدعو دول المنطقة للاشتراك فيه. ولما كانت هناك اتفاقية دفاعية بين تركيا وباكستان فقد أقنعت دول الحلف باكستان بالانضمام إليهم، وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥م أعلنت باكستان الانضمام إلى الحلف[٥].

---

(1) Campbell, J.: Defence Of The Middle East, Problems Of American Foreign Policy, New York 1960, P. 54 .

(٢) جهاد مجيد محيي الدين: حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، بآداب عين شمس القاهرة، ١٩٧٠م، ص ١٤٩.

(٣) محمد جلال كشك: المرجع السابق، ص ٤١٩.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق بغداد، المحفظة رقم ٩٩ الملف رقم ٢/٨١/٧٥٢ السجل رقم ٢٤، وثيقة تتعلق بقيام حلف بغداد.

(٥) جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٥٥م.

أما انضمام إيران إلى حلف بغداد فقد تأخر بسبب مخلفات ثورة مصدق التي ما زالت تعاني منها، وخوفها من الهجوم العربي عليها[١]. ولكن في صيف ١٩٥٥م طلبت إيران أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية التي بدلا من موافقتها على إعطائها الأسلحة ألحت إلى إيران بالانضمام إلى الحلف، واقتنع الشاه أنه من مصلحة بلاده الانضمام إلى أي تحالف يتمتع بغطاء دولي يضمن لها حرية الحركة في الخليج[٢]، ووجد في الانضمام إلى الحلف أنه سيجعل إيران تستفيد من الضمانات العسكرية والاقتصادية، ولهذا أعلن في ٣ نوفمبر ١٩٥٥م عن انضمام إيران إلى حلف بغداد[٣]، وصدر في بغداد البيان الرسمي لانضمام إيران إلى الحلف[٤].

وهكذا أصبح حلف بغداد يضم العراق وتركيا وباكستان وإيران مع بريطانيا، وقد اختلفت ردود الفعل على قيام الحلف، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت وراء حلف بغداد إلا أنها لم تنضم إليه صراحة وتركت زعامته لبريطانيا[٥]، أما الاتحاد السوفيتي فقد أعلن الاحتجاج الشديد على قيام حلف بغداد، خاصة بعد اتفاق الولايات المتحدة مع بريطانيا على اقتسام شؤون الدفاع عن الخليج حيث تتولى الأولى الدفاع عن شمال الخليج والثانية الدفاع عن جنوبه [٦].

(١) جهاد محيي الدين: المرجع السابق، ص ١٧٣.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٤١.

(٣) جهاد محيي الدين: المرجع السابق، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٤) الملحق رقم (١٠): ويتضمن نص البيان الرسمي لانضمام إيران إلى حلف بغداد.

(٥) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي: المرجع السابق، ص ١٤١.

(٦) لبيب عبدالستار: المرجع السابق، ص ١٢٣.

أما الموقف العربي فقد وقفت كل الدول العربية ضد حلف بغداد، وتزعمت القاهرة والرياض المعارضة الشديدة للحلف، وكان موقف المملكة العربية السعودية من حلف بغداد معارضا صريحا، في وقت كانت تشهد فيه العلاقات السعودية الإيرانية فترة هدوء وتحسن بعد عودة الشاه محمد رضا بهلوي إلى تولي السلطة بعد القضاء على حركة مصدق عام ١٩٥٣م، ولعل هذا التحسن في العلاقات يرجع إلى أن الشاه شعر بحرج موقفه من الأحداث التي وقعت في إيران، مما دفعه إلى محاولة إيجاد روابط وثيقة بالدول المجاورة ليضمن بذلك مواقفها الإيجابية نحوه في المحن التي قد يتعرض لها مستقبلاً[١]، ولهذا شهدت العلاقات السعودية الإيرانية بعض التطور في تلك الفترة التي أعقبت سقوط حكومة مصدق وعودة الشاه إلى السيطرة على الحكم في إيران.

وفي الوقت نفسه كانت المملكة العربية السعودية أول من أحس بنذر العاصفة القادمة، وكانت أول من تحرك على النطاق العربي، وقادت حملة ضد تكوين حلف بغداد أمام الرأي العام العربي[٢]، حيث بدأت الدبلوماسية السعودية مبكراً منذ توقيع الاتفاقية الدفاعية بين باكستان وتركيا في أبريل ١٩٥٤م حين تلقت المملكة العربية السعودية عرضاً من باكستان للانضمام لتحالفها مع تركيا، فبادر الملك سعود بإرسال رسالة إلى الرئيس عبدالناصر في مصر يخبره بما يدور حول المنطقة ويتشاور معه لأخذ التدابير[٣].

(١) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ١١٥.

(٢) محمد جلال كشك: المرجع السابق، ص ٤٢٧.

(٣) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٣٢٣.

ولما كانت العلاقات السعودية المصرية تعيش فترة من أزهى فتراتها فقد كان التنسيق التام بين البلدين لمواجهة الحلف والوقوف ضده، ولذلك قامت المملكة العربية السعودية ومصر بمحاولات مكثفة مع العراق لعدم انضمامه إلى الحلف متحدياً آمال الأمة العربية، ووجهوا الدعوة لعقد اجتماع لرؤساء الحكومات العربية في القاهرة، وهو الاجتماع الذي عقد في يناير عام ١٩٥٥م، وحضره نوري السعيد رئيس وزراء العراق دون جدوى(١)، لأن نوري السعيد كان يرى أن انضمام العراق إلى الحلف يضمن له القوة العسكرية، ويقوي مركزه في مواجهة الدول العربية الأخرى(٢).

وجاء الإعلان الرسمي لموقف المملكة العربية السعودية على لسان ولي العهد ووزير الخارجية الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود رئيس الوفد السعودي بالقاهرة حين صرح " بأن بلاده لا تؤمن بسياسة الأحلاف " (٣)، وفي تصريح آخر له قال: " إن الحكومة السعودية لن تقف مع أية حكومة عربية تنضم إلى أي أحلاف أجنبية " (٤). وفي هذا إشارة إلى عدم تأييد المملكة العربية السعودية لسياسة العراق والأحلاف التي تدور حول المنطقة.

ومع ذلك لم يلتفت العراق إلى النداءات العربية إليه، واستمر في سياسته التي أدت في النهاية إلى انضمامه إلى الحلف، واستمرت البلاد العربية في معاداتها لهذا الحلف.

(١) جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٢٦، ٣١ يناير، ١٩٥٥م.

(2) New York Times: April 4, 1955.

(٣) جريدة الجمهورية: العدد الصادر بتاريخ ٢٢ يناير، ١٩٥٥م.

(4) De Gaury, G.: Faisal, King Of Saudi Arabia, P.81 .

وفي أعقاب الاتفاق العراقي التركي البريطاني في أبريل عام ١٩٥٥م، ومع مرحلة التحسن في العلاقات السعودية الإيرانية قام الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بزيارة إيران في أغسطس من العام نفسه، والتقى في طهران الشاه محمد رضا بهلوي في أول زيارة من نوعها[١].

وعلى الرغم من المحاولات السعودية مع إيران لمنع انضمامها للحلف إلا أنه يبدو أن الضغط الأمريكي البريطاني كان أقوى على إيران، في فترة كانت تستعيد فيها العلاقات الإيرانية البريطانية ثقتها، بعكس العلاقات السعودية البريطانية التي وصلت إلى أدنى مستوى شهدته خلال هذا القرن[٢]، بسبب الموقف البريطاني من مشكلة واحة البريمي، تلك المنطقة الواقعة على الحدود بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي وعمان، حيث وقفت بريطانيا ضد المملكة العربية السعودية بجانب أبو ظبي وعمان في كل المفاوضات التي تجرى لحل هذه المشكلة[٣] التي رأت فيها المملكة أنها من قضايا السيادة على الأرض مثل موقف مصر من جلاء بريطانيا عن أراضيها.

ولعل ذلك ما جعل التنسيق يصل إلى غايته في العلاقات السعودية المصرية ضد سياسة بريطانيا في المنطقة ومنها حلف بغداد، وكان موقف فيصل وعبدالناصر خلال اجتماعات القاهرة أكبر تعبير عن وقوف البلدين المملكة العربية السعودية ومصر ضد الحلف وبشدة[٤]، وهو الموقف الذي

(١) نورة القاسمي: المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(2) Lenzowski, G.: The Middle East In World Affairs, New York, 1962, P. 563 .

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفظة رقم ١٠٣ الملف رقم ٧٥٦/٨١/٢ السجل ١: وثيقة بخصوص المفاوضات السعودية البريطانية بشأن البريمي.

(٤) محمود رياض: مذكرات البحث عن السلام ـ الصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨م، ط ٢، دار المستقبل، القاهرة، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٦م، ص ٢٨.

استمر ووصل بين البلدين إلى محاولات جمع البلاد العربية عن طريق توقيع معاهدات واتفاقيات لربط المصالح العربية بعيداً عن سياسة التحالف، حيث رأس الملك سعود وفد المملكة العربية السعودية، في المؤتمر الذي عقد في فبراير ١٩٥٥م بالقاهرة وحضرته مصر وسوريا والأردن لمناهضة حلف بغداد(١)، وفي الشهر التالي مارس ١٩٥٥م انضمت المملكة إلى اتفاقية الدفاع المشترك المصري السوري(٢)، وفي ١٨ أبريل ١٩٥٥م اشتركت المملكة مع هذه الدول ومجموعة الدول الأفروآسيوية في مؤتمر باندونج الذي عقد لوضع سياسة دول عدم الانحياز ومحاربة الاستعمار وتدعيم السلام العالمي(٣).

وواضح أن هذه التطورات كانت مرتبطة بتطور تشكيل حلف بغداد ودور بريطانيا وتحركها في المنطقة لمحاولة ضم دول أخرى للحلف للرد على الدول المعادية له، وربما كان الموقف السعودي ضد حلف بغداد وراء التحرك البريطاني في واحة البريمي المتنازع عليها، حيث قامت القوات البريطانية في عمان وأبو ظبي بالاعتداء على أراضي الواحة في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥م(٤)، بعد فشل مفاوضات التحكيم بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا نيابة عن أبو ظبي وعمان، والتي قدمت خلالها المملكة مقترحاتها في عرض للتحكيم يدعم حقها التاريخي في ملكية أراضي الواحة(٥)، وقد كان الاعتداء البريطاني سبباً

---

(١) رأفت غنيمي الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، عين للبحوث والدراسات الإنسانية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢١٣.

(٢) صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٥١٥.

(٣) محمد محمود السروجي "دكتور": ثورة يوليو جذورها وأصولها التاريخية، مطبعة المصري، الإسكندرية، ١٩٦٥م، ص ٣١٦ ـ ٣١٨.

(4) Lenczowski, G.: Op . Cit, PP. 550 . 551.

(٥) عرض حكومة المملكة العربية السعودية التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، جزءان، القاهرة، ١٣٧٥هـ /١٩٥٥م.

في ازدياد شدة موقف المملكة العربية السعودية ضد حلف بغداد، مع استمرار التنسيق السعودي الكامل مع مصر والذي وصل إلى عقد معاهدة للدفاع المشترك بين البلدين في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥م[١]، عرفت بميثاق التعاون العسكري لضمان الأمن والسلام ورد العدوان الخارجي عند وقوعه على إحدى الدولتين[٢]، واستمر التنسيق السعودي المصري الذي انضمت إليه سوريا ضد حلف بغداد، وكان لهذا التنسيق أثره في عدم انضمام أي دولة عربية للحلف خاصة الأردن[٣]، بل إنه كان يعمل على ضم أكبر عدد من الدول العربية وربطها باتفاقيات تعلن مناهضة الحلف.

ولعل اجتماع جدة الذي عقده الملك سعود مع الرئيس عبدالناصر ودعوة الإمام أحمد إمام اليمن إلى حضوره وتوقيعهم في ١١ رمضان ١٣٧٥هـ /٢١ أبريل ١٩٥٦م على ما يعرف بـ (ميثاق أمن جدة) بين الدول الثلاث يعد استكمالاً لمسيرة التحالفات العربية ضد حلف بغداد والسياسة البريطانية[٤].

وهكذا كان للموقف السعودي المناهض للحلف دور خطير في حصر نطاق الحلف دون انتشاره إلى أي من الدول العربية الأخرى، الأمر الذي ساعد على إضعاف المركز السياسي للحكومة العراقية التي كانت تحاول جذب سوريا والأردن إلى جانبها[٥]، وذلك من خلال محاولات نوري السعيد المستمرة لدعوة

(١) وزارة الخارجية المصرية: مجموعة المعاهدات، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ٤٠

(٢) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢١٣.

(3) Lipsky, G.: Saudi Arabia, Its People, Its Socity, Its Cultur, London 1959, P. 143.

(٤) رأفت الشيخ: أمن البحر الأحمر بين ميثاق أمن جدة ١٩٥٦م ومؤتمر تعز ١٩٧٧م، بحث نشرته مجلة الدارة التي تصدرها دارة الملك عبدالعزيز بالرياض، العدد الثاني، ربيع الأول، ١٤٠١هـ/يناير ١٩٨١م، ص ١٥١.

(٥) جهاد محيي الدين: المرجع السابق، ص ٢٠٥.

العديد من الدول العربية للانضمام للحلف[1]. وبعد فشل المحاولة مع سوريا والأردن جرت محاولة لجذب بلدان الخليج العربي، حيث قام نوري السعيد بزيارة الكويت وحاول إغراء الشيخ عبدالله السالم الصباح بالفوائد التي ستعود عليه من انضمام الكويت للحلف[2]، وهو ما لم يقتنع به أمير الكويت وفشلت المحاولة العراقية ولم تنضم الكويت إلى حلف بغداد[3].

وجرت محاولات لضم البحرين قام بها رئيس جمهورية تركيا عندما قام بزيارة البحرين مع رئيس وزرائه عدنان مندريس في فبراير ١٩٥٥م[4]، ثم المحاولة التي قام بها سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني عند زيارته هو الآخر للبحرين في مارس ١٩٥٦م والتي قوبلت بمظاهرات عنيفة من الشعب البحريني[5]، وبالتالي فشلت محاولة ضم البحرين هي الأخرى.

ولعل رفض الكويت الانضمام للحلف كان لإبعادها عن الأطماع العراقية، وفي رفض البحرين الانضمام للحلف إبعادها عن الأطماع الإيرانية، وبالتالي لم تستفد إيران أو العراق من تحقيق أهدافهما بالانضمام للحلف سوى أن علاقاتهما شهدت أزهى فترات تحسنها منذ تأسيس الحلف عام ١٩٥٥م وحتى

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ جامعة الدول العربية، المحفظة رقم ٥١٩، الملف ١٤٠/١٣١/٥، ج ١، وثيقة بعنوان الدعاية ضد الدول العربية ومحاولة جرها داخل حلف بغداد.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١م، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤م، ص ٨٧.

(3) Marlowe, J.: The Persian Gulf In 20 Th . Century, London, 1962 . P. 201.

(٤) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، ط٢، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦١م، ص ١٦١.

(٥) The Daily Telegraph: Nov . 19, 1959.

عام ١٩٥٨م[1] الذي شهد قيام الثورة التي أطاحت بالملكية في العراق وبحلف بغداد.

وهكذا كان انضمام إيران للحلف بغرض الاستفادة منه لتحقيق أطماعها، بينما كان الموقف السعودي مناهضاً للحلف، فكانت العلاقات السعودية الإيرانية مستمرة خلال فترة التناقض في الموقف من حلف بغداد، ولعل الأثر السعودي كان واضحاً على دول الخليج العربي الأخرى في أنها لم تنضم إلى حلف بغداد، كما كانت رغبة إيران والعراق ومعهم بريطانيا التي بانضمامها خفت من حدة مواقفها ضد الأطماع الإيرانية في الخليج، والتي كانت تضعها وجهاً لوجه أمام إيران[2]، وهو ما يبدو قد شجع إيران على تجديد ادعاءاتها في البحرين خلال سنوات ازدهار حلف بغداد.

الموقف السعودي من محاولة إيران ضم البحرين عام ١٩٥٧م :

تعد البحرين إحدى دول الخليج العربي، جزيرة تقع في منتصف الخليج تقريباً بين الشمال والجنوب، مما جعلها مركزاً مهماً للمواصلات بين الخليج والعالم الخارجي، وهي تبعد عن ساحل المملكة العربية السعودية ١٢ ميلاً تقريباً، وتبعد عن الساحل الإيراني ١٨٠ ميلاً تقريباً[3]. وقد عمل اكتشاف

---

(١) يونان لبيب رزق "دكتور": العلاقات الإيرانية بمصر والعراق على عهد الأسرة البهلوية ١٩٢٥ ـ ١٩٧٩م، ضمن أبحاث العلاقات العربية الإيرانية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١١٣.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٣٣١.

(٣) سعيد خليل هاشم: تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال ١٨٦١ ـ ١٩٧١م رسالة ماجستير، غير منشورة، بكلية آداب القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٢.

البترول فيها عام ١٩٣٢م على زيادة أهميتها الإستراتيجية وبالتالي زادت فيها المطامع الإيرانية، مما جعل البحرين تترك أثرها الواضح والكبير في العلاقات السعودية الإيرانية لموقف المملكة العربية السعودية ضد هذه الأطماع الإيرانية، وكانت إيران لا تترك فرصة إلا وجددت ادعاءاتها في البحرين وترد عليها المملكة العربية السعودية، فمنذ اتفاقية جدة بين السعودية وبريطانيا عام ١٩٢٧م حتى حكومة مصدق التي جددت الادعاءات الإيرانية في البحرين، بل أكدت أنها ليست مرتبطة بشخص الشاه إنما هي سياسة إيرانية تقليدية[١]، والبحرين تمثل عائقاً أمام استمرار التحسن في العلاقات السعودية الإيرانية. ولعل ادعاء حكومة مصدق الأخير جعل جامعة الدول العربية هي الأخرى تناقش مسألة البحرين والادعاءات الإيرانية فيها لأول مرة. ففي مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٥٤م أصدر مجلس الجامعة قراراً يؤكد على أن البحرين بلد عربي وغير خاضع لسيادة إيران ولا تربطه بها أي علاقات تبعية[٢].

ولما كانت إيران قد انضمت إلى حلف بغداد فقد وجدتها فرصة سانحة لتحقيق أطماعها في البحرين، مستغلة وجود بريطانيا ضمن أعضاء الحلف، فحاولت تشجيع البحرين على الانضمام إلى الحلف، ولكن محاولاتها فشلت كما رأينا. ونبهت البحرين إلى خطورة المحاولات الإيرانية، وبذلك أرادت حكومتها اتخاذ الإجراءات التي تؤكد سيادتها على أراضيها، فأصدرت حكومة

(١) نورة القاسمي: المرجع السابق، ص ٣١٩.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، المحفظة رقم ٧، الملف رقم ٥/١٠٣٧/٤٤٨ ج ٢: وثيقة بشأن مشكلة البحرين بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٧م.

البحرين عام ١٩٥٥م تعديلاً لقانون الجنسية الذي أصدرته عام ١٩٣٧م[١]، فأدخلت شروطاً جديدة لاكتساب الجنسية البحرينية منها: الإقامة لمدة عشرة أعوام متتالية في البحرين، وأن يكون للشخص ملكيات غير منقولة بالبحرين، ومتحدثاً باللغة العربية. وكالعادة احتجت إيران على القانون ورأت أنه يمس وضع الإيرانيين في البحرين[٢]، وأخذت تجدد مطالبها بالبحرين، وتعدها جزءاً من الأراضي الإيرانية رغم استمرار الوجود البريطاني في البحرين[٣].

عقب ذلك بدأت إيران تخطط لضم البحرين، ولما كانت تدرك أن المعارضة لها ستأتي من بريطانيا صاحبة النفوذ فيها، ومن الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، فقد بدأت محاولاتها تجاه بريطانيا والمملكة العربية السعودية.

أما بريطانيا فكان انضمام إيران إلى جانبها في حلف بغداد عاملاً مخففاً للمواجهة بين الدولتين على الرغم من تمسك بريطانيا باحتفاظها بالسيادة على البحرين[٤]، واتجهت إيران إلى المملكة العربية السعودية في محاولة لاحتواء الموقف السعودي لتحقيق أهدافها في الخليج، ولعل الشاه كان يدرك ذلك من وراء تقاربه مع المملكة لكونها نظاماً ملكياً مشابهاً له ومؤثراً في دول الخليج[٥].

---

(1) I.O.R.:L\P&S/12/3795, Governement Of Bahrain, Notice, May 8,1937.

(٢) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج في عهد الأسرة البهلوية، ص ١٤٢.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق طهران، المحفظة رقم ٧٤٢، الملف رقم ١/٧/٢٠٦ جـ ١٦، بتاريخ ١٤ مارس، ١٩٥٦م.

(٤) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣٣٢.

(٥) أمل الزياني: البحرين من ١٧٨٣ - ١٩٧٣م، دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج، بيروت ١٩٧٣م، ص ١١٩.

ومن أجل إنجاح المحاولة الإيرانية توجه الشاه محمد رضا بهلوي إلى زيارة المملكة العربية السعودية في مارس عام ١٩٥٧م[١]، حيث التقى الملك سعود وكبار المسؤولين السعوديين. وحاول الشاه إقناعهم بفكرة إنشاء " حزب " ذي صفة إسلامية بين إيران والمملكة العربية السعودية على غرار حلف بغداد الذي رفضت المملكة الدخول فيه، ولم يتحقق للشاه ما أراد فقد رفضت المملكة العربية السعودية هذه الفكرة وفشلت محادثاته مع الملك سعود[٢].

وجددت المملكة وقوفها ضد الأطماع الإيرانية في البحرين والخليج، مما أدى إلى إعادة التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية بعد فترة التحسن التي شهدتها أعقاب ثورة مصدق، ولكن التوتر هذه المرة أخذ يتصاعد خاصة بعد إقدام إيران على تصعيد ادعاءاتها في البحرين التي وصلت ذروتها في تلك المرحلة، حيث إنه في اجتماع لمجلس وزراء إيران وبحضور الشاه في ١٢ نوفمبر ١٩٥٧م وافق على قرار يقضي بضم البحرين وجعلها المقاطعة الرابعة عشرة من المقاطعات الإيرانية[٣]، وتنفيذاً لهذا القرار بدأت إيران تضع البحرين ضمن الخرائط الرسمية للدولة، وأخذت صحفها تشن هجوماً على حكومة البحرين والوجود البريطاني بها، وطالبت بتمثيل نيابي وحاكم إيراني للبحرين[٤].

---

(١) نورة القاسمي: المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق الجامعة العربية، المحفظة رقم ٣٣٤، وثيقة بعنوان: محاولات إيران تجاه السعودية والبحرين بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٧م.

(٣) محمد السعيد عبدالمؤمن "دكتور": إيران والبحرين، بحث ضمن أبحاث الملف الإيراني، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ١٩١، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ٥١.

(٤) إبراهيم خلف العبيدي: الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ ـ ١٩٧١م، مطبعة الأندلس، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٢٣٤.

وكان أول رد عربي على تصرفات إيران صادراً من المملكة العربية السعودية حيث احتجت على إيران ونفت الادعاءات الإيرانية في البحرين، وأصدرت الحكومة السعودية بياناً أكدت فيه أن البحرين امتداد للجزيرة العربية وجزء متكامل منها، وأن شعب البحرين يرتبط بشعوب الأمة العربية[١].

وتصاعدت الحملة بين إيران والمملكة العربية السعودية، فقد قامت إيران بالرد على البيان السعودي، ونددت بموقف المملكة وشككت فيه بحملة مغرضة هدفها الإيقاع بين المملكة العربية السعودية والبحرين، حيث ذكرت أن الحكومة السعودية ترى البحرين تابعة لها، مما جعل المملكة العربية السعودية تصدر بياناً آخر أكدت فيه أن البحرين بلد عربي مستقل تحت حكم آل خليفة ولهم حق تقرير مصيرهم بمعرفتهم[٢]، وهو الموقف الذي سبق للمملكة أن اتخذته مرات عديدة تجاه الادعاءات الإيرانية في البحرين.

واتخذت المملكة رداً عملياً آخر على ادعاءات إيران في البحرين، حيث بدأت مفاوضات مباشرة مع حكومة البحرين لتحديد الحدود البحرية معها على أساس كونها دولة غير تابعة لأحد، مما دعم موقف البحرين ووجه ضربة للادعاءات الإيرانية فيها، ومن ناحية أخرى كان تحديد الحدود عاملاً مساعداً للشركات البترولية العاملة في البلدين[٣].

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفظة رقم ١٠٢، الملف رقم ٧٥٦/٨١/٣/جـ ٢: عن موقف السعودية من أزمة البحرين، وثيقة بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٨م.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفظة رقم ٤، الملف ١٠٣٧/٣٦٣/٥: وثيقة بعنوان الرد على الادعاءات الإيرانية حول البحرين بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٦م.

(3) Sampson, A.: The Seven Sisters, The Great Oil Companies and The World Today, London, 1973 . P. 188.

وترجع بداية تسوية مسألة الحدود بين المملكة العربية السعودية والبحرين إلى عام ١٩٥١م[١]، وذلك خلال مرحلة الإعداد لعقد مؤتمر الدمام الذي ضم إلى جانب المملكة حكام إمارات الخليج وبريطانيا من أجل تسوية مشكلات الحدود عام ١٩٥٢م، وهي المرحلة التي توصلت خلالها المملكة مع البحرين عام ١٩٥٤م إلى تقسيم الجزر الواقعة بينهما[٢].

أما هذه المرة فإن المملكة العربية السعودية والبحرين أرادتا تحديد الجرف القاري بينهما في مياه الخليج العربي، وتوقيع اتفاقية عامة بين البلدين تنهي مشكلة الحدود، وذلك في أثناء زيارة الشيخ سلمان آل خليفة أمير البحرين إلى الرياض ولقائه الملك سعود حيث تم التوقيع بينهما على الاتفاقية في ٢٤ فبراير ١٩٥٨م[٣]، وهي الاتفاقية التي وضعت البحرين في مصاف الدرجة الأولى بالنسبة لعلاقتها مع المملكة العربية السعودية[٤]، وتعد هذه أول اتفاقية من نوعها بين بلدان الخليج العربي.

وقد ساعد على إتمام هذه الاتفاقية علاقات الجوار وصلة القربى التي تربط بين الأسرتين الحاكمتين آل سعود وآل خليفة، والانتماء القومي الشعبي الواحد الذي يحتم توثيق الترابط بين البلدين[٥].

(1) F.O.371/1016, From Mr. Pelly To Shaikh Salman, September 17, 1951.

(2) ALbaharna, H.: The Legal Status Of The Arabian Gulf States "Universety Of Manchester Press". 1968 . P. 278.

(٣) انظر الملحق رقم (١١): نص الاتفاقية بين المملكة العربية السعودية والبحرين.

(4) Belgrave, J.: Welcome To Bahrin, Manama, 1973, PP. 135 - 136.

(٥) سعيد خليل هاشم: المرجع السابق، ص ٢٩٠.

وكان الرد الإيراني سريعاً على الاتفاقية السعودية مع البحرين وكالعادة عند أي اتفاقية تمس البحرين، ولكن هذه المرة كان عنيفاً حيث أعلنت إيران احتجاجها الشديد على الاتفاقية، وأصدرت بياناً تعد فيه البحرين ولاية إيرانية تابعة لها[١]، وصرح وزير خارجية إيران في المجلس النيابي الإيراني أن حكومته ترفض الاتفاقية وتراها تعدياً على حقوقها الإقليمية في البحرين، وهو ما رفضته تماماً المملكة العربية السعودية وأعادت تأكيدها بأن البحرين ترتبط بالأمة العربية[٢].

وبلغت العلاقات السعودية الإيرانية ذروة التوتر في تلك الفترة حول البحرين، وبدأت الدول العربية الأخرى تتعامل بحذر مع إيران، وأعلنت جامعة الدول العربية تأييدها ومساندتها للاتفاقية السعودية مع البحرين[٣]، وأرسلت الجامعة العربية بمذكرة لإيران بخصوص موضوع البحرين في مارس ١٩٥٨م[٤].

أما عن الموقف البريطاني فعلى الرغم من عضوية بريطانيا مع إيران في حلف بغداد إلا أنها أعلنت أن البحرين من وجهة النظر البريطانية غير تابعة لإيران، وهي إمارة تحت الحماية البريطانية[٥].

(١) دار الوثائق: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفظة رقم ١٠٢، الملف رقم ٣/٨١/٧٥٦، جـ ٢، وثيقة بخصوص اعتراض إيران على الاتفاقية بين المملكة العربية السعودية والبحرين.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٣) سعيد خليل هاشم: المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٤) جامعة الدول العربية: تقرير الأمين العام المقدم لمجلس الجامعة في دورة انعقاده العادي في ٢٩ مارس ١٩٥٨م، ويتضمن موقف إيران من البحرين.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق طهران، المحفظة رقم ٧، الملف رقم ٢٥/١٠٣٧/٤٤١، وثيقة عن الموقف البريطاني من البحرين.

ولعل المتغيرات التي حدثت في المنطقة عام ١٩٥٨م ومن بينها قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وقيادة مصر لإحياء القومية العربية، والموقف العربي المساند للموقف السعودي، والثورة على الملكية في العراق، كل ذلك عمل على توقف الادعاءات الإيرانية في البحرين في تلك الفترة. وبدأ الشاه يعبر عن قلقه لمواجهة تيار القومية العربية خاصة بعد انفصال العراق عن الحلف، وتطلع إلى مزيد من الدعم العسكري الأمريكي لبلاده لمواجهة هذا التيار، فعقد مع الولايات المتحدة اتفاقية للدفاع المشترك، في الوقت الذي دعمت فيه المملكة العربية السعودية اتفاقاتها العسكرية أيضاً مع الولايات المتحدة، بجانب سعي الأمير فيصل لتحسين العلاقات السعودية مع مصر لاستمرار التعاون فيما بينهما[١].

ويبدو أن أواخر الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي شهدت اتجاه كل من المملكة العربية السعودية وإيران إلى تدعيم النواحي العسكرية مع الولايات المتحدة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة عام ١٩٥٨م خاصة الثورة العراقية التي قضت على حلف بغداد الذي كانت تحتمي فيه إيران، مما جعلها تتجه أكثر نحو الولايات المتحدة.

وظلت العلاقات السعودية الإيرانية تعاني من آثار التوتر الذي أحاط بها خلال أزمة البحرين التي أكدت أن أثر دول الخليج واضح على مسار هذه العلاقات، ولم تشهد تطوراً إلا مع بداية تعاون الدول الخليجية مجتمعة بما فيها إيران والعراق لمواجهة الشركات البترولية والحرب معها حول أسعار البترول في نهاية الخمسينيات.

---

(١) منى سحيم حمد آل ثاني: السياسة الأمريكية في منطقة الخليج ١٩٤٥ ـ ١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦

الموقف السعودي والإيراني من إنشاء منظمة الأوبك عام ١٩٦٠م :

منذ مطلع الخمسينيات من القرن الميلادي والبترول يمثل محور الصراع حول الخليج العربي عالمياً، وبين الدول المنتجة والشركات الأجنبية صاحبة الامتياز فيها إقليمياً. ولما كانت الدول الأجنبية ترعى هذه الشركات فقد وقفت خلفها تحسباً لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وقد بدأ الصراع بين الدول المنتجة والشركات منذ تطبيق مبدأ مناصفة أرباح البترول الذي بدأت به المملكة العربية السعودية، والتي حذت حذوها الدول العربية الخليجية ومنها الكويت وقطر والبحرين والعراق. أما إيران فلم تأخذ بالمناصفة في البداية، بل أخذت بالتأميم الكامل عن طريق سياسة مصدق، والذي فشل في الوصول إلى تحقيق هدفه بسبب موقف بريطانيا والولايات المتحدة، وهنا يتضح الفرق بين التجربتين السعودية والإيرانية، حيث نجحت التجربة السعودية وفشلت التجربة الإيرانية، وأدت إلى سيطرة مجموعة من الشركات العالمية على بترولها. وكان نجاح التجربة السعودية داعياً لمواصلتها البحث عن الأفضل حتى جاء قرب نهاية الخمسينيات حين خرجت عن مبدأ المناصفة إلى ما هو أكبر منها، وذلك عندما نجحت المملكة العربية السعودية في توقيع اتفاقية بترولية مع شركة يابانية عام ١٩٥٧م حصلت بمقتضاها على نسبة ٥٦٪ من الأرباح[١]. وكان ضمن نصوص الاتفاقية التي شاركت فيها الكويت للبحث عن البترول في المنطقة المحايدة بينهما استعداد الشركة اليابانية التي حملت اسم " شركة البترول العربية اليابانية " إعادة النظر في نصوص الاتفاقية إذا

(١) أنطوان تسيشكا: الصراع على البترول، ص ١١.

حصلت دولة من دول الشرق الأوسط على امتيازات أفضل مما أعطته الشركة للسعودية والكويت[١].

وكان هذا الاتفاق قفزة أخرى أضافتها السياسة البترولية السعودية إلى مجال الاتفاقيات البترولية، بل استطاعت المملكة العربية السعودية مع نهاية الخمسينيات أيضاً أن تشترك بموظفين سعوديين في مجلس إدارة شركة " أرامكو " العاملة في أراضيها، على أساس أن المجلس هو الهيئة التنفيذية العليا التي تقرر كل ما له علاقة بالإنتاج والأسعار والتوسع والمحاسبة وتحديد الأرباح، بل استطاعت نقل مقر مجلس إدارة الشركات البترولية من مدينة نيويورك إلى مدينة الظهران بالمملكة[٢].

أما إيران فقد كان فشل تجربتها مؤدياً إلى توقيعها لاتفاقيات مع مجموعة الشركات الأجنبية، وسريعاً ما اتضح لإيران مساوئ هذه الاتفاقيات التي انعكست على صناعة البترول الإيراني، مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى إصدار قانون البترول عام ١٩٥٧م الذي يقضي بمعالجة القصور في الاتفاقيات السابقة، وأبرز ما جاء في هذا القانون هو المشاركة الإيرانية في صافي الأرباح مناصفة، وتكوين مجلس لإدارة شركة البترول الوطنية الإيرانية من أعداد متساوية من الإيرانيين والأجانب[٣].

---

(١) ميمونة خليفة الصباح "دكتورة": الملك عبدالعزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، دراسة وثائقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٢٩، المجلد الثامن، جامعة الكويت ١٩٨٨، ص ١٠٨.

(٢) أمل الزياني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، ص ٣١.

(3) Longrigg, S.: Oil In The Middle East, London 1962, P. 53.

وهكذا كانت الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية وإيران في صناعة البترول من جانبيهما بوصفهما دولتين منتجتين دائماً ما تحذو حذوهم بقية الدول الخليجية المنتجة الأخرى عاملاً لم تكن الشركات لتتركه للدول المنتجة خاصة ما يضر مصالحها ودولها المستهلكة، ولجأت الشركات إلى تخفيض أسعار بترول الخليج العربي يوم ١٣ فبراير ١٩٥٩م[١].

ولما كان هذا القرار من جانب الشركات قد اتخذ بدون الرجوع إلى الحكومات العربية المنتجة التي تعمل بها هذه الشركات، فإن هذا القرار ترك رد فعل لدى دول الشرق الأوسط بصفة عامة والدول المنتجة منها بصفة خاصة، فكان عقد مؤتمر في القاهرة سمي بالمؤتمر العربي الأول للنفط في أبريل ١٩٥٩م[٢]، لدراسة الرد على الشركات البترولية وكيفية المحافظة على الثروة البترولية.

وأخذت المملكة العربية السعودية المبادرة في مشاورات مع فنزويلا تلك الدولة البترولية أيضاً، فاتفقا على ضرورة إنشاء منظمة للدول المنتجة للبترول حتى تستطيع الوقوف أمام الشركات مجتمعة، وأخذت المملكة على عاتقها إقناع الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط بهذه الفكرة. وفي بغداد اجتمعت وفود المملكة العربية السعودية وإيران والكويت والعراق وفنزويلا[٣]، وأعلنوا في سبتمبر ١٩٦٠م عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول، والتي سميت منظمة الأوبك "OPEC" [٤].

(١) أحمد عسة، معجزة فوق الرمال، ص ٤١٥.

(٢) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية، ص ١١١.

(٣) أحمد زكي يماني: عالم النفط، العدد ٤٩، الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٦٩م.

(4) Sampson, A.: Op. Cit. P. 165.

وبدأت العلاقات السعودية الإيرانية تأخذ طريقها نحو التحسن خلال المشاورات، مما جعلهما تتبادلان الدور الريادي للمنظمة في مراحلها الأولى، فيما عد إنشاء المنظمة أبرز الدلائل على رغبة الدول النامية في تطبيق حق السيادة على مواردها الطبيعية وكسر الاحتكار والسيطرة الأجنبية[١]، حيث انضم إلى المنظمة عدد كبير من هذه الدول النامية حتى أصبحت تضم (١٣) عضواً، هم الدول الخمس المؤسسة، وانضم إليهم قطر وأبو ظبي (الإمارات العربية) فيما بعد، وليبيا، وأندونيسيا، ونيجيريا، والجابون، وإكوادور[٢].

وقدر لهذه المنظمة للدول المصدرة للبترول أن تلعب الدور الأكبر لصالح الدول المنتجة ضد الشركات، حيث عملت على توحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء والسعي إلى عودة الأسعار واستقرارها، واتفاق الشركات مع الدول المعنية فيما يخص صناعة البترول[٣]، بما يعني أن المنظمة أصبحت تحمل عبء تنظيم السياسات البترولية للدول المنتجة، وتسير بها نحو وحدة الرأي بما يعود على الدول بالفوائد.

وهكذا يتضح مع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي مدى تأثير البترول ولعبه الدور الأكبر في علاقات منطقة الخليج العربي بصفة عامة، حيث كان عامل ربط بين الدول الخليجية والدول الأجنبية من ناحية، وفي العلاقات السعودية الإيرانية من ناحية أخرى، منذ أعلنت المملكة العربية

(١) منى سحيم حمد آل ثاني: المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٢) حسين الطنطاوي: الفيصل الإنسان والإستراتيجية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ١١٠.

(٣) محمد المغربي: السيادة الدائمة على مصادر النفط، دراسة في الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط والتغير القانوني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣م، ص ١٠٤.

السعودية تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات العاملة في أراضيها، ومما كان دافعاً لقيام مصدق بتأميم البترول في إيران. وكذلك كان البترول دافعاً إستراتيجياً لقيام حلف بغداد حول منطقة إنتاجه، والذي كان اشتراك إيران فيه ومناهضة المملكة العربية السعودية له ورفضها الاشتراك فيه بداية لمرحلة من التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية بلغت ذروتها مع.تجدد الادعاءات الإيرانية في البحرين.

ولم تخف حدة هذا التوتر إلا مع انحسار تلك الادعاءات، وكان مواكباً للمتغيرات التي حدثت في المنطقة في تلك الفترة والصراع على الأسعار البترولية بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية، فكان اتفاق وجهة النظر السعودية الإيرانية مرة أخرى، عند إنشاء منظمة الدول المنتجة للبترول، والتي كانت أول منظمة إقليمية تربط بين الدولتين، مما سيكون له أكبر الأثر في تطور العلاقات بينهما، وهو ما سينعكس على دول الخليج العربي في فترة حصولها على الاستقلال.



الفصل الثاني

العلاقات السعودية الإيرانية
وأثرهــا في استقـلال دول
الخليج العربي
١٣٨١ـ ١٣٩١هـ/١٩٦١ ـ ١٩٧١م

العلاقات السعودية الإيرانية
وأثرها في استقلال دول الخليج العربي

تأثرت العلاقات السعودية الإيرانية في بداية الستينيات من القرن العشرين الميلادي بالأحداث التي مرت بها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بصفة عامة، وإذا كانت العلاقات بين البلدين في فترة الخمسينيات قد شهدت فترات تقارب وتباعد حتى انتهت إلى أن جمعتهم منظمة واحدة، هي منظمة الدول المنتجة للبترول " الأوبك " ، فإن ظهور التغيرات التي طرأت على خريطة الشرق الأوسط بقيام الجمهورية العربية المتحدة عقب الوحدة بين مصر وسوريا في ٢٢ فبراير ١٩٥٨م[(١)]، وقيام الثورة في العراق بزعامة عبدالكريم قاسم في ١٤ يوليو ١٩٥٨م وتأييد مصر لها[(٢)]، وما تلى ذلك من أحداث ارتبطت بمحاولة هذه الدول نشر الأفكار الثورية والاشتراكية مما كان له الأثر الواضح في تطورات السياسة في المنطقة، حيث ارتبط تطور هذه الأحداث بتطور العلاقات السعودية الإيرانية نحو التقارب الذي انعكس على دول الخليج العربي خلال فترة الستينيات، ولعل موقف الثورة العراقية من الكويت كان أحد الأحداث المهمة التي تقاربت معها العلاقات السعودية الإيرانية.

---

(١) صلاح الدين المنجد "دكتور": فيصل بن عبدالعزيز آل سعود من خلال أقواله وأعماله، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٣٩١هـ/١٩٧٢م، ص ٤٦.

(٢) أنور السادات: البحث عن الذات ـ قصة حياتي، ط١، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٨م، ص ٥٠.

الموقف السعودي والإيراني من استقلال الكويت عام١٩٦١م:

تعد الكويت إحدى دول الخليج العربي المهمة، وهي تقع على رأس الخليج وتمتد مع سواحله مسافة ٣٢٠كم، وأراضيها تمثل مثلثًا رأسه في الغرب عند التقاء الحدود السعودية العراقية مع حدود الكويت حيث المملكة العربية السعودية على الحدود الجنوبية، والعراق على الحدود الشمالية، وعبر مياه الخليج شرقاً إيران(١)، وتبلغ مساحة الكويت الكلية بالجزر التابعة لها والمنطقة المحايدة حوالي ١٧٨١٨ كيلو متر مربع(٢).

ويرجع تأسيس مدينة الكويت إلى مطلع القرن الثامن عشر الميلادي(٣)، حين هاجر إلى مكانها قبائل العتوب التي تنتسب إلى قبيلة عنزة في شرق الجزيرة العربية بمنطقة نجد(٤)، واستطاع آل صباح أحد فروع العتوب أن يكونوا شيوخاً على الكويت منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، حين اختارت القبيلة الشيخ صباح بن جابر ليكون أول حاكم على الكويت، وعرف باسم صباح الأول عام ١٧٥٦م(٥).

ومنذ هذا التاريخ وأسرة الصباح تتولى الحكم في الكويت، ولقد حافظت على علاقات بلادها مع القوى المحيطة بها بصورة متوازنة تقريباً حتى نهاية القرن التاسع عشر، حين وقع الشيخ مبارك الصباح على اتفاقية مع بريطانيا

---

(١) حسن سليمان محمود "دكتور": الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة العربية، القاهرة ١٩٦٨م، ص ٧.
(٢) وزارة الإعلام الكويتية: الكتاب السنوي عن دولة الكويت ١٩٧٩م، مطبعة حكومة الكويت، ص ١٥.
(٣) عبدالله خالد الحاتم: من هنا بدأت الكويت، مطبعة دار القبس، الكويت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ٩.
(٤) عبدالعزيز الرشيد: تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، ص٣٠.
(٥) رأفت غنيمي الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، دار الثقافة للنشر والطباعة، القاهرة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص ٢٨٣.

في ٢٣ يناير ١٨٩٩م[1]، وإن كان قد ظل تحت السيادة الاسمية العثمانية إلا أنها كانت البداية لوقوع الكويت تحت الحماية البريطانية خاصة بعد الاتفاق الأنجلو عثماني عام ١٩١٣م.

ومع الاكتشافات البترولية الهائلة في الكويت التي جاءت بعد منح امتياز النفط للشركات البريطانية عام ١٩١٣م[2]، ازدادت أهمية الكويت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، وبدأت الكويت تجني ثمار بترولها منذ أن استطاعت أن تحذو حذو المملكة العربية السعودية في توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات البترولية العاملة في أراضيها عام ١٩٥١م، والتي أعقبها زيادة هائلة في الدخل اتضحت مع العام الأول لتطبيق المناصفة[3]، وقد انعكست هذه الزيادة على الأحوال الداخلية في الكويت، إذ بدأت التنمية الشاملة تأخذ طريقها حتى بلغت الكويت درجة كبيرة من التقدم، مما جعلها تفكر في الاستقلال خاصة بعد موافقة السلطات البريطانية لحكومة الكويت على القيام بإجراء الكثير من الإصلاحات الداخلية في المحاكم والتعليم والعملة والانتماء للمؤسسات الدولية[4].

وفي مطلع عام ١٩٦١م رأى الشيخ عبدالله السالم الصباح الذي يعد من أقوى شخصيات أسرة آل صباح، ضرورة إلغاء معاهدة ١٨٩٩م مع بريطانيا

---

(1) Albaharna, H.: The Legal Status of The Arabian Gulf States, London, 1968, P. 42.43.

(٢) خالد بن محمد القاسمي: الخليج العربي في السياسات الدولية، قضايا ومشكلات، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦م، ص ٤٠.

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥. ١٩٧١م، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤م، ص ٤٢١.

(٤) زاهية قدورة "دكتورة": شبه الجزيرة العربية، كياناتها السياسية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت بدون تاريخ، ص ٥٠١.

وإعلان استقلال الكويت، وبعد مباحثات طويلة مع الجانب البريطاني بهذا الشأن تم الاتفاق على توقيع وثيقة الاستقلال بين بريطانيا والكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م[١]، والتي بموجبها تم إلغاء معاهدة الحماية وإعلان الكويت دولة مستقلة ذات سيادة[٢].

ولما كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت باستقلال الكويت، فقد سارعت الحكومات العربية هي الأخرى تعلن اعترافها بالكويت، وكانت الحكومة السعودية سباقة نحو الاعتراف بالكويت بصفتها دولة مستقلة، وهي التي تربطها معها علاقات وثيقة تعبر عن الروابط القوية بين الدولتين، والتي أكدتها اتفاقية الصداقة التي عقدت بين الملك عبدالعزيز آل سعود والشيخ مبارك الصباح عام ١٩١٥م وما تبعها من اتفاقيات دعمت العلاقات السعودية الكويتية[٣].

وعلى الرغم من أن معظم الدول العربية والخليجية ومنها إيران قد اعترفت باستقلال الكويت، إلا أنها تعرضت لعاصفة هبت عليها من العراق حين أعلن رئيسها عبدالكريم قاسم في ٢٥ يونيو ١٩٦١م أن العراق ترى الكويت جزءاً منها[٤]، وهو الادعاء الذي أعلنت الحكومة الكويتية عن رفضه، وعندما شعرت بالتهديد العراقي لاستقلالها حددت موقفها في اتجاهين:

---

(١) ميمونة خليفة الصباح: الكويت في ظل الحماية البريطانية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص ٤٦١.

(2) Al Baharna. H.: Op. Cit, P. 250.

(٣) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٨٦.

(٤) انظر الملحق رقم (١٢):

Memorandum: From Robart B. Elwood Of The Bureau of Intelligence and Research, to The Director of The Office Of Near Eastern Affairs "Strong". Washington, June 26, 1961. On: Iraqi Claim to Kuwait".

الاتجاه الأول: أن الكويت أبقت القوات البريطانية في أراضيها لحماية استقلالها.

أما الثاني: فقد طلبت الكويت من المملكة العربية السعودية مساعدتها، وأرسلت برقيات إلى كل الدول العربية تخطرهم بالتهديد العراقي[١]، وأوضحت الكويت بأن هناك اتفاقيات موقعة بينها وبين العراق، من بينها اتفاقية في عام ١٩٣٢م تعترف من خلالها العراق بسيادة الكويت على أراضيها[٢].

ولما كانت المملكة العربية السعودية قد سبق لها أن وقفت أمام التهديد العراقي للكويت عام ١٩٣٩م[٣]، فإنها ألقت بكل ثقلها هذه المرة إلى جانب الكويت ضد ادعاءات عبدالكريم قاسم[٤]، خاصة عندما أرسل الشيخ عبدالله السالم الصباح رسالة إلى الملك سعود يخبره فيها بالحشود العسكرية العراقية والغزو المتوقع لبلاده من العراق[٥]، مما جعل الرد السعودي حاسماً وعلى لسان الملك سعود نفسه حين قال: " يجب أن يكون معلوماً لدى القاصي والداني أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد، وأن كل ما يصيب الكويت يصيب المملكة وبالعكس " [٦].

---

(١) جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٦١م.

(٢) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة للجامعة العربية، الاتفاقية الموقعة بين الكويت والعراق عام ١٩٣٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفظة رقم ١٢٢ الملف ١/٧/٢٢٢ جـ ١: وثيقة بتاريخ ١٤ إبريل ١٩٣٩م بعنوان "موقف المملكة من محاولات العراق ضم الكويت".

(4) Alvin, J.: The Persian Gulf States, "John Hopkins Uni. Press", London, 1980, P. 97.

(٥) عبدالله خالد الحاتم: المرجع السابق، ص ٤.

(٦) مارتا دوكاس: أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١-١٩٦٣م، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣م، ص ٢٧.

وهو بذلك حدد الموقف السعودي نحو الادعاءات العراقية، مما جعل الكثير من الدول العربية والمجاورة والصديقة تحذو حذو المملكة في معارضتها للتهديدات العراقية.

ولما كانت الحكومة الكويتية قد طلبت من بريطانيا والمملكة العربية السعودية الوقوف بجوارها، فإن بريطانيا أوقفت عمليات انسحاب قواتها من الكويت، بل عملت على زيادة هذه القوات عن طريق الدعم العسكري من قاعدة عدن إلى الكويت مباشرة[1]، ومن جهة أخرى قامت المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت؛ نظراً لاقتراب القوات العراقية من الحدود الكويتية مما يمثل تهديداً للمملكة[2]، بالإضافة إلى جانب قيامها بحملة دبلوماسية كبيرة بدأت بطلب عقد جلسة لمجلس الجامعة العربية في أول يونيو لبحث انضمام الكويت إلى عضوية الجامعة[3].

وأعلنت العراق معارضتها للطلب السعودي، وهددت بالانسحاب من الجامعة إذا انضمت إليها الكويت، ولكن مندوب المملكة العربية السعودية أوضح أن ميثاق الجامعة العربية لم يحدد قبول عضوية الدول بقرار جماعي، وأيدت مصر التي اعترفت باستقلال الكويت الموقف السعودي لقبول عضوية الكويت[4].

(1) Little, T.: South Arabia, Arena of Conflict, London 1968, P. 77.

(٢) سيد نوفل "دكتور": الأوضاع السياسية في إمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦١م، ص ٢٤٣.

(٣) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، محاضر جلسات تتعلق بطلب المملكة العربية السعودية انضمام الكويت لعضوية الجامعة رقم ٣/٥٦/١١٨٠ بتاريخ ١٨ محرم ١٣٨١هـ/١ يوليو ١٩٦١م.

(٤) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، الوثائق الخاصة بالكويت، محاضر جلسات ٤. ٦ يوليو ١٩٦١م.

وبعد مشاورات للأمين العام للجامعة العربية وزياراته للدول المعنية بالأزمة: الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق، وفي دورة مجلس الجامعة العربية الخامسة والثلاثين المنعقدة في ٢٠ يوليو ١٩٦١م، قرر المجلس قبول عضوية الكويت لجامعة الدول العربية(١).

وتقدمت المملكة العربية السعودية لمجلس جامعة الدول العربية بناءً على طلب الكويت باقتراح يقضي بتشكيل قوات أمن عربية تحل محل القوات البريطانية بالكويت(٢)، وهو ما وافق عليه مجلس الجامعة. وتم تشكيل القوات العربية المشتركة من المملكة العربية السعودية ومصر والأردن والسودان، ووصلت هذه القوات إلى الكويت في سبتمبر للقيام بعملها(٣)، وأعلن رسمياً يوم ١٠ أكتوبر ١٩٦١م انسحاب آخر جندي بريطاني من الأراضي الكويتية(٤).

وطوال وجود عبدالكريم قاسم على رأس السلطة في العراق ظلت هذه القوات العربية تؤدي مهامها حتى تمت الإطاحة بنظامه، وذلك بقيادة عبدالسلام عارف في ٨ فبراير ١٩٦٣م، والذي أعلن اعتراف العراق باستقلال الكويت تحت حكم آل صباح في ٤ أكتوبر ١٩٦٣م(٥).

---

(١) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، قرار مجلس الجامعة بشأن عضوية الكويت في ٢٠ يوليو ١٩٦١م. أيضاً انظر: الملحق رقم (١٣):

Memorandum, From The Director of the Office Of Near Eastern Affairrs "Strong", To The Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs "Talbot". Washington, July 24, 1961. On "Status Report on Kuwait Situation:.

(2) Alvine, J.: Op. Cit, P. 97 .

(٣) ميمونة خليفة الصباح: المرجع السابق، ص ٤٧١.

(٤) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٥) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٩٠.

وهكذا كان الموقف السعودي مشرفاً ضد الادعاءات العراقية في الكويت، إذ لعبت المملكة العربية السعودية الدور الرئيس مع الدول الأخرى في فشل المخطط العراقي(١)، حتى استطاعت الكويت المحافظة على استقلالها كبقية الدول العربية الأخرى المستقلة في ذلك الوقت.

وكان الموقف الإيراني خلال هذه الفترة متفقاً مع الموقف السعودي، إذ أرسل الشاه محمد رضا بهلوي برقية تهنئة إلى الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت(٢) وأعلنت إيران الاعتراف الرسمي باستقلال الكويت، وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها(٣) ورفضت الادعاءات العراقية في الكويت، وأيدت الخطوات العربية ضد هذه الادعاءات، وقامت بإرسال الوفود الرسمية في مجالات عديدة لتطوير العلاقات الإيرانية الكويتية(٤).

ومن الملحوظ أن اتفاق وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية وإيران تجاه الأزمة الكويتية عام ١٩٦١م قد ترك أثره نحو أهمية تقارب العلاقات السعودية الإيرانية لمعالجة المسائل المهمة لدول الخليج العربي، ولعل موقف الدولتين بجانب الكويت قد ساعد عليه موقف الثورة العراقية منهما، مما كان أحد العوامل المهمة في تقارب وجهات النظر في العلاقات السعودية الإيرانية حول القضايا الإقليمية الأخرى في المنطقة.

(1) Bligh, A.: From Prince to King, "N. Y. University Press", New York, 1984, P. 71.

ميمونة خليفة الصباح: المرجع السابق، ص ٤٩٠.

(٢) لبيب عبدالستار: قصة الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر، دار المجاني، بيروت ١٩٨٩م، ص ١٤١.

(٣) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج في عهد الأسرة البهلوية، ص ١٥٣.

(٤) روح الله رمضاني: سياسة إيران الخارجية ١٩٤١. ١٩٧١م، ترجمة علي فياض وعبدالمجيد حميد، مركز دراسات الخليج، البصرة ١٩٨٤م، ص ٤٢٦.

أثر القضايا الإقليمية في العلاقات السعودية الإيرانية:

مع بداية الستينيات أخذت القضايا الإقليمية التي شهدتها منطقة الخليج والمنطقة العربية تلعب دورها، وتنعكس على العلاقات السعودية الإيرانية، وإذا كانت الأزمة الكويتية عام ١٩٦١م قد أوضحت تقارب وجهات النظر السعودية والإيرانية حولها، والذي تمثل في إعلان الدولتين الاعتراف باستقلال الكويت والوقوف ضد الادعاءات العراقية، فإن نمو دعوة القومية العربية عقب الأحداث التي شهدها عام ١٩٥٨م، والتي تمثلت في المشروعات الوحدوية العربية كالوحدة المصرية السورية ثم اتحاد الدول العربية بانضمام اليمن إليهما[١]، وكذلك الثورة العراقية وأحداث لبنان، وغيرها كان بداية لإثارة العديد من القضايا الإقليمية التي تركت أثرها في العلاقات السعودية الإيرانية ودول الخليج.

ونظراً لأن مصر التي تزعمت دعوة القومية العربية قد هاجمت الدول المعتدلة في المنطقة ومن بينها المملكة العربية السعودية وإيران، خاصة عقب انفصال سوريا عن مصر ونهاية الوحدة بين الدولتين في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م، وهو الأمر الذي كان صدمة كبيرة لعبدالناصر[٢]، جعلته يعتقد أن المملكة العربية السعودية كانت وراء الانفصال، فأخذ يهاجم سياسة المملكة[٣]، وبدأ يفكر في اليمن التي ساءت علاقته مع إمامها لكونها المكان الذي يستطيع أن

(١) رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، ص٢٤٦.

(٢) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨م، ص ٥٥٤.

(3) Stookey, R.: The Arabian Peninsula Zone Of Forments, "Hoover Institution Press", California, U. S. 1984, PP. 69.72.

يثير منه القلق للنظام السعودي[1]، فكانت اليمن من أهم القضايا الإقليمية التي لعبت دورها في العلاقات السعودية الإيرانية؛ نظراً لخشية الدولتين من انتقال ما يحدث في اليمن إلى دول الخليج.

ولقد اتضحت سياسة عبدالناصر بمجرد إعلان قيام الثورة في اليمن يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، حيث أعلن اعترافه الفوري بها، وأرسل عدداً من الضباط المصريين بصحبة عبدالرحمن البيضاني إلى نائب رئيس اليمن عبدالله السلال إلى صنعاء بعد ساعات من قيام الثورة[2]. ولما كانت اليمن إحدى دول شبه الجزيرة العربية، وتقع على الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية فقد لمست الحكومة السعودية مدى خطورة الموقف، وصدر رد الفعل الأول على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود (ولي العهد)، حيث قال: " إن الحكومة السعودية ستعمل على وقف وتصفية أي تدخل أجنبي في شؤون اليمن الداخلية، وترك الشعب اليمني يقرر مصيره، ويختار نظام الحكم الذي يراه؛ لأن بلاد اليمن لليمنيين " [3].

وكان الاعتراف السوفييتي بثورة اليمن بعد يومين من قيامها يعني دخولها إلى حلبة الصراع الدولي[4]، ولما كان الأمير فيصل موجوداً في نيويورك

---

(١) صلاح العقاد: مأساة يونيو ـ حقائق وتحليل، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٥م، ص ١٣٦.

(٢) عبدالرحمن البيضاني "دكتور": أزمة الأمة العربية وثورة اليمن، ط١، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٨٤م، ص ٣٢٣.

(٣) أحمد عسة: معجزة فوق الرمال، ص ١٦٤.

(٤) فاروق أباظة: بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن ١٩٣٩ـ ١٩٦٧م، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ٢١٧.

لحضور اجتماعات الجمعية العامة، فقد أراد أن يستطلع وجهة النظر الأمريكية من الموقف في اليمن[1]، فاجتمع مع الرئيس الأمريكي كيندي الذي أكد على مساندة الحكومة الأمريكية للمملكة في مواجهة ثورة اليمن وعبدالناصر[2].

ومن الناحية الأخرى وجدت المملكة العربية السعودية أن لها روابط ما زالت تحترمها مع اليمن، منها اتفاقية دفاع مشترك، فكان ذلك إعلاناً عن وقوفها ودعمها لأنصار الملكية في اليمن[3] التي أدت التطورات فيها إلى انقسامها إلى قسمين: الجمهوريين وتدعمهم مصر وخلفها الاتحاد السوفييتي، والملكيين وتدعمهم المملكة العربية السعودية وخلفها الولايات المتحدة الأمريكية التي جددت تعهدها بحماية المملكة العربية السعودية إذا تعرضت لأي هجوم[4]. وانقسم العالم العربي حول الفريقين المتنافسين في اليمن، فكانت الدول العربية المعتدلة مع المملكة العربية السعودية، والدول الجمهورية الثورية مع مصر، فكانت فترة صعبة على العلاقات العربية ـ العربية.

ولما كانت إيران تتفق مع المملكة العربية السعودية في الوقوف ضد أي تأثيرات قد تصل إلى منطقة الخليج، فقد وقفت بجانب المملكة العربية

(1) Lacey, R.: The Kingdom, Arabia and The House of Saud, "Hutchinson", London 1981, PP. 342. 343.

(٢) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٩٢٠ "وثيقة عن لقاء الرئيس كندي مع الأمير فيصل في ٤ أكتوبر ١٩٦٢م".

(٣) عبدالرحمن البيضاني: المرجع السابق، ص ٤٣٧.

(٤) صلاح العقاد: جزيرة العرب في العصر الحديث، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٩م، ص ٥٢.

السعودية ضد التدخل المصري في اليمن[1]؛ لأن الشاه رأى أن خلافات عبدالناصر مع السعودية حول اليمن نذير بالخطر الذي يمكن أن يهدد منطقة الخليج[2] وبالتالي وقفت إيران هي الأخرى بجانب أنصار الملكية في اليمن.

وحيث إن المملكة العربية السعودية كانت تقدم الدعم لأنصار الملكية في اليمن لمواجهة تزايد التدخل العسكري المصري، فإن إيران هي الأخرى سارت على نهجها وقدمت المساعدات العسكرية للمعارضين اليمنيين لوقف أي نجاح لمصر في اليمن؛ لأنها رأت فيه تهديداً مباشراً لها[3].

وخلال استمرار الصراع حول اليمن بين المملكة العربية السعودية ومصر جرت محاولات لحل المشكلة اليمنية سلمياً، ولكن باءت كلها بالفشل، ومن بينها محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التوسط بين الأطراف لتسوية النزاع[4]، ومحاولة الأمم المتحدة في صيف ١٩٦٣م عندما دعت المملكة العربية السعودية بوقف مساندتها لأنصار الملكية، ومصر لسحب قواتها من اليمن، وإيجاد منطقة عازلة على الحدود السعودية مع اليمن، وطلبت مساعدة الدولتين السعودية ومصر لتنفيذ هذه البنود للوساطة[5]، ومع وضع العراقيل من الجانبين أمام هذه المقترحات أعلنت الأمم المتحدة عن سحب وساطتها في نوفمبر ١٩٦٣م[6].

---

(١) نورة القاسمي: الوجود الفارسي في الخليج ١٩٢١- ١٩٧١م، ص ٣٢٤.

(٢) محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٢٦٩.

(3) Khalifa, A.: The United Arab Emirates, Colorado, U. S. A. 1979, P. 138.

(٤) سعيد محمد، باديب: الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي ١٩٦٢ - ١٩٧٠م، ط١، مركز الدراسات الإيرانية العربية، لندن ١٩٩٠م، ص ١١٩.

(٥) أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن ١٩٦٢- ١٩٦٧م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨١م، ص ٢١٩.

(6) De Gaury, G.: Faisal, King of Saudi Arabia, London, 1966, P. 122.

وهكذا كلما فشلت الحلول استمرت الفرقة بين الأنظمة العربية، وقد دعمت الشيوعية العالمية سياسة بث الفرقة في صفوف العالم العربي من خلال المشكلة اليمنية، فكانت فترة من أكثر مراحل الصراع بين البلاد العربية[١].

وفي أثناء أحداث المشكلة اليمنية ومحاولات البحث عن حلول بين المملكة العربية السعودية ومصر اجتمع مجلس الأمراء والعلماء، وقرروا تنازل الملك سعود نظراً لظروفه الصحية، وتولي ولي عهده شؤون المملكة، فأصبح فيصل ابن عبدالعزيز آل سعود ملكاً للمملكة العربية السعودية في ٢٧ جمادى الآخر ١٣٨٤هـ/الثاني من نوفمبر ١٩٦٤م[٢].

وفي خطابه الأول حدد الملك فيصل اتجاهات سياسته الخارجية، وكان من بينها الاتجاه نحو الدول الإسلامية[٣]، ولما كانت إيران إحدى الدول الإسلامية فقد كان هذا الاتجاه دعماً للعلاقات السعودية الإيرانية التي تشهد اتفاقاً في وجهات النظر بين البلدين، بل تقارباً حول المشكلة الأولى التي كان على الملك فيصل أن يبدأ بمعالجتها، وهي المشكلة اليمنية، وقد بلغ التنسيق السعودي الإيراني في بداية عهد الملك فيصل درجة كبيرة حول اليمن[٤].

(1) Malcolm, K.: The Arab World War, "Abd El Nasir and his Rivals", 1958.1970, New York, 1971, P. 44.

(٢) عبدالحكيم الطحاوي: فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، ص ٢٠٩.

(٣) أحمد عسة: المرجع السابق، ص ١٤٠.

(4) Ballance, E.: The War In Yemen, London 1971, P. 149.

وجاءت أبرز محاولات حل المشكلة اليمنية في اللقاء الذي تم في جدة بين الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر في ٢٥ ربيع الآخر ١٣٨٥هـ /٢٢ أغسطس ١٩٦٥م، والذي أسفر عن توقيع اتفاقية جدة بين الجانبين، وكان أهم ما جاء فيها أنها تهدف إلى تمكين الإرادة الحرة للشعب اليمني(١)، وهي الاتفاقية التي نالت كثيراً من ردود الفعل عليها والارتياح في العالم العربي على أمل حل المشكلة التي شغلت المنطقة(٢).

أما رد الفعل الإيراني على اتفاقية جدة فقد جاء في تصريح وزير خارجية إيران الذي قال فيه: " إن المحاولات التي تجري بين المملكة العربية السعودية ومصر حول اليمن لن تتوصل إلى حل حقيقي، فعبدالناصر غير مخلص في أي اتفاق، وحكومة الشاه في إيران لا تعرف حكومة عربية لم تظهر ضيقها من تصرفات النظام المصري، وإذا استطاع عبدالناصر أن يسحب قواته من اليمن فسوف يستعملها في مكان آخر لإثارة القلاقل، ولذلك فإننا نوافق حكومة بريطانيا على أنه لا ينبغي لنا أن نسمح بسحب القوات المصرية سليمة من اليمن، والأفضل أن تظل معطلة هناك " (٣).

وإذا كانت تلك وجهة نظر إيران وموقفها من الاتفاقية حول اليمن، فإنه مع بوادر تعثر تنفيذ أولى خطوات هذه الاتفاقية أمام العقبات التي تضعها

(١) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٣٠ ربيع الآخر ١٣٨٥هـ. جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٦٥م.

(٢) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٨٥هـ.

(٣) محمد حسنين هيكل: ١٩٦٧ الانفجار، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٢٣١ نقلاً عن وثيقة من الحلف المركزي "بغداد سابقاً"، وكانت ضمن أوراق قصر نيا واران التي نشرت بعد الثورة الإيرانية في المجلد ١٨.

الأطراف المتنازعة، واستمرار الدعم السوفييتي للقوات المصرية في اليمن[١]، ونظراً لخشية الملك فيصل من امتداد نفوذ الشيوعية إلى الجزيرة العربية، رأى أن يتجه إلى محاربة الاشتراكية الثورية التي خلفتها الشيوعية والأفكار الراديكالية التي بدأت تظهر في بعض دول العالم العربي والإسلامي[٢]. ومع ما تجمع لدى الملك فيصل من أسباب أخرى قام بسياسته الداعية للتضامن بين الدول الإسلامية التي قال عنها: " إن السير مع الدول الإسلامية يضمن للمسلمين عزتهم ورفعة شأنهم " [٣].

وكان على الملك فيصل لتحقيق الهدف من سياسته التي تدعو إلى جمع شمل المسلمين واتصالهم ببعضهم[٤] أن يقوم بزيارات للدول الإسلامية. ولما كانت إيران إحدى هذه الدول ولها موقفها المتضامن مع المملكة العربية السعودية ضد سياسة عبدالناصر، فقد بدأ الملك فيصل زياراته للدول الإسلامية بزيارة إيران[٥].

وهي الزيارة التي بدأت في الخامس عشر من شعبان ١٣٨٥هـ/الثامن من ديسمبر ١٩٦٥م[٦]، وتباحث خلالها الملك فيصل مع شاه إيران في القضايا

(١) عبدالرحمن البيضاني: المصدر السابق، ص ٦٧١.

(٢) عبدالله محمد سندي: الملك فيصل والتضامن الإسلامي ـ رسالة دكتوراه نشر ملخص لها في مجلة الدارة، العدد الثاني، محرم ١٤٠٠هـ/ديسمبر ١٩٧٩، ص ٢٢٤.

(٣) وزارة الإعلام السعودية: فيصل يتكلم، الرياض، بدون تاريخ، من خطاب البيعة في ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ.

(٤) صلاح الدين المنجد: فلسفة الملك فيصل في التضامن الإسلامي، من أبحاث ندوة الملك فيصل والتضامن الإسلامي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٠٩هـ/١٩٨٩، ص ١٥٠.

(5) Sheean, V.: Faisal, The King and his Kingdom, "University Press of Arabia", London, 1975, P. 108 .

(٦) مجلة المنهل السعودية: رحلات التضامن الإسلامي، العدد الصادر في ذي القعدة ١٣٩٢هـ/ديسمبر ١٩٧٢م.

التي تهم البلدين، بدءاً بالعلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية، إلى الدعوة إلى التضامن الإسلامي، ولقد جاء البيان الصادر عن هذه الزيارة شاملاً لموقف البلدين من قضايا المنطقة[1]، إذ يتضح منه التركيز على أربع نقاط مهمة، هي الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة إسلامي، وتأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرداد حقوقه، والتأكيد على حق الشعب اليمني في تقرير مصيره، وتحديد الحدود البحرية بين البلدين في الخليج[2].

وقد انعكست نتائج هذه الزيارة على العلاقات السعودية الإيرانية، إذ انتقلت بها إلى مرحلة العلاقات المباشرة، وأعطتها مزيداً من التقارب لم تشهد له مثيلاً من قبل.

ولما كان قد ورد في البيان الصادر عن الزيارة حق الشعب اليمني في تقرير مصيره، فقد عده بعضهم دعماً للتقارب السعودي الإيراني في مواجهة عبدالناصر[3]، والذي كانت مناهضته لسياسة الملك فيصل والشاه معاً في هذه المرحلة سبباً في اتفاقهم على مختلف النواحي، حتى إنهم تناسوا خلافاتهم حول منطقة الخليج، فظلت أمور دوله هادئة بين حكامها وبريطانيا، بعيدة عن الادعاءات الإيرانية في تلك الفترة.

وقد استمرت المشكلة اليمنية ولم تجد أية حلول إلا بعد انتهاز إسرائيل لحالة التمزق التي عانى منها العالم العربي بسبب هذه المشكلة، وقامت في

(١) انظر الملحق رقم (١٤): نص البيان الصادر عن زيارة الملك فيصل لإيران.

(٢) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٣) صلاح العقاد: مأساة يونيو، حقائق وتحليل، ص ١٥٠.

يونيو ١٩٦٧م بالهجوم على الدول العربية المجاورة لها، مما اضطر مصر بعد احتلال شبه جزيرة سيناء لسحب قواتها من اليمن، فكانت نهاية المشكلة اليمنية[١]، وهو ما تم الاتفاق عليه في أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الرابع في مدينة الخرطوم بالسودان يوم ٢٩ أغسطس ١٩٦٧، بين المملكة العربية السعودية ومصر خلال محادثات الملك فيصل مع الرئيس جمال عبدالناصر قبيل انعقاد القمة، وترك اليمن لليمنيين[٢].

وهكذا انتهت المشكلة اليمنية التي كانت إحدى القضايا الإقليمية التي تركت أثرها الواضح في العلاقات السعودية الإيرانية، وأعطتها الكثير من التقارب والتنسيق الذي انعكس بدوره على دول الخليج، والذي عبر عنه خشية الدولتين من وصول أي تأثيرات خارجية إلى هذه المنطقة، وكان تمهيداً لموقف المملكة العربية السعودية وإيران من الإعلان البريطاني في عام ١٩٦٨م عن الانسحاب من الخليج، والذي لعبت العلاقات السعودية الإيرانية خلال هذه الفترة دوراً مهمًا في حصول دول الخليج العربي على الاستقلال.

إعلان الانسحاب البريطاني وأثره في العلاقات السعودية الإيرانية:

بعد أن عاشت إمارات الخليج العربي فترة هدوء منذ بداية الستينيات مع انشغال المملكة العربية السعودية في القضايا الإقليمية المحيطة بالمنطقة، جاءت بريطانيا صاحبة النفوذ في هذه الإمارات لتشعل الحركة مرة أخرى،

(1) Halliday, F.: Arabia Without Sultans, "Penguin", London1975, P.111.

(٢) سوليه ونوا: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، ترجمة د. عبدالله الأشعل، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، يوليو ١٩٧٨، ص ١٢١.

عندما أعلنت في ١٦ يناير ١٩٦٨م قرارها بالانسحاب من منطقة الخليج في عام ١٩٧١م[١].

ولقد جاء هذا الإعلان البريطاني بعد فترة طويلة ظلت خلالها بريطانيا تسيطر على منطقة الخليج، بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي عندما وقعت بريطانيا على معاهدتين في عامي ١٧٩٨، ١٨٠٠م مع سلطان بن أحمد البوسعيدي حاكم مسقط، حيث كان أول حاكم عربي دخل في معاهدة مع بريطانيا[٢]، تبعتها معاهدات عدة مع شيوخ إمارات الخليج العربي الأخرى، أهمها معاهدة عام ١٨٢٠م التي سميت بمعاهدة الصلح ووقع عليها كل شيوخ الإمارات بداية من رأس الخيمة حتى البحرين مع المندوب البريطاني[٣].

وطوال القرن التاسع عشر كان النفوذ البريطاني يتعاظم في منطقة الخليج، وترتبط إماراته بمعاهدات جديدة مع بريطانيا، وفي القرن العشرين ومن خلال الاكتشافات البترولية الهائلة زادت أهمية منطقة الخليج بالنسبة لبريطانيا، وهو ما يؤكده تقرير لوزير الخارجية البريطانية عام ١٩٥٦م[٤]، بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت ترتبط بعلاقات وثيقة بالمملكة العربية السعودية وإيران.

---

(١) سعيد خليل هاشم: تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال ١٨٦١. ١٩٧١م، رسالة ماجستير غير منشورة بآداب القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٣٧١.

(٢) رأفت الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، ص ٧٦.

(٣) مي محمد الخليفة: محمد بن خليفة ١٨١٣. ١٨٩٠م، الأسطورة والتاريخ الموازي، دار الجديد، البحرين ١٩٩٦، ص٨٣. ٨٦.

(4) F. O. 371/120571 . From British Ambassador, Tahran, To Mr. Selwyn Lyod, Dec. 8, 1956.

وهكذا ظلت بريطانيا تسيطر على منطقة الخليج، وتتحمل مسؤوليتها في الدفاع عن هذه المنطقة أمام تنافس القوى الكبرى عليها، إلى أن اضطرتها الظروف الدولية والإقليمية لاتخاذ قرارها بالانسحاب، وهو القرار الذي قال عنه (هارولد ويلسون) رئيس الحكومة البريطانية: (إنه يعد جزءاً من الاستراتيجية الشاملة لحلف الأطلنطي الذي حدد لبريطانيا دوراً يتمثل في الدفاع عن وسط أوربا وحوض المتوسط)(١).

ولكن يبدو أن تعليل ويلسون لهذا القرار ـ في حقيقة الأمر ـ غير كاف؛ لأن القرار اتخذ بعد تنامي الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار البريطاني في المنطقة بصفة عامة، والتي أصبحت تكلف بريطانيا الكثير من الأعباء وهو ما يتضح في قيام الحكومة بعد قرار الانسحاب بتجميد مصروفات القوات البريطانية(٢).

ولعل الحركات الوطنية كانت سبباً في الانسحاب البريطاني من عدن الذي أدى إلى قيام جمهورية اليمن الشعبية في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م لتصبح جمهورية شعبية تقدمية(٣)، والتي كانت البداية الحقيقية للوجود السوفييتي في شبه الجزيرة العربية.

ولما انعكس هذا الوجود على عمان المجاورة لليمن، وتمثل في ظهور جبهة تحرير ظفار التي تحولت مع الانسحاب البريطاني من عدن إلى جبهة تحرير

(1) Wilson, H.: The Labour Governement, 1964. 1970, London, 1971, PP. 483. 484.

(٢) محمد عدنان مراد: بريطانيا والعرب، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩، ص ٣٩٨.

(٣) فاروق أباظة: بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن ١٩٣٩ـ ١٩٦٧م، ص ٣٧٣.

عمان والخليج العربي[1]، كان هذا العامل وراء حرص بريطانيا وخلفها الولايات المتحدة على ضرورة إقرار الأوضاع السياسية في الخليج خشية امتداد الأفكار الثورية إليها[2]، ولذلك جاء الإعلان البريطاني بمثابة بداية للبحث عن بديل يحمي الإمارات الخليجية من الأخطار التي تهددها، ويعمل على استعادة مركز بريطانيا المعنوي في العالم العربي بعد تخلصها من منهجها الاستعماري[3]،مما يؤدي إلى استقرار المنطقة حرصاً على المصالح الغربية.

ولقد جاء الإعلان البريطاني في مرحلة تقارب تشهدها العلاقات السعودية الإيرانية، مما جعلها تلعب دورها المهم في الفترة التي أعقبت صدور الإعلان البريطاني وحتى استقلال إمارات الخليج.

وكان على حكام إمارات الخليج العربي مواجهة الموقف عقب الإعلان البريطاني، ولما كانت إيران لها مطامعها في البحرين والجزر العربية فقد جاء إعلان الانسحاب ليمثل لها فرصة لفرض هيمنتها على الخليج، ولذلك اتجهت إمارات الخليج للمملكة العربية السعودية لمساعدتهم في مواجهة هذا الموقف.

وكانت المملكة العربية السعودية مؤهلة لذلك تماماً بحكم موقعها بالنسبة للإمارات وللأمة العربية، ومكانتها الاقتصادية الهائلة، وقيادتها المتمثلة في شخصية الملك فيصل التي بدأت تبرز بصورة كبيرة على المستوى العربي

---

(١) جريدة الحياة اللبنانية: العدد الصادر بتاريخ ١٠ يناير ١٩٦٨م.

(2) Watt, D.: The Decision With Drown From The Gulf, London 1981, P. 310.

(3) Time: January 18, 1968.

والعالمي، وهو ما عززته الولايات المتحدة وبريطانيا لتوفير الاستقرار في المنطقة[1]، وأيدته البلاد العربية خاصة مصر بعد انشغالها بالاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، وأبلغت الملك فيصل رسمياً تأييدها لأية خطوة يتخذها للحفاظ على استقلال الخليج وعروبته[2]، بالإضافة إلى ذلك هناك العلاقات السعودية الطيبة مع إيران.

وبدأ حكام الإمارات في زيارة المملكة العربية السعودية ولقاء الملك فيصل للتباحث حول مستقبل الخليج، فزارها الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي[3]، ثم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين في اليوم التالي للإعلان البريطاني ١٧ يناير ١٩٦٨م[4]، وكانت المشاورات بين الحكام قد بدأت هي الأخرى حيث التقى الشيخ راشد بن سعيد بعد عودته من المملكة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي، واتفق الحاكمان على إقامة اتحاد فيدرالي بين إمارتي أبو ظبي ودبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨م[5]. وعقب صدور اتفاقهم في دبي وجهوا الدعوة لبقية حكام الإمارات الأخرى الشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وأم القوين وعجمان وحاكمي قطر والبحرين؛ ليشمل الاجتماع الإمارات العربية التسع في الخليج، والذي عقد في الفترة من ٢٥ - ٢٧ فبراير ١٩٦٨م، وانتهى بإعلان اتفاق دبي لقيام اتحاد الإمارات العربية[6].

---

(١) إبتسام عبدالأمير حسون: علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي ١٩٣٢- ١٩٧١م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، بآداب عين شمس ١٩٩٢، ص ٣٦٠.

(٢) جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٣ فبراير ١٩٦٨م.

(٣) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ١٧ رجب ١٣٧٨هـ.

(٤) نجاة سليمان سيد: الدور السعودي الإيراني العراقي في منطقة الخليج العربي في الفترة من ١٩٣٠- ١٩٧٣م، رسالة دكتوراه، غير منشورة، بآداب سوهاج ١٩٩٦م، ص ٧٩.

(٥) سعيد هاشم: المرجع السابق، ص ٣٧٣.

(٦) عائشة السيار: الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة للوحدة بين إمارات الساحل العماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية بنات عين شمس ١٩٨٣م، ص ٣٢٧.

وعقب صدور إعلان دبي أعلنت المملكة العربية السعودية تأييدها، في حين أعلنت إيران معارضتها له بسبب رفضها انضمام البحرين لأي اتحاد عربي[١]، من هنا كان اختلاف المواقف بين المملكة العربية السعودية وإيران حول إمارات الخليج، وكان على الدبلوماسية السعودية أن تلعب دورها نحو تعديل موقف إيران.

وعلى الرغم من صدور الإعلان الخليجي لاتفاق دبي إلا أنه ظهرت الخلافات بين حكام الإمارات، فقام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي وحرصاً منه على إتمام الاتفاق في إبريل بزيارة الملك فيصل في الرياض، وتباحث معه بشأن الاتحاد وتسوية الخلافات التي ظهرت بين الحكام[٢]، ورأى الملك فيصل ضرورة التنسيق مع الكويت الدولة الشقيقة المستقلة التي تربط حكامها صلات قوية مع إمارات الخليج، ولذلك قام بزيارتها في ١٠ محرم ١٣٨٨هـ/١٨ إبريل ١٩٦٨م، واتفق مع الشيخ صباح السالم الصباح على دعم الإمارات العربية، ومواجهة الأخطار التي تهدد إتمام الاتحاد فيما بينهم[٣]، وأوضح أمير الكويت للملك فيصل أن بلاده لا تستطيع مجابهة إيران في الخليج، ولكنها ستربط كل تحركاتها في الخليج بالسياسة السعودية من أجل قيام اتحاد إمارات الخليج[٤].

---

(1) Time: April 3 , 1968 .

(٢) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٧ محرم ١٣٨٨هـ.

(٣) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ١٤ محرم ١٣٨٨هـ.

(4) Hawly, D.: The Trucial States, London, 1972, P. 258 .

ولما كانت إيران بموقفها تجاه إعلان دبي تعد العقبة الرئيسة أمام إتمام الوحدة بين إمارات الخليج، لمعارضتها المستمرة لأي اتفاق تكون البحرين طرفاً فيه[1]، فقد بدأ التحرك السعودي لاحتواء موقف إيران يتخذ طريقين، الأول: توضيح موقف الدول الكبرى، وجاء ذلك في تصريح الملك فيصل الذي قال فيه: " إن الولايات المتحدة كدولة كبرى يمكن أن تملأ الفراغ البريطاني، وإنها تساند قيام اتحاد للإمارات العربية " [2]، وفي ذلك إشارة إلى إيران باهتمام الولايات المتحدة باستقرار الخليج وتأييدها لسياسته نحو الإمارات الخليجية.

أما الآخر: فقد كان الملك فيصل يدرك بداية مدى الأطماع الإيرانية في الخليج، وأنها لا تهدف إلى السيطرة على البحرين فحسب، بل تمتد إلى الشاطئ الغربي للخليج، فرأى أن أفضل الطرق لمواجهة تلك الأطماع الإيرانية، هو العمل على جذب إيران نحوه مستغلاً العلاقات السعودية الإيرانية الطيبة في تلك الفترة.

فأعلن الملك فيصل في مايو ١٩٦٨م تصريحاً قال فيه: " إنه على الدول العربية مسؤولية حفظ الاستقرار السياسي في الخليج، وإن لإيران مصالح في الخليج كما للعرب مصالحهم أيضاً، وسيحافظ العرب على مصالحهم كما ستحافظ إيران على مصالحها " [3].

أكد الملك فيصل من خلال هذا التصريح على أمور مهمة عدة: أولها مسؤولية الدول العربية تجاه استقرار الخليج، والثاني وضع مصالح العرب

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخة المعاصر، ص ١٤٠.

(٢) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية، ص ١٠٧.

(٣) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية ودولة الخليج في عهد الأسرة البهلوية، ص ١٥١.

بجانب مصالح إيران في الخليج، مما يعد اعترافاً بالدور الإيراني في الخليج، أما الثالث فنلحظ أن الملك فيصل في تصريحه استخدم لفظ الخليج فقط دون أن يذكر الصفة التالية له، سواء العربي أو الفارسي، وهو هنا يخاطب عواطف الإيرانيين تجنباً لحدوث أي توتر من التسمية؛ لأن ذلك كان يسبب للإيرانيين والشاه نوعاً من الانزعاج، وكان محل خلافات طويلة بين الجانبين العربي والفارسي، ومبعثاً للاحتجاج الإيراني المستمر(١).

لقد وجد تصريح الملك فيصل ترحيباً في الأوساط الإيرانية؛ لأنه كان بمثابة اعتراف بمصالح إيران في الخليج، مما أدى إلى مزيد من التقارب في العلاقات السعودية الإيرانية، خاصة بعدما أدركت المملكة العربية السعودية وإيران أن الصراع على الزعامة بينهما في الخليج قد يؤدي إلى تدهور الأنظمة المعتدلة المماثلة لهما، ووقوعهما تحت تأثير النفوذ الشيوعي، وخوفاً من قيام أنظمة يسارية، فكان لا بد من التعاون بين الدولتين لصالح إمارات الخليج للوقوف ضد التغلغل الشيوعي السوفييتي، وقد أعطى ذلك الفرصة للدبلوماسية الهادئة التي اتبعها الملك فيصل، وباركتها الولايات المتحدة تجاه إيران لمعالجة مسألة إمارات الخليج.

ومن ناحية أخرى استمرت لقاءات حكام إمارات الخليج، إذ وجه الشيخ زايد الدعوة لهم عقب عودته من الرياض للاجتماع في أبو ظبي يوم ٢٥ مايو

(1) Albaharna, H.: The Legal Status of The Arabian Gulf states, P. 1.

أيضاً: جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

وعن وجهة النظر الإيرانية انظر: علي رضا ميرزا محمد: أسانيد الخليج الفارسي، القاهرة ١٩٧٦م.

١٩٦٨م، وتقدمت قطر في هذا الاجتماع بمقترحات عدة في صورة جدول أعمال للأعضاء لتنفيذ اتفاق دبي[1]، ولكن هذه المقترحات لم تجد التأييد من كل الحكام، مما أدى إلى استمرار الخلافات، وقام الملك فيصل بالتوسط بينهم مرة أخرى، وتم عقد اجتماع آخر في أبو ظبي يومي ٦، ٧ يوليو ١٩٦٨م[2]، ومع استمرار الوساطة السعودية الكويتية لتقريب وجهات النظر حتى يتم التوصل لتحقيق الاتحاد، اتجهت المملكة العربية السعودية لتسوية بعض المسائل الخاصة بدعم العلاقات مع إيران.

كان الملك فيصل يعمل على إزالة أي عقبات تعوق تحسين العلاقات السعودية الإيرانية في تلك الفترة الحرجة التي يمر بها الخليج العربي، ولما كانت مسألة تحديد الحدود البحرية في مياه الخليج بين الدولتين لم يتم الانتهاء منها، إذ إن لكل منهما سواحله الطويلة المواجهة للآخر، وبينهما العديد من الجزر خاصة جزيرتي (عربية) و(فارس) والتي سبق للمقيم البريطاني في الخليج عام ١٩٣٦م أن طالب حكومته بتجديد السيادة عليها حين وجدها مباحة لأي طرف[3]، فإن الملك فيصل وجد الفرص سانحة لتسوية هذه المسائل خلال زيارة الشاه للمملكة العربية السعودية.

وفي أواخر شعبان ١٣٨٨هـ/أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٦٨م بدأت المفاوضات السعودية الإيرانية حول تسوية مسائل الحدود البحرية بينهما، وانتهت بزيارة الشاه لإتمام تلك المفاوضات مع الملك فيصل في جدة، إذ اتضح مدى حرص

---

(١) صلاح العقاد: اتحاد إمارات الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٦، أكتوبر ١٩٧١م، ص ١٣٧.

(٢) سعيد هاشم: المرجع السابق، ص ٣٧٨.

(3) I. O. R.: L/p &S/12/3863, From India Office to Foreign Office, April, 21, 1936.

الدولتين على العلاقات الودية بينهما، والذي تجلى في الاتفاق على تقسيم الحدود البحرية في مياه الخليج، فبالنسبة إلى الجزر اتفق الجانبان على سيادة المملكة العربية السعودية على جزيرة (عربية)، وسيادة إيران على جزيرة (فارس)[١]، وهو الاتفاق الذي يعد تضحية من جانب الملك فيصل للشاه؛ لأن إحدى الوثائق البريطانية الصادرة من المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومته عام ١٩٣٦م تشير إلى أن الوضع الجغرافي للجزيرتين أقرب إلى ساحل المملكة العربية السعودية من ساحل إيران[٢]، ولكن يبدو أن الملك فيصل أراد بهذا الاتفاق الوصول إلى هدفه من استقرار إمارات الخليج العربية، والمحافظة على كيانها بصفة عامة وعلى إمارة البحرين كإمارة عربية بشكل خاص.

وقد استطاع الملك فيصل خلال المباحثات مع الشاه أن يقنعه بالتخلي نهائياً عن مطامعه في البحرين، مقابل استمرار التعاون بين البلدين من أجل مصلحة الخليج والدفاع عن شؤونه[٣].

وعقب زيارة الشاه للمملكة أكد صدق نواياه نحو الاتفاق مع الملك فيصل حول البحرين إذ قال: " إنه على استعداد - من أجل تحقيق الاستقرار بالمنطقة - أن يجعل المطالب الإيرانية بالبحرين تموت دون ضجيج " [٤]، وأكد

---

(١) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٢ رمضان ١٣٨٨هـ.

(2) I. O. R.: L&S/12/3863, From Foreign Office to India Office, Oct. 16, 1936.

أيضاً انظر الملحق رقم (١): لمراجعة موقع الجزيرتين في شمال الخليج العربي.

(٣) سعيد هاشم: المرجع السابق، ص ٣٧٧.

(4) News Week: Nov. 25, 1968 .

الشاه موقفه خلال زيارته للهند في يناير ١٩٦٩م في تصريحه الذي قال فيه: " إننا حين يتعين علينا أن نتفاهم مع الملك فيصل على اعتبار أن البحرين إمارة عربية، فإنه يجب علينا إقناع شعبنا بأن هناك ظروفاً دولية أملت هذا التغيير " (١).

يتضح من تصريح شاه إيران اعترافه بعروبة البحرين، وبالدور الذي لعبه الملك فيصل في الوصول إلى ذلك، وإذا كان قد سوغ موقفه بالظروف الدولية، فيبدو أن الملك فيصل أقنعه بأنه خوفاً من ظهور عناصر تقدمية تؤثر في المنطقة، فمن الأفضل ترك السلطة في إمارات الخليج في أيدي أصحابها ذات الأنظمة المشابهة لهم(٢).

وهكذا نجح الملك فيصل بهذه النظرة الثاقبة والدبلوماسية الهادئة في إقناع شاه إيران بالتخلي عن أطماع بلاده في البحرين، مما يوضح الأثر الكبير للعلاقات السعودية الإيرانية في دول الخليج، خاصة أن هذه الدول عقب نجاح مهمة الملك فيصل سوف تخطو خطوات واسعة نحو الاستقلال.

الموقف السعودي والإيراني من استقلال البحرين في أغسطس ١٩٧١م:

تتكون البحرين من جزر عدة في مياه البحرين، وتبلغ مساحتها مجتمعة ٧٠٧,٢٧ كيلو متر مربع(٣)، وتبعد عن الساحل الإيراني ١٨٠ ميلاً في حين تبعد عن الساحل السعودي بحوالي ١٢ ميلاً، وهي تعد بذلك إحدى مناطق

---

(١) جريدة السياسة الكويتية: العدد الصادر بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٩م.

(٢) روح الله رمضاني: المرجع السابق، ص ٤٣٣.

(٣) حكومة البحرين: المجموعة الإحصائية عن عام ١٩٦٧، ص ٣، وكذلك الموسوعة العربية العالمية جـ٤، ص ٢١٢.

شبه الجزيرة العربية، فحدودها يمكن أن تمتد عبر مياه الخليج حتى الكويت شمالاً وإلى قطر جنوباً والمملكة العربية السعودية غرباً وإيران شرقاً[١]. ولما كانت تقع في منتصف المسافة تقريباً بين الشمال والجنوب فقد أضفى ذلك على موقعها أهمية خاصة للمواصلات في الخليج، زاد منها الاكتشافات البترولية التي ظهرت فيها منذ عام ١٩٣٢م، إذ كانت من أولى المناطق التي اكتشف فيها البترول في إمارات الخليج.

وتعد أسرة آل خليفة هي الأسرة الحاكمة للبحرين منذ عام ١١٩٧ هـ/١٧٨٣م[٢]، وهم أحد فروع قبائل العتوب الذين كان أول وجود لهم في البحرين عام ١١١٢هـ/١٧٠٠م[٣]، وكان الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة أول حكام البحرين من آل خليفة[٤].

ولعل في موقف المملكة العربية السعودية بجانب البحرين ضد الأطماع الإيرانية سواء في عهد الملك عبدالعزيز أو الملك سعود ما يعبر عن هذه العلاقات[٥]، عكس علاقات البحرين بإيران كما ذكرنا سابقاً، ولقد نالت

---

(١) الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة: البحرين عبر التاريخ، جـ ٢، مركز الوثائق التاريخية، البحرين ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ١٧١.

(٢) بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٧٤، ص ١١٧ وكذلك الموسوعة العربية العالمية جـ ٤، ص ٢١٢.

(٣) عبدالله بن خالد الخليفة: المرجع السابق ص ١٩٣، نقلاً عن وثيقة بتاريخ ٢١ رجب ١١١٣هـ، في إرشيف رئاسة الوزراء العثماني في إسطنبول.

(٤) ج. ج. لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثالث، طبعة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، بدون تاريخ، ص ١١٩٧، وكذلك الموسوعة العربية العالمية جـ ٤، ص ٢١٢.

(٥) انظر الملحق رقم (٨): لمراجعة موقف المملكة العربية السعودية بجانب البحرين ضد إيران من خلال برقية باللغتين الفارسية والعربية من السفارة الإيرانية بمصر.

البحرين الجزء الأكبر من الاهتمام في تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية، ولعبت دوراً مؤثراً لم تشهد له أي إمارة أو دولة أخرى في الخليج مثيلاً.

وفي لقاء الملك فيصل مع شاه إيران في جدة عام ١٩٦٨م حظيت البحرين بقدر كبير من المباحثات، حتى كان تصريح شاه إيران باعترافه بأن البحرين إمارة عربية عاملاً مشجعاً للشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين، ليتطلع إلى إعلان إمارته دولة مستقلة بعيداً عن الإمارت الأخرى، ولما كانت البحرين تدرك في تلك الفترة أهمية الدور السعودي، وأن المملكة العربية السعودية تفضل إقامة الاتحاد بين الإمارات العربية التسع[1]، فإن البحرين استمرت في المفاوضات مع بقية حكام الإمارات عبر الوساطة السعودية الكويتية التي تبذل لإزالة العقبات التي تعترض إقامة مثل هذا الاتحاد، حتى ظهرت بوادر فشل إقامة الاتحاد بين الإمارات التسع، وتأكد ذلك منذ يناير ١٩٧٠م حيث ظهر الخلاف واضحاً في نقاط عدة أبرزها مكان العاصمة الاتحادية، ومقدار إسهام كل إمارة في الميزانية الاتحادية[2]، عند ذلك بدأت تظهر الرغبة الكامنة لدى البحرين وقطر للتحرر من هذا الاتحاد التساعي نحو إعلان استقلالهما المنفرد.

وبدأت الوساطة السعودية الكويتية تلعب دورها هذه المرة بين البحرين وإيران لإتمام إجراءات استقلال البحرين. وبعد مباحثات طويلة تخللها مقترحات عديدة، شاركت فيها بريطانيا صاحبة النفوذ في البحرين بجانب

(1) Kelly, J.: Arabia, The Gulf and the West, London 1980, P. 84

(٢) وحيد رأفت "دكتور": حول انهيار الاتحاد التساعي، مجلة القانون الدولي، مجلد ٢٨، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢٣٦.

المملكة العربية السعودية والكويت وإيران والبحرين عقدت في لندن وجنيف[1]، حتى نجحت وساطة هذه الدول بين إيران والبحرين في التوصل إلى اقتراح يقضي بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بمعرفة السكرتير العام للأمم المتحدة، وقد أرسلت الأمم المتحدة بناءً على هذا الاقتراح بعثة إلى البحرين في مارس ١٩٧٠م[2]، وقامت هذه البعثة بإجراء استفتاء بين شعب البحرين، وقد جاءت نتيجته تؤكد على أن أغلبية شعب البحرين يؤيد الاستقلال، وهو ما صدر به قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٨ بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٠م[3].

وبدأت حكومة البحرين في اتخاذ إجراءات استقلالها الذي أعلن رسمياً في يوم الاتفاق على الانسحاب البريطاني، وقد أصبحت البحرين دولة مستقلة بداية من ذلك اليوم، وهو يوم ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٩١هـ/١٤ أغسطس ١٩٧١م[4].

ومما لا شك فيه أن البحرين من خلال هذا تدين باستقلالها وتخلصها من الأطماع الإيرانية إلى الملك فيصل[5] الذي اعترف هو وإيران بالبحرين دولة مستقلة عاصمتها المنامة فور إعلان استقلالها مباشرة، وانضمت البحرين إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وأصبحت عضواً كامل السيادة يؤدي رسالته في المجتمع الدولي إلى اليوم.

---

(١) رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي ١٩٦٨. ١٩٧١، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٠٢.

(2) United Nations: Report of The Secretary . General On Bahrain, by Mr Guicciardi, 28 March 1970.

(٣) سعيد هاشم: المرجع السابق، ص ٤١٦.

(٤) حكومة البحرين: الجريدة الرسمية، ١٩ أغسطس ١٩٧١م.

(٥) إبتسام حسون: المرجع السابق، ص ١٧١.

الموقف السعودي والإيراني من استقلال قطر في سبتمبر ١٩٧١م:

تعد شبه جزيرة قطر إحدى مناطق الخليج العربي المهمة التي تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج ما بين الشمال والجنوب، وتحيط مياه الخليج بقطر من الشمال والشرق والغرب أما الجنوب فالمملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحة قطر ١١٤٣٧ كيلو متر مربع، وتعد أسرة آل ثاني هي الأسرة الحاكمة في قطر منذ منتصف القرن التاسع عشر، عندما أسسها الشيخ ثاني بن محمد والد الشيخ محمد بن ثاني أول من تولى مقاليد الحكم في قطر عام ١٨٥٠م[١].

ولقد عاشت إمارة قطر في بدايتها بعيدة عن الصراع السياسي الدائر حول الخليج، إلى أن دخلت في نفوذ الدولة العثمانية عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧٢م[٢]، ولما كان تاريخ شبه جزيرة قطر يتلازم مع تاريخ البحرين قديماً وحديثاً، إذ يرتبط التطور السياسي بينهما مع إقليم الأحساء أيضاً[٣]، فقد تطلعت إليها بريطانيا لتضمها إلى المعاهدات التي وقعتها مع إمارات الخليج الأخرى، فكانت قطر آخر إمارة تعاقدت مع بريطانيا، وذلك في اتفاقية عام ١٩١٦م[٤]، بعد أن خلصتها بريطانيا من السيادة العثمانية بموجب معاهدة عام ١٩١٣م الموقعة بين الدولتين العثمانية والبريطانية التي نصت على أن تتنازل الدولة العثمانية عن شبه جزيرة قطر، ويستمر الشيخ قاسم آل ثاني في حكمها

(١) وزارة الإعلام القطرية: الدوحة، الكتاب السنوي ٩٤ - ١٩٩٥م، ص ١٧، ٢٣. أيضاً انظر: الملحق رقم (١٥): عبارة عن وثيقة باللغة الفارسية تتناول جغرافية وتاريخ قطر.

(٢) مصطفى مراد الدباغ: قطر ماضيها وحاضرها، ط١، بيروت ، ١٩٦١ ص ١٨٠.

(3) Said, R.: The Creation of Qater, London, 1979, P. 36.

(٤) أمين سعيد: الخليج العربي، تاريخه السياسي ونهضته الحديثة: ص ٨٨.

وخلفاؤه من بعده، وتضمن الحكومة البريطانية عدم تدخل شيخ البحرين في أمور قطر أو ضمها إلى أراضيه(١).

وقد ظلت منذ ذلك الوقت إمارة قطر تابعة للنفوذ البريطاني كبقية إمارات الخليج، وعلى الرغم من اكتشاف البترول فيها عام ١٩٣٩م إلا أنه لم يستغل بصورة جيدة إلا في عام ١٩٥٨م(٢)، بمعرفة الشركات الإنجليزية ثم الأمريكية؛ لتبدأ نهضة قطر الحديثة مع استغلال البترول.

ولقد كانت العلاقات السعودية القطرية وطيدة منذ فترة طويلة؛ نظراً للروابط الأسرية التي تربط بين آل سعود وآل ثاني، والتي عملت على تقويتها الزيارات المتبادلة باستمرار بينهما، وأبرزها زيارة الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني إلى الرياض لتهنئة الملك عبدالعزيز آل سعود في عام ١٩٣٣م بإعلان قيام المملكة العربية السعودية، وزيارات الملك سعود لقطر في الخمسينيات(٣)، وبجانب ذلك كان هناك الارتباط القوي بين الشعبين الذي عمل على تدعيم العلاقات السعودية القطرية(٤)، والتي لعبت دورها في الكثير من المواقف التي تعرضت لها البلدان، ومنها موقف الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني بجانب المطالب السعودية ضد رغبة بريطانيا في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢م(٥)، والخاص بتسوية الحدود بين الإمارات والمملكة العربية السعودية، وهو ما

(1) Hurewitz., J.: Diplomacy in the Near and Middle East, Adocumentary Recored, 1535. 1914, Vol "1", U. S. 1956, P. 271.

(٢) قدري قلعجي: الخليج العربي، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٥م، ص ٦٥٩.

(٣) مصطفى الدباغ: المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٤) ابتسام حسون: المرجع السابق، ص ١٧٤.

(5) F.O./371/104303, From Bahrain Residency to Foreign Office, London, sep1954.

تذكره الملك فيصل لقطر عند معاهدة تسوية الحدود بين الدولتين السعودية والقطرية عام ١٩٦٥م[١]، والتي مرت بهدوء نظراً للعلاقات الطيبة بينهما.

أما العلاقات القطرية مع إيران فلم تكن لإيران أي أطماع في قطر مما جعل علاقتهما عادية وهادئة في معظم الأحوال، وعبرت عن ذلك زيارات شيوخ قطر الودية مع بقية شيوخ الإمارات إلى إيران[٢].

ولقد استغلت قطر هذه العلاقات الودية التي تربطها بالمملكة العربية السعودية وإيران عند إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج، وعلى الرغم من انضمام قطر إلى مفاوضات الاتحاد التساعي للإمارات الخليجية عقب اتفاق دبي عام ١٩٦٨م، إلا أن قطر كان لها دور في محادثات ٢٥ مايو ١٩٦٨م، إذ وجدت نفسها مؤهلة للقيام بدور قيادي في الاتحاد المقترح؛ لأنها كانت الإمارة الوحيدة غير المتنازع عليها، ولا توجد لها أي خلافات مع جيرانها مثل الخلافات الحدودية بين أبو ظبي والمملكة العربية السعودية، ولا توجد بها أي ادعاءات إيرانية كما هو الحال في البحرين، ولا جاليات إيرانية مثل دبي[٣].

ولقد ساعدت هذه المميزات قطر عندما ظهرت بوادر فشل الاتحاد التساعي في يناير ١٩٧٠م، للسير مع البحرين على الطريق نفسه نحو الاستقلال، وبدأت في اتخاذ بعض التنظيمات الحكومية، حيث أعلنت النظام الأساسي المؤقت الذي نص على أن قطر دولة مستقلة[٤].

---

(١) أمل الزياني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، ص ١٨٦.

(٢) نورة القاسمي: المرجع السابق، ص ٣٣٨.

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر، ص ٣٧١.

(٤) منى سحيم آل ثاني: المرجع السابق، ص ٢٢٧.

وكان موقف الملك فيصل بجوارها عاملاً مهماً؛ إذ أقنع إيران بضرورة الوقوف إلى جانب استقلال قطر في أثناء زيارته لطهران في مايو ١٩٧١م[١]، فكان الضغط السعودي في حث بريطانيا لوضع الترتيبات النهائية للانسحاب من قطر مع البحرين، وهو ما تم بالفعل، وأعلنت قطر دولة مستقلة عاصمتها الدوحة في ١١ رجب ١٣٩١هـ/أول سبتمبر ١٩٧١م[٢]، وقد اعترفت المملكة العربية السعودية وإيران بدولة قطر، والتي انضمت إلى الجامعة العربية وإلى الأمم المتحدة، وأصبحت تؤدي دورها هي الأخرى في المجتمع الدولي.

وتعبيراً عن شكر الدولتين البحرين وقطر لموقف المملكة العربية السعودية منهما خلال رحلة كفاحهما حتى الاستقلال، قام أميرا البلدين الشيخ عيسى ابن سلمان آل خليفة أمير البحرين، والشيخ أحمد بن علي آل ثاني أمير قطر بزيارة المملكة العربية السعودية في الشهر التالي لإعلان الاستقلال، وتقديم شكرهما للملك فيصل على موقفه الأخوي تجاه البلدين[٣].

وهكذا لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها في استقلال البحرين وقطر، وقدر لها أن تلعب دوراً آخر في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة واستقلالها.

(١) عبدالحكيم عامر الطحاوي: المرجع السابق، ص ٢٦٦.

(٢) صلاح الدين المنجد: فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، ص ٧٦.

(٣) جريدة أم القرى: العددين الصادرين بتاريخ ١٨، ٢٥ شعبان ١٣٩١.

الموقف السعودي والإيراني من قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٧١م:

عقب استقلال البحرين وقطر أصبحت الإمارات العربية الخليجية سبع إمارات، وهي التي كانت تسمى بإمارات الساحل العماني(١)، وهي أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وأم القوين وعجمان التي تعد أصغر هذه الإمارات(٢).

وتقع هذه الإمارات في الجنوب الشرقي للجزيرة العربية على السواحل المحاذية للخليج العربي وخليج عمان، حيث يحدها الأول من الشمال والثاني من الشرق، ومن الغرب والجنوب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان(٣)، ومساحة كل هذه الإمارات مجتمعة حوالي ٨٥ ألف كيلو متر مربع(٤).

وتعد إمارة أبو ظبي التي تقع على حدود المملكة العربية السعودية من الغرب والجنوب وسلطنة عمان من الناحية الأخرى أكبر هذه الإمارات، وتحكمها أسرة آل نهيان منذ أرسى قواعد حكمهم فيها الشيخ زايد الكبير عام ١٨٥٥ ـ ١٩٠٨م(٥).

---

(١) انظر الملحق رقم (١٦): عبارة عن برقية من وزارة الخارجية الإيرانية باللغة الفارسية تتناول إمارات ساحل عمان "إمارات الخليج".

(٢) يوسف أبو الحجاج: دولة الإمارات العربية، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨م، ص ٣٣٨.

(٣) زاهية قدورة: شبه الجزيرة العربية وكياناتها السياسية، ص ٥٢٥.

(4) Said, R.: The Origins of The United Arab Emarites, London, 1978, P. 1.

(٥) ج. ج. لوريمر: المرجع السابق، ص ١١٦٤ ـ ١١٧٠.

وإذا كانت إمارة أبو ظبي أكبر هذه الإمارات مساحة فإن إمارة دبي كانت أكثرها تطوراً وازدهاراً نظراً للنشاط التجاري بها، وهي التي تلي أبو ظبي في المساحة والموقع، ويحكمها أسرة آل المكتوم[١].

أما أقدم هذه الإمارات فهي إمارة رأس الخيمة التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم يتحكم في مضيق هرمز، وتحكمها أسرة القواسم مع إمارة الشارقة منذ عام ١٧٤٧م[٢]، وتجاورهم إمارات الفجيرة وأم القوين وعجمان[٣].

وقد كانت هذه الإمارات ترتبط مع بريطانيا كبقية إمارات الخليج باتفاقيات عدة بدأت منذ عام ١٨٢٠م[٤]، وكانت علاقاتهم مع المملكة العربية السعودية وإيران تتأثر بعلاقات الجوار، فبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية كانت هذه العلاقات مقسمة إلى قسمين، الأول: يشمل إمارتي أبو ظبي ودبي، حيث كانت العلاقات السعودية معهما طوال فترة الوجود البريطاني حذرة في أحيان كثيرة؛ نظراً لخلافات الحدود مع أبو ظبي، والتي كانت دائماً تطل برأسها خاصة مع اكتشاف البترول في واحة البريمي على حدود البلدين، ومع دبي حيث كان كثرة الإيرانيين فيها سبباً في العلاقات السعودية الحذرة معها أيضاً، ولكن مع تولي الملك فيصل توثقت العلاقات السعودية مع أبو ظبي ودبي كبقية إمارات الخليج.

---

(١) قدري قلعجي: المرجع السابق، ص ٦٦٦.

(٢) زاهية قدورة: المرجع السابق، ص ٥٤٦.

(٣) انظر الملحق رقم (١): لتحديد موقع الإمارات العربية.

(٤) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص ٦١.

أما القسم الثاني في العلاقات السعودية فكان مع الإمارات الخمس الأخرى (رأس الخيمة، والشارقة، والفجيرة، وأم القوين، وعجمان)، إذ كانت العلاقات السعودية معها تتميز بالتقارب والعلاقات الودية التي عمل على تدعيمها الأساس الديني لانتشار مبادئ الدعوة السلفية بينهم[١].

وبالنسبة لعلاقات إيران مع هذه الإمارات فكان يحيطها طابع الحذر الشديد في أغلب الأحيان نظراً للأطماع الإيرانية التي كانت تبرز دائماً بين حين وآخر في العديد من جزر الخليج التابعة لهذه الإمارات، خاصة جزر إمارات رأس الخيمة والشارقة[٢]، وتعد إمارة دبي أكثر هذه الإمارات في علاقتها مع إيران، إذ تربطهم علاقات تجارية انعكست على علاقاتهم السياسية. وعلى الرغم من زيارات حكام الإمارات إلى الساحل الإيراني والسهول الإيرانية القريبة منه، إلا أن حكام دبي أيضاً كانوا أكثر حكام الخليج بصفة عامة تردداً وارتباطاً بالعلاقات الإيرانية[٣].

وفي الفترة التي صاحبت قرار الانسحاب البريطاني من الخليج كانت علاقات إمارات الخليج بصفة عامة مع المملكة العربية السعودية وإيران قد تحسنت خاصة في ظل محاولات قيام اتحاد بين هذه الإمارات، وبالرغم من أن بريطانيا صاحبة النفوذ في هذه الإمارات كانت قد نبهت إلى أهمية إقامة اتحاد فيدرالي فيما بينهم يحميهم من الصراع الدولي[٤]، إلا أن هذا الاتحاد

---

(١) ابتسام حسون: علاقات المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج، ص ١٧٤.

(٢) روزماري سعيد: النزاع حول الجزر العربية في الخليج ١٩٢٨. ١٩٧١م، دراسة للعلاقات العربية الإيرانية ودور بريطانيا فيها، مجلة دراسات الخليج العربية، الكويت، العدد السادس، أبريل ١٩٧٦م، ص ٩.

(٣) نورة القاسمي: الوجود الفارسي في الخليج، ص ٣٣٨. ٣٣٩.

(4) F.O. 371/120571, From British Ambassador, Tehran, to Foreign Office London, Dec. 8. 1956.

لم يتخذ أي إجراءات فعالة إلا بعد قرار الانسحاب البريطاني، بداية من إعلان دبي في ٢٧ فبراير ١٩٦٨م لقيام الاتحاد التساعي للإمارات الخليجية العربية[١].

وبعد فشل مفاوضات الاتحاد التساعي في يناير ١٩٧٠م ولجوء البحرين وقطر إلى طريق الاستقلال الخاص بكل منهما، لم تجد الإمارات السبع الباقية مفراً سوى إقامة اتحاد فيما بينها، ولعل دراسة كيفية إتمام هذا الاتحاد كانت على رأس المفاوضات التي جرت في الرياض بين الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي والملك فيصل، عقب صدور قرار مجلس الأمن الخاص باستقلال البحرين في ١١ مايو ١٩٧٠م إذ رأى الشيخ زايد استمرار الوساطة السعودية لإتمام الاتحاد بين الإمارات الأخرى خوفاً من الأخطار التي تهددها[٢]، وأيضاً كان ذلك على مائدة المفاوضات التي أجراها نائبا حكام أم القوين وعجمان مع الملك فيصل بالرياض[٣].

وبدأت المساعي السعودية الكويتية تؤدي مهامها مرة أخرى، وعن طريق المبعوثين من الملك فيصل والشيخ صباح السالم الصباح[٤]، بجانب الجهود المخلصة للشيخ زايد بن سلطان وبقية حكام الإمارات من خلال الاجتماعات المتواصلة بينهم التي بدأت تؤتي ثمارها، وفي اجتماع دبي يوم ١٨ مايو ١٩٧١م،

(١) عائشة السيار: المرجع السابق، ص ٣٢٧.

(2) Kelly, J.: Op. Cit, p. 75 .

(٣) جريدة أم القرى: العدد الصادر بتاريخ ٢٤ ذي القعدة ١٣٩٠هـ.

(٤) محمد المنصور الرميح: فيصل رجل المواقف، مجلة الدارة، تصدرها دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، شعبان ١٣٩٥هـ/سبتمبر ١٩٧٥م، ص ٣٨.

الذي ضم حكام الإمارات العربية السبع أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وأم القوين وعجمان، تم الاتفاق على إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بداية من ٢ ديسمبر ١٩٧١م، (وهو اليوم المحدد للانسحاب البريطاني)، واختيار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي رئيساً للدولة والشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس، ومدينة أبو ظبي هي العاصمة الاتحادية للدولة(١).

وفي الموعد المحدد ٢ ديسمبر ١٩٧١م وفي اجتماع آخر ضم حكام الإمارات أعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة رسمياً، والتي انضمت إلى الجامعة العربية ثم إلى الأمم المتحدة(٢).

وعلى الرغم من العلاقات السعودية الإيرانية التي لعبت دورها الإيجابي في تلك الفترة لمساعدة استقلال هذه الدول، إلا أن إيران قد قامت في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م وقبيل ساعات من إعلان قيام الدولة المتحدة باحتلال جزر (طنب الكبرى والصغرى) التابعة لإمارة رأس الخيمة، وجزيرة (أبو موسى) التابعة لإمارة الشارقة عشية الانسحاب البريطاني(٣)، مما أدى إلى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بمطالبة إيران بعودة هذه الجزر التي احتلتها(٤).

---

(١) الجريدة الرسمية للإمارات العربية المتحدة: العدد الأول، ديسمبر ١٩٧١م.

(٢) محمد مرسي عبدالله "دكتور": دولة الإمارات العربية وجيرانها، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٢٧.

(٣) محمد عزيز شكري: مسألة الجزر في الخليج وموقف القانون الدولي منها، دمشق، ١٩٧٢م، ص ٤٢٩ ـ٤٣٠.

(٤) جمال زكريا قاسم: النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي، اتحاد المؤرخين العرب، العدد الأول، القاهرة، مارس ١٩٩٣م، ص ٦٤.

وقد وقفت الدول العربية ضد الاحتلال الإيراني للجزر، وتمثل موقف المملكة العربية السعودية في وقوفها بجانب مطالب دولة الإمارات العربية المتحدة، وأصدرت الحكومة السعودية بياناً عبرت فيه عن دهشتها للتصرف الإيراني، ودعت إلى حل المسألة بالطرق السلمية(١)، ومع ذلك فقد استمرت مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بعودة الجزر المحتلة إليها في كل المحافل والمؤتمرات، وهو النزاع الذي مازال قائماً حتى الآن(٢).

وعلى الرغم من استمرار الاحتلال الإيراني للجزر العربية إلا أن الأحداث الإقليمية والعربية قد طغت على هذه المشكلة في تلك الفترة؛ إذ ظهرت مسألة الثورة في ظفار والخوف من التغلغل الشيوعي الذي يهدد استقلال سلطنة عمان ومنطقة الخليج، وانشغال الأمة العربية بمواجهة العدوان الإسرائيلي حتى قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣م التي أوضحت للعالم مدى الأهمية القصوى لمنطقة الخليج العربي الغنية بالبترول، وجعلت مسألة أمن الخليج من المسائل التي تشغل دول المنطقة والقوى الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكما لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها في القضايا الإقليمية في الستينيات، خاصة في استقلال دول الخليج، كان لهذه العلاقات ـ أيضاً ـ دورها في هذه المسائل التي تعتبر من أهم قضايا الخليج المعاصرة التي عالجتها العلاقات السعودية الإيرانية وأثرت في دول الخليج العربي.



(١) ابتسام حسون: المرجع السابق، ص ٣٤١.

(٢) للمزيد عن مسألة الجزر وتطوراتها. انظر: جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٣ ـ ٨٧.

الفصل الثالث

العلاقات السعودية الإيرانية

وقضايا الخليج المعاصرة

١٣٩١ - ١٤٠١هـ/١٩٧١ - ١٩٨١م

العلاقات السعودية الإيرانية
وقضايا الخليج المعاصرة

بعد أن لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها في استقلال دول الخليج العربي، كان عليها أن تواجه قضايا الخليج المعاصرة في مرحلة السبعينيات من القرن العشرين الميلادي، وكان من أبرز هذه القضايا مشكلة ظفار ودعم استقلال سلطنة عمان لما لها من أهمية نظراً لوقوعها في مدخل الخليج العربي، ومسألة أمن الخليج التي ارتبطت بالبترول والمصالح الأمريكية في المنطقة، وهي المسألة التي شغلت العلاقات السعودية الإيرانية ودول المنطقة ومعهم الولايات المتحدة طوال فترة السبعينيات، ثم موقف الدولتين من المتغيرات التي حدثت في نهاية تلك الفترة، وتمثلت في قيام الثورة في إيران ضد حكم الشاه والأسرة البهلوية والموقف السعودي منها، وتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية وموقف إيران منه.

ولقد لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها البارز في تلك القضايا من خلال ارتباطها المباشر بها، وتركت أثرها في علاقات البلدين بصفة خاصة وعلاقات دول الخليج بصفة عامة.

الموقف السعودي والإيراني من مسألة ظفار ودعم استقلال عمان:

تعد سلطنة عمان من أبرز دول الخليج العربي والمنطقة العربية، حيث تقع جنوب شرق شبه الجزيرة العربية وتحيط بها دول الإمارات العربية المتحدة

والمملكة العربية السعودية واليمن، ثم بحر العرب وخليج عمان والخليج العربي، حيث تتحكم "مع إيران" في مضيق هرمز الذي أعطى لموقعها أهمية استراتيجية كبيرة، وتبلغ مساحتها حوالي ثلاثمائة ألف كيلو متر مربع[1].

وتعد أسرة البوسعيد التي تحكم سلطنة عمان من الأسر العريقة الحاكمة في الخليج، ويرجع تأسيسها إلى أحمد بن سعيد الذي يعد أول من أرسى دعائم الحكم البوسعيدي في عمان منذ عام ١٧٥٣م[2].

ومع ظهور التنافس الاستعماري استطاعت بريطانيا أن توقع معاهدتين مع عمان في عامي ١٧٩٨ ـ ١٨٠٠م، كانت بهما عمان أول دولة في الخليج توقع معاهدة مع بريطانيا، والتي أعقبها معاهدات عدة أهمها معاهدة ١٨٢٠م حيث أخذ النفوذ البريطاني يزداد في المنطقة.

وبلغت سلطنة عمان درجة كبيرة من الرقي والازدهار في ظل أسرة البوسعيد، خاصة في عهد السيد سعيد ١٨٠٤ ـ ١٨٥٦م الذي يعد من أبرز حكام عمان[3]، واستطاع أبناؤه أن يحافظوا على دولتهم في وجود النفوذ البريطاني، حتى بدأت الاضطرابات الداخلية التي أدت إلى ثورة ١٩١٥م في عمان، والتي هدفت إلى فصل الإمامة في الداخل عن السلطنة في الساحل[4]، ومع استمرار الثورة في الداخل تدخلت بريطانيا وعقدت معاهدة (السيب) بين الطرفين: " الإمام والسلطان " عام ١٩٢٠م. وقسمت البلاد إلى

---

(١) رأفت الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، ص ٢١٧.

(٢) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته العربية، ص ٤٥.

(٣) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٤) لبيب عبدالستار: قضية الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر، ص ٢١٨.

قسمين: إمامة عمان في الداخل وحكومة مسقط في الساحل[١]، وأصبح بمقتضى هذه المعاهدة هناك طرفان في الأراضي العمانية هما الإمامة والسلطنة[٢]، فكانت بداية مشكلة عمان التي ظلت خامدة طوال فترة وجود الإمام " الخليلي " الذي كان قد وقع المعاهدة مع السلطان، إلى أن توفي عام ١٩٥٤م ظهرت مرة أخرى المشكلة العمانية إلى الوجود[٣].

فعندما تولى الإمام " غالب بن علي " شؤون الإمامة خلفاً للإمام الخليلي في عمان، كان يرى ضرورة تخليص عمان من الاستعمار البريطاني، وفي سبيل ذلك طلب المساعدة من البلاد العربية ومن بينها المملكة العربية السعودية التي كانت علاقاتها في تلك الفترة متوترة مع بريطانيا بسبب النزاع حول واحة البريمي[٤].

في الوقت الذي أرادت فيه بريطانيا فرض سلطة السلطان سعيد بن تيمور على المنطقة نظراً لبداية الاكتشافات البترولية فيها، فبدأت الحرب بين الطرفين: السلطنة والإمامة، ووصلت هذه الحرب إلى ذروتها في منتصف عام ١٩٥٧م، ولشدة بشاعة الهجوم البريطاني الذي وقف بجانب السلطنة ضد الإمامة تناولت الصحف العالمية قضية عمان في تلك الفترة[٥]، مما أوصل هذه القضية إلى ساحة هيئة الأمم المتحدة.

---

(١) صالح محمد العلي: التاريخ السياسي لإيران، ص ٥٧.

(٢) محمود الشرقاوي: قضية عمان، القاهرة ١٩٥٧م، ص ٧٤. ٧٥.

(٣) محمد العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٢٤٤.

(4) Kelly, J.: Arabia, The Gulf and The West, P. 134.

(5) Times: July 20, 1957.

وذلك في اجتماع الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة دورة سبتمبر ١٩٦٢م، حيث طالبت المملكة العربية السعودية وعلى لسان وزير خارجيتها آنذاك الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود بإعطاء عمان الحرية والاستقلال[١].

ولما كانت بريطانيا مستمرة في فرض سيادتها على عمان في ظل سياسة الانغلاق والعزلة والجمود التي فرضها السلطان سعيد بن تيمور خلال حكمه ١٩٣٢ ـ ١٩٧٠م، ومع المتغيرات الإقليمية التي تحدث بجوار سلطنة عمان خاصة الثورة المشتعلة في اليمن الجنوبي ضد الاستعمار البريطاني، امتدت الثورة إلى إقليم ظفار العماني.

ويعد إقليم ظفار العماني هو الإقليم الجنوبي لسلطنة عمان، ويمتد مع السهل المحاذي لبحر العرب بطول ١٣٤ ميلاً على الساحل الجنوبي لشبة الجزيرة العربية[٢]، ومن الشمال يحده الربع الخالي بالمملكة العربية السعودية ومن الغرب جمهورية اليمن، أما من الشرق فبقية أراضي سلطنة عمان، وقد أسهم هذا الموقع ذو التضاريس الوعرة في جعله إقليماً مغلقاً فرضت عليه العزلة[٣].

وقد ارتبط إقليم ظفار بمسقط منذ عام ١٨٧٩م، وكان السلطان سعيد بن تيمور يتردد عليه لطبيعته المنعزلة ويقيم في عاصمته (صلالة)، علماً بأن الإقليم يعد المدخل الرئيس لمدينة مسقط[٤].

---

(١) أمين سعيد : فيصل العظيم، ص٣٦٥.

(٢) ج. ج لوريمر: دليل الخليج، القسم الجغرافي، الجزء الثاني، طبعة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، بدون تاريخ، ص ٥٦٦ ـ ٥٦٧.

(٣) عباس فاضل السعدي: ظفار، دراسة في الجغرافية الإقليمية، بغداد ١٩٧٦م، ص ٨٠.

(4) Skeet, J.: Muscat and Oman , London, 1974, P. 200 .

ولما كانت هذه المنطقة في ظل حكم السلطان سعيد محرومة من أي خدمات، فقد أشعلت فيها الثورة في ٩ يوليو ١٩٦٥م، وأعلن عن تشكيل جبهة تحرير ظفار التي أعلنت الكفاح المسلح ضد السلطان[١]، وحيث إن السلطان لم تكن له أية علاقات نظراً لارتباطه الشديد ببريطانيا، فقد اتصلت الجبهة بالعديد من الأقطار العربية لمساعدتها ضد الاستعمار البريطاني، وقد حصلت في ذلك الوقت على التأييد من المملكة العربية السعودية أيضاً نظراً لخلافاتها الحدودية مع السلطان وبريطانيا[٢]، إلا أنه مع تحول الجبهة إلى حركة يسارية تحظى بتأييد جمهورية اليمن الجنوبية بعد استقلالها عام ١٩٦٧م، وخلفه الاتحاد السوفييتي والنظم الشيوعية الأخرى[٣]، وهو الأمر الذي اتضح جلياً بعد عودة زعمائها من الصين الشعبية، حيث عقدوا مؤتمراً في مطلع عام ١٩٦٩م، وضحت من خلاله ميولهم وتشكيلاتهم[٤]، فانقلب التأييد السعودي وأوقفت المملكة العربية السعودية مساعدتها، بل قطعت الطريق الذي كان مؤدياً إلى إقليم ظفار، ورأى الملك فيصل في قيام حكومة ثورية تقدمية تتبنى الأفكار الشيوعية تهديداً للمملكة العربية السعودية والمنطقة[٥]، خاصة بعد أن أعلنت الجبهة عن توسيع أهدافها لا لتشمل ظفار وعمان فحسب بل الخليج العربي كله، وحولت اسمها إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل.

---

(١) رياض نجيب الريس: ظفار، دار الريس للطباعة والنشر، لندن١٩٨٠م، ص ٧٠.

(2) Kelly, J.: Op. Cit, P. 134 .

(٣) لبيب عبدالستار: المرجع السابق، ص ١١٨.

(٤) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي تاريخه المعاصر ٤٥ـ ١٩٧١م، ص ٢٥٦.

(5) Trevelyan, H.: The Middle East in Revolution, "Macmillan", London, 1970, P. 217 .

وقد جاء ذلك بعد استطاعتها السيطرة على كل أراضي ظفار عام ١٩٧٠م ما عدا العاصمة مدينة صلالة التي يقيم بها السلطان[١].

ونتيجة لما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية من تردّ في عُمان جاءت حركة السلطان قابوس التصحيحية في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م لتبدأ سلطنة عُمان عهدًا جديدًا[٢] اتسم بالأخذ بمظاهر التقدم والرقي والتطور الحضاري والاقتصادي وبدء علاقات دبلوماسية مع الدول المجاورة وفتح مجالات الاتصالات السياسية والحضارية مع العالم..

وحيث إن سلطنة عمان وعلى مر عصور التاريخ وبسبب موقعها الاستراتيجي كانت مطمعاً للعديد من القوى الاستعمارية من البرتغاليين وحتى بريطانيا والولايات المتحدة، فإن السلطان قابوس بن سعيد بدأ يسعى على المسار الخارجي لتخليص بلاده من السيطرة الأجنبية. ولما كانت بريطانيا قد أعلنت أن عام ١٩٧١م آخر أعوامها في منطقة الخليج، فقد تطلع السلطان قابوس إلى التعاون مع جيرانه من البلاد العربية التي يرتبط معها بالعديد من الروابط التاريخية، وكما فعل قادة إمارات الخليج العربي توجه إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة الكبرى لدول الخليج لتساعده في أزمته الداخلية، لكي يعمل على دعم استقلال بلاده.

وفي الحادي عشر من ديسمبر ١٩٧١م قام السلطان قابوس بزيارة الرياض واستقبله الملك فيصل بحفاوة بالغة[٣]، ودارت بينهما مفاوضات تتعلق

(١) زاهية قدورة: شبه الجزيرة العربية وكياناتها السياسية، ص ٣٤٩.

(٢) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(3) Towsent, J.: Oman. The Making of Modern State, "Croom Helm", London, 1977, P. 186 .

بالمشكلات الداخلية العمانية والعلاقات الثنائية، وأعلنت المملكة العربية السعودية عقب المباحثات اعترافها بسلطنة عمان بوصفها دولة مستقلة(١)، وأنهت هذه الزيارة جميع المشكلات العالقة بين البلدين، حيث تم تسوية مسألة الحدود بينهما(٢)، ولعل هذه الزيارة أيضاً قد تم خلالها بحث الوضع في إقليم ظفار، حيث كانت البداية لوضع حد نهائي للقضاء على الثورة الظفارية ومنع انتشارها في عمان ومنطقة الخليج(٣)، ووقفت المملكة بعد هذه الزيارة بكل ثقلها إلى جانب سلطنة عمان والسلطان قابوس.

ولقد بدأت المملكة العربية السعودية اتخاذ جوانب عدة لمساعدة عمان في هذه المشكلة التي تهدد استقرارها واستقلالها، فعلى الجانب الأول قامت بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت مكان بريطانيا في المنطقة، نظراً للاهتمام الأمريكي باستقرار عمان التي تتحكم في مدخل الخليج العربي، ولذلك عقد في عام ١٩٧٢م اجتماع ثلاثي في الرياض بين ممثلين من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف دراسة الوضع الداخلي في عمان والعمل على تطويق الجبهة الشعبية لتحرير ظفار، وتقديم السلاح والعتاد اللازم والمساعدت المالية للسلطنة، وكان هذا الاتفاق من خلال هذا الاجتماع بداية التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وعمان(٤).

---

(١) عبدالحكيم الطحاوي: فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، ص ٢٦٧.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٣١٩.

(٣) زاهية قدورة: المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(٤) ابتسام حسون: علاقة المملكة العربية السعودية بدول الخليج، ص ٣٤٣.

ومن الناحية الأخرى رأت المملكة الاستفادة من علاقاتها الطيبة مع إيران والتي ما زالت تعيش فترة التقارب بينهما، حيث اتفقت المملكة العربية السعودية مع إيران على التصدي لثورة ظفار، وكان هذا الاتفاق يتجاوب مع مصالح إيران التي ترى هي الأخرى ضرورة قمع الثورة التي تهدد مضيق هرمز(١).

وبدأ اتفاق الدولتين للقضاء على الثورة في إقليم ظفار لتدعيم استقلال عمان يأخذ طريقه العملي، حيث قدمت المملكة العربية السعودية الأموال اللازمة وإيران القوات المطلوبة، فقدم الملك فيصل خلال عام ١٩٧٢م إلى مسقط أموالاً لشراء أسلحة بلغت قيمتها خمسة عشر مليون دولار(٢)، وفي يناير ١٩٧٣م تم إرسال شحنات من الأسلحة من ميناء رأس تنورة السعودي في الخليج مع بعثة عسكرية سعودية إلى عمان(٣)، بينما أرسلت إيران عام ١٩٧٣م قوات عسكرية كبيرة لمقاتلة الثوار في إقليم ظفار(٤)، بالإضافة إلى المساعدات الأمريكية التي رأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية أهمية لتطويق الشيوعية(٥)، وكان التعاون مثمراً بين الدول الثلاث بالإضافة إلى بريطانيا لإخماد حركة الثورة في ظفار.

قامت أيضاً المملكة العربية السعودية وإيران بدور دبلوماسي، حيث اتجهت المملكة نحو جمهورية اليمن الجنوبية المساعد الأول للثوار، وذلك عقب الانقلاب الذي أطاح بالشيوعيين فيها، فعملت على تحسين علاقاتها معها،

(١) محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله، ص ١٤٢.

(٢) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج، ص ١٦٤.

(٣) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٤) محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(5) Skeet, J.: Op. Cit. P. 215 .

ولعل الرئيس المصري أنور السادات قد لعب دوره في ذلك بجانب الملك فيصل[1]، مما أدى إلى التقارب بين عمان واليمن وانعكس ذلك على الثوار حيث توقفت اليمن عن تقديم أي مساعدة لهم، وبإعادة العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن الجنوبي عام ١٩٧٦م يكون قد تم وضع حد نهائي لأي تهديد نحو الخليج في تلك الفترة[2].

وبهذا الدور السعودي الإيراني وبعض المساعدة الأمريكية والبريطانية والأردنية أيضاً، استطاع السلطان قابوس القضاء بصورة نهائية على ثورة إقليم ظفار التي استمرت قرابة عشر سنوات، وأعلن السلطان دمج الإقليم ضمن الوحدة العمانية، وتم انسحاب القوات الإيرانية من عمان في يناير ١٩٧٧م[3]، بينما استمرت المملكة العربية السعودية في تقديم الدعم الاقتصادي لسلطنة عمان حتى عادت أوضاعها إلى الاستقرار، وبدأ الرخاء يأخذ طريقه في ظل حكم السلطان قابوس.

وهكذا لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها المؤثر والفعال في هذه المسألة التي كانت من أهم قضايا الخليج المعاصرة؛ لأنه بالقضاء على هذه الثورة ووقف انتشارها نحو بقية دول الخليج التي بدأت مسألة الأمن فيها تشكل قضية أخرى من القضايا المعاصرة التي لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها المؤثر فيها.

---

(١) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام، ملحق الوثائق، وثيقة ٢٥.

(٢) زاهية قدوة: المرجع السابق، ص ٣٥٠.

(٣) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٦٤.

الموقف السعودي والإيراني من مسألة أمن الخليج العربي:

تعد مسألة أمن منطقة الخليج العربي من القضايا المهمة المعاصرة التي شغلت العلاقات السعودية الإيرانية ومعها دول الخليج العربي خلال السبعينيات من القرن الحالي، ففي الوقت الذي كان التعاون السعودي الإيراني يتولى عملية إخماد الثورة في ظفار بسلطنة عمان، ظهرت مسألة أمن الخليج بصورة ضرورية في تلك الفترة خاصة في ظل أزمة الطاقة وحرب أكتوبر ١٩٧٣م، ولما كانت المملكة العربية السعودية وإيران من دول الخليج الرئيسة، فقد كان لكل منهما موقفهما نحو هذه المسألة الذي ترك أثره في بقية دول الخليج.

ولعل فكرة أمن الخليج قد جاء الحديث عنها مع تزايد الاكتشافات البترولية وأهمية المنطقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، ولما كانت بريطانيا هي القوة الكبرى المسيطرة على هذه المنطقة، فقد كانت تؤدي دورها نحو حماية المنطقة من أي تهديد، وتتولى مسؤولية الأمن فيها من خلال وجود القوات البريطانية في المنطقة، وحين بدأت بريطانيا تتخلى عن مواقعها بالانسحاب من شرق السويس ظهرت مسألة من يملأ الفراغ البريطاني في منطقة الخليج والجزيرة العربية.

لذلك عندما أعلنت بريطانيا في عام ١٩٦٦م عن نيتها في الانسحاب من عدن وجنوب الجزيرة العربية، تزايد الاهتمام بمسألة الأمن في المنطقة بعد الانسحاب، ولعل الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية قد تناول هذا الموضوع في أثناء زيارته للندن في مايو ١٩٦٧م مع

رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون لضمان سلامة منطقة الخليج[1]، ولعلها كانت المرة الأولى التي يبحث فيها مثل هذا الموضوع.

ولكن حين أعلنت بريطانيا في ١٦ يناير ١٩٦٨م عن نيتها في الانسحاب من منطقة الخليج في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١م، أصبح هناك ضرورة لبحث من يملأ الفراغ الذي سيحدثه الانسحاب البريطاني على أمن الخليج، ولما كانت الولايات المتحدة تدرك مدى أهمية هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية والغربية، فقد كان لزاماً عليها أن تتحمل مسؤولياتها تجاه هذه المنطقة كبقية المناطق المهمة في العالم، والتي كانت تسيطر عليها بريطانيا وتترك نفوذها للولايات المتحدة الحليف القوي ليحل مكانها، ولذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عقب قرار الانسحاب البريطاني تأخذ مكان بريطانيا للحفاظ على أمن الخليج.

ومع تطلع القوى المحلية إلى بحث هذه المسألة أعلنت الخارجية الأمريكية: " أن الولايات المتحدة تتطلع إلى المملكة العربية السعودية وإيران لضبط الاستقرار في منطقة الخليج " [2].

ولأن إيران قد أعلنت عن نيتها نحو هذه المسألة مبكراً حين أعلن الشاه: " أن إيران هي القوة الجديدة التي ستحل محل بريطانيا " [3]، فقد أعادت الاستراتيجية الأمريكية تقييم الموقف بالنسبة للدفاع عن المنطقة، وحفظ

(1) Wilson, H.: The Labour Governement 1964. 1970, P. 396 .

(٢) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية، ص ١٠٧.

(3) Bill, J.: The Egle and Line, The Tragedy of American Iranian Relations, "Yale Universty Press", London, NewHaven 1988, P. 197.200.

الأمن فيها بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١م. ولما كانت الولايات المتحدة تتمتع بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية وإيران منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتعمل على الحفاظ عليها وعلى العلاقات التي تربط بين الدولتين نظراً لأهميتها للمصالح الأمريكية، فقد رأت ضرورة الاعتماد على المملكة العربية السعودية وإيران بصفتهما أكبر القوى المطلة على الخليج، بحيث تؤهل إيران للقيام بالدور العسكري، والمملكة العربية السعودية تؤهل للقيام بالدور السياسي، بالإضافة إلى تدعيم الأسطول الأمريكي الموجود في المحيط الهندي بالقرب من المنطقة[١]، ومن هنا بدأ يتبلور موقف المملكة العربية السعودية وإيران في ظل الدور الأمريكي في مسألة أمن الخليج.

وخلال فترة تطور العلاقات السعودية الإيرانية نحو التقارب بين البلدين، بعد تصفية العديد من مسائل الخلاف بينهما حول دول الخليج والحدود في أثناء الفترة التي أعقبت الإعلان البريطاني، وشهدت تعاون الدولتين لاستقلال دول الخليج تولى الرئيس نيكسون الإدارة الأمريكية، ولخشية الولايات المتحدة على المناطق الحيوية في العالم ومنها منطقة الخليج، حدد الرئيس الأمريكي خططه الدفاعية في خطاب ألقاه في ٢٢ يناير ١٩٧٠م وقال: " لا يمكن أن تكون مسألة الدفاع أو التنمية في الدول الأخرى من الشؤون التي تتولاها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وعلى الدول في كل جزء من العالم أن تضطلع بالمسؤولية الأولى، وسنكون من جانبنا أمناء في الوفاء بالتزاماتنا " [٢].

---

(١) محمد العيدروس: المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٢) مايكل بالمر: حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣- ١٩٩٢م، ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام، القاهرة ١٩٩٥م، ص ٩٠.

كانت هذه الكلمات بداية ما يعرف بـ " مبدأ نيكسون " الذي يقوم على دعم الولايات المتحدة لكل دولة حليفة لها إذا هددتها دولة أخرى، وأن الولايات المتحدة ستقدم المساعدة بناءً على طلب هذه الدول للدفاع عن نفسها(١).

ولما كانت الولايات المتحدة تدرك أهداف الشاه في الخليج حيث يراه مجالاً حيوياً لإيران(٢)، فقد خشيت من القلق الذي يؤدي إليه الاعتماد على إيران لدى دول منطقة الخليج العربية الأخرى، فرأت أن المملكة العربية السعودية هي القوة الإقليمية الأخرى وعلى قدم المساواة مع إيران، فكان ما عرف بسياسة الدعامتين أو " العمودين المتساويين " (٣)، والمقصود بهما المملكة العربية السعودية وإيران على ضفتي الخليج.

وبدأت المملكة العربية السعودية وإيران كل من وجهة نظره العمل على مواجهة مسألة أمن الخليج، ونظراً لأهمية علاقتهما في تحقيق التوازن والاستقرار الذي ينعكس على دول المنطقة، فقد بدأت خطوات الدولتين بحذر شديد خاصة من جانب المملكة العربية السعودية؛ لأن إيران بإعلانها موقفها وقيامها بدعم قواتها العسكرية الكبيرة عدت نفسها القوة القادرة على ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني، تحقيقاً لذلك ولطموحات الشاه المتزايدة في الخليج قام بنقل بعض القوات الإيرانية المرابطة على الحدود السوفييتية إلى منطقة الخليج(٤).

(١) أنطوان متى "دكتور": الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية ١٧٩٨. ١٩٧٨م، دار الجيل، بيروت ١٩٩٣م، ص ٧٩.

(١) وليد الأعظمي: العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة ١٩٦٥. ١٩٩١م، الطبعة الأولى، دار الحكمة، لندن ١٩٩٢م، ص ١٥٣.

(3) Cordesman, A.: The Gulf and The Search for Strategic Stability, Saudi Arabia the Military Balance in the Gulf, London, 1984, P. 158.

(٤) إسماعيل مقلد: الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط، ص ٤٣٥.

وتقدم الشاه باقتراح إلى المملكة العربية السعودية أن تشارك بلاده في مسؤولية الدفاع عن الدول الخليجية الأخرى، ولكن المملكة العربية السعودية لم تظهر أي تجاوب مع هذا الاقتراح، فكان إعلان الشاه أن إيران ستتحمل وحدها مسؤولية الدفاع عن أمن الخليج(١)، ولعل المملكة العربية السعودية لم تظهر التجاوب؛ لأنها كانت تنظر إلى المسألة بعيداً عن الارتباط بالتحالف، حيث ترى أن الأمن مسؤولية كل دول الخليج جميعها دون استثناء(٢).

ومع بداية ظهور التباين في الموقف حول أمن الخليج، بدأت الدولتان ما يشبه سباق التسلح، خاصة إيران التي كانت قد بدأت تهتم بزيادة القدرات العسكرية لديها منذ بداية الستينيات، وتمثلت في عقد الكثير من الاتفاقيات لشراء الأسلحة الأمريكية المتنوعة، حتى إن الولايات المتحدة قد وضعت خططاً للمساعدات العسكرية الأمريكية لإيران(٣). ومع استمرار إيران في زيادة قدرتها العسكرية بدأت المملكة العربية السعودية هي الأخرى في بداية السبعينيات ترفع من مشترياتها للأسلحة لتزيد من قدرتها العسكرية، فبينما كانت ميزانيتها العسكرية ٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٠م وصلت إلى ٤٥٩ مليون دولار عام ١٩٧٢م(٤)؛ من أجل الدفاع عن مصالحها في المنطقة.

---

(١) وليد حمدي الأعظمي: المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢) أمل الزياني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، ص ٩.

(٣) انظر الملحق رقم (١٧):

Memorandum, From The Department of State Executive National Security Affairs "Bundy", Washington, May 4, 1962. On "Iran.? New Plan For U. S. Military Assistance to Iran".

(٤) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ١٠٩ - ١١٠.

ولما كانت المملكة العربية السعودية وإيران تعتمدان في تسليحهما على الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من الروابط التي تربط بين علاقات الدولتين فقد عقدا معها العديد من صفقات الأسلحة المختلفة وبملايين الدولارات، وإذا بحثنا عن مصادر إنفاق الدولتين على برامج الأسلحة فإننا نجدهما تعتمدان على دخل البترول، لذلك نظرت الدولتان إلى زيادة أسعاره، خاصة أن سعر البترول لم يتغير خلال العشر سنوات السابقة ١٩٦١ ـ ١٩٧١م[1].

وبدأت حملة من منظمة الدول المنتجة للبترول " الأوبك " ، وضمنها المملكة العربية السعودية وإيران لمطالبة الشركات البترولية بزيادة الأسعار، وبعد مفاوضات طويلة متعثرة مع الشركات رأت الدول المنتجة عقد مؤتمر لها لبحث مسألة زيادة الأسعار، وقد قام الملك فيصل بالتمهيد لعقد هذا المؤتمر، وترك رئاسته إلى شاه إيران ليتفاوض مع شركات البترول، وهو المؤتمر الذي تم عقده في طهران يوم ١٢ فبراير ١٩٧١م وانتهى بقرار رفع الأسعار[2]، وهو القرار الذي أدى إلى زيادة حصيلة الدول الخليجية المنتجة للبترول حيث بلغ دخل إيران في ذلك العام ٤١٥ مليون دولار والمملكة العربية السعودية ٤٠٠ مليون دولار وكذلك بقية دول الخليج بقدر كمية إنتاجها[3]، مما يؤكد أيضاً أثر العلاقات السعودية الإيرانية في دول الخليج في هذا المجال.

(١) أنطوان متى: المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٢) أحمد عسة: معجزة فوق الرمال، ص ٤١٧ـ ٤٢٢.

(٣) عبدالمنعم عبدالوهاب: النفط بين السياسة والاقتصاد، مؤسسة الوحدة للنشر، الكويت ١٩٧٤م، ص ٣٤.

ولقد قررت الدول المنتجة المشاركة في المؤتمر زيادة الأسعار زيادة سنوية بمعدل ٢,٥٪ حتى عام ١٩٧٥م[١]، إلا أن التغيير الذي شهده العالم والمنطقة في تلك الفترة لعب دوره في عدم استمرار هذه الاتفاقية، ويرجع ذلك إلى تعرض العالم وعلى الأخص الدول الغربية في شتاء عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣م إلى أزمة في الطاقة أدت إلى اتجاه الأنظار نحو الدول المنتجة خاصة المملكة العربية السعودية، في الوقت الذي بدأت تلوح فيه المواجهة العربية الإسرائيلية الرابعة والتي اشتعلت في رمضان/أكتوبر ١٩٧٣م، والتي أدت إلى استخدام العرب لسلاح البترول عندما قرروا حظر تصديره للولايات المتحدة والدول التي تساند إسرائيل، مما أدى إلى انقسام هذه الدول واختلافها مع الولايات المتحدة[٢]، وبينما كانت المملكة العربية السعودية هي التي عملت على اتخاذ قرار الحظر، فإن إيران لم تلتزم به بل استغلته في زيادة دخلها من البترول.

وكان من نتيجة أزمة الطاقة وحرب أكتوبر ١٩٧٣م انهيار اتفاقية طهران، حيث إنه في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣م، وفي أثناء الحرب اتخذت الدول المنتجة للبترول في مؤتمرها الذي عقد بالكويت قرارها بتحديد سعر البترول دون الرجوع إلى الشركات[٣]، وأخذت الأسعار في الزيادة خلال الحرب حتى وصلت إلى ٧٠٪ يوم ٢٥ أكتوبر، وبعدها اشتعلت معركة الأسعار بين الشركات والحكومات[٤].

---

(١) أحمد زكي اليماني: مجلة عالم النفط، المجلد الثالث، العدد ٢٩ مارس ١٩٧١م.

(2) Belling, W.: King Faisal and Modernisation of Saudi Arabia, "Croom Helm", London 1979, P. 214.

(3) Lacey, R.: The Kingdom, P. 406.

(4) Hobday, P.: Saudi Arabia Today. An Interoduction to Richest Oil Power, "MacMillan", New York, 1978, P. 4.

وهكذا انعكست هذه الظروف على السياسة البترولية وأدت إلى زيادة موارد الدول الخليجية المنتجة للبترول، وخاصة المملكة العربية السعودية وإيران في السبعينيات، وكان لخطة التسلح بينهما نصيب كبير من هذه الموارد في ظل مسألة أمن الخليج.

وحاولت المملكة العربية السعودية في تلك الآونة التنسيق مع إيران من جهة، ودول الخليج العربية من جهة ثانية لاتخاذ صيغة مناسبة لأمن الخليج، ومع أن المملكة العربية السعودية وإيران قد اتفقتا في بداية السبعينيات على أن أمن الخليج من اختصاص دوله، إلا أن نظرتهما لأمن الخليج قد اختلفت هذه المرة [١]، حيث دعت إيران في عام ١٩٧٣م إلى إقامة حلف دفاعي في المنطقة تشترك فيه كل دول الخليج[٢]، ورأت المملكة العربية السعودية الابتعاد عن الدخول في أحلاف أيًا كانت، حيث فضلت سياسة تعتمد على التفاهم مع الأنظمة المحيطة لتحقيق الاستقرار في المنطقة[٣].

ومن ناحية أخرى حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التوفيق بين البلدين، وإن بدا اعتمادها أكثر على قوة إيران خاصة خلال النصف الأول من السبعينيات، إلا أنها أدركت أهمية الاعتماد على المملكة العربية السعودية بصفتها قوة إقليمية برزت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م[٤].

---

(١) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ٩.

(٢) محمد نصر مهنا "دكتور": الخليج العربي والتطور الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٦، ص٢٧.

(٣) محمد غانم الرميحي "دكتور": الصراع والتعاون في منطقة الخليج، مركز دراسات الوحدة، بيروت ١٩٧٩م، ص ٢٧.

(٤) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج، ص ١٦٢ـ ١٦٣.

وأمام تمسك إيران بوجهة نظرها مستغلة تنامي قدراتها العسكرية رأت المملكة العربية السعودية البحث عن التوازن في المنطقة، فلعبت دورها تجاه تحسين علاقاتها مع العراق عام ١٩٧٤م لموازنة القوة الإيرانية [١]، ولعل اتجاهها نحو تحسين العلاقات مع العراق قد لعب دوره في أن تشهد منطقة الخليج فترة هدوء في العلاقات بعيدة عن الصراعات، خاصة أن المملكة العربية السعودية قد توسطت بين إيران والعراق لتسوية خلافاتهم، وساعدت المملكة العربية السعودية مع الوساطات الأخرى بين الطرفين إلى عقد معاهدة الجزائر في مارس ١٩٧٥م لتسوية الحدود والمشكلات بين إيران والعراق، بعد أن كان الخلاف بينهما عائقاً أمام أي تنسيق بين دول المنطقة حول أمن الخليج[٢]، وقد أدى ذلك إلى ظهور اقتراح سعودي بعقد مؤتمر يضم المملكة العربية السعودية وإيران والعراق ودول الخليج بالإضافة إلى مصر التي أصبحت تتمتع بعلاقات طيبة مع كل الدول الخليجية بما فيها إيران منذ تولي الرئيس محمد أنور السادات مقاليد الحكم في أكتوبر عام ١٩٧٠م، وذلك لوضع سياسة لضمان أمن الخليج[٣]، مما يدل على بدء الانفراج الذي ساد العلاقات العربية الإيرانية بعد الاتفاقية.

ومع أن هذا الاقتراح لم ير النور إلا أن الاتفاقيات الثنائية وتبادل الزيارات قد لعبت دورها هي الأخرى في تلك الفترة، وكانت تتمشى مع السياسة السعودية التي ترى أن الاتفاقيات الثنائية بين دول المنطقة أهم من

(١) وليد الأعظمي: المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٢) حسن العلكيم "دكتور": مسألة الأمن في الخليج... رؤية قومية، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد ٥٣، المملكة المغربية، الرباط، فبراير ١٩٨٩م، ص ١١٩.

(٣) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية، ص ٢٦٨.

أي تحالف جماعي، ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية تسوية الحدود التي عملت على تقسيم المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والعراق في يوليو ١٩٧٥م[١]، أيضاً في العام نفسه وقعت سلطنة عمان اتفاقية مع إيران تقضي بقيام الدولتين بالإشراف البحري المشترك على مضيق هرمز[٢]، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي كانت تعقدها دول الخليج العربية فيما بينها في مختلف المجالات التي تدعم العلاقات فيما بينها.

وكانت الزيارات المتبادلة أيضاً عاملاً مهماً أدى إلى استمرار الهدوء الذي ساد منطقة الخليج في منتصف السبعينيات التي شهدت وفاة الملك فيصل في ١٣ ربيع الأول ١٣٩٥هـ/٢٥ مـــارس ١٩٧٥م [٣]، وهو الذي لعب الدور الأساسي في التقارب السعودي الإيراني وفي تحديد علاقات المملكة والمنطقة الخارجية، وذلك الدور الذي استمر يؤديه الملك خالد فكان سيره على النهج نفسه عامل استقرار في العلاقات السعودية الإيرانية التي كانت تدعمها تلك الزيارات المتبادلة بين دول المنطقة، وكانت بينها زيارة السلطان قابوس وأمير البحـرين وحكام الخليج إلى إيران[٤]، وزيارة رئيس الوزراء الإيراني عباس هويدا إلى دول الخليج لدراسة الاقتراح السعودي الذي دعا إلى إنشاء خط أنابيب للبترول مع العراق إلى سلطنة عمان، مروراً بالدول الخليجية لزيادة التعاون العربي فيما بينها، وهو ما نظرت إليه إيران على أنه سيؤدي إلى إخلال التوازن الإقليمي[٥].

(١) فاروق أباظة: دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية، ص ٦٧.

(٢) محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص ٤٤٨.

(٣) عبدالحكيم الطحاوي: المرجع السابق، ص: ٢٩٢.

(٤) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٦١.

(٥) حسن العليكم: المرجع السابق، ص ١١٩.

ولعل أهم هذه الزيارات للعلاقات السعودية الإيرانية هي الزيارة التي قام بها الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية إلى دول الخليج العربية في مايو ١٩٧٦م[١]، والتي زار خلالها طهران ضمن هذه الجولة الخليجية، وفي مباحثاته مع شاه إيران حول مسائل الخليج بدد مخاوفه من الاقتراح السعودي لخط الأنابيب، وأثمرت مباحثات العاهلين في الأول من يونيو فيما يخص أمن الخليج، بالاتفاق على عقد موتمر يهدف إلى دراسة هذه المسألة وإمكانية إقامة تنسيق يدعمه ميثاق أمني توقع عليه كل بلدان المنطقة[٢].

ولعل هذا الاتفاق بين الملك خالد بن عبدالعزيز وشاه إيران قد جاء استكمالاً للمبادرة العمانية التي بدأت مع بداية العام بهدف عقد مثل هذا المؤتمر على مستوى وزراء خارجية دول الخليج، بهدف التنسيق بين هذه الدول.

وفي يوليو ١٩٧٦م عقد المؤتمر المقترح في مسقط بين وزراء خارجية كل دول الخليج بما فيها العراق، فكان المؤتمر الأول من نوعه. ولقد سارت فيه اتجاهات عدة، حيث استمرت إيران في طلبها عقد حلف عسكري بين الدول الخليجية الثمان لتحقيق الأمن في الخليج.

ورأى العراق أنه لا ضرورة لعقد ميثاق جماعي، وطالبت بحل الخلافات ومعالجة قضايا التعاون في المنطقة، أما عمان الدولة المضيفة فقد تقدمت

(١) جريدة القبس الكويتية: العدد الصادر بتاريخ ٣ مايو ١٩٧٦م.

(٢) أنطوان متى: المرجع السابق، ص ١٥٩.

بمقترحات عدة أهمها: التعاون بين دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية مع حرية الملاحة في الخليج، أما المملكة العربية السعودية فظلت على موقفها الداعي إلى رفض الدخول في أحلاف أمنية للدفاع عن الخليج، والانصراف إلى تحسين العلاقات السياسية والتضامن والتعاون بين دول الخليج باعتباره بديلاً للحلف.

وهكذا تبلور الخلاف في وجهتي النظر العربية والإيرانية حول أمن الخليج، حيث رأت الأولى ربط أمن المنطقة بالأمن القومي العربي وهو ما لم يتفق مع الرؤية الإيرانية[١]، وعلى الرغم من تقارب التوجهات حول أهمية أمن الخليج فإن المؤتمر لم يتمخض عنه أي نوع من التحالف، بل سعت كل دولة من دوله عقب المؤتمر إلى تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لدعم قوتها الدفاعية[٢].

وعادت الزيارات المتبادلة والاتفاقيات الثنائية تؤدي دورها نحو استمرار التقارب في ظل العلاقات السعودية الإيرانية الطيبة، وكان ذلك من مخططات السياسة السعودية، في حين انصرفت إيران أيضاً للاستمرار في دعم قدراتها العسكرية في محاولة لفرض هيمنتها من خلال محاولة إيجاد أي تحالف عسكري يضمن أمن الخليج.

ومع تولي الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس " كارتر " في عام ١٩٧٧م اتخذت بعض التدابير لتدعيم مسألة الأمن في منطقة الخليج التي أدت في النهاية إلى تشكيل ما يعرف بـ " قوة الانتشار السريع " ، حيث رأت

---

(١) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

(٢) حسن العليكم: المرجع السابق، ص ١١٩.

الولايات المتحدة أن الخليج العربي منطقة حيوية ومعرضة للهجوم وينبغي أن تستحق عناية أكبر من الناحية العسكرية[1]، وهو ما أكد استمرار اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بمنطقة الخليج، والتي برزت بشكل مهم عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وأزمة الطاقة، ولهذا اهتمت إدارة الرئيس كارتر بإقرار السلام في المنطقة.

ومن خلال هذه السياسة الأمريكية واهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بالعمل على استقرار الوضع في منطقة الخليج، فقد أقنعت الشاه خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر ١٩٧٧م بتغيير نظرته نحو الدول الخليجية لمنع أي توتر معها، وهو ما عبرت عنه تصريحات الشاه بشأن أمن الخليج، والتي أكدت اهتمام الشاه بهذه المسألة، وأنه يأمل عقد معاهدة أمن إقليمية تحت أي اسم، وأنه لا يريد القيام بدور الأخ الأكبر أو أي شيء من هذا القبيل[2].

ورأت الدول العربية الخليجية أن هذه التصريحات توضيح للموقف الإيراني الذي بات يستعرض قوته العسكرية في تلك الفترة أمام تمسك الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بأن أمن الخليج من اختصاص دوله دون الدخول في أحلاف أيا كانت نوعيتها[3]، ولعل هذا الموقف العربي الخليجي قد أكد عليه البيان الذي صدر عن زيارة الشيخ

(1) Brzezinski, Z.: Power and Principle, Memoires of National Security Adviser 1977.1981, New York, 1983, P. 177.

(٢) مجلة الإخاء الإيرانية: العدد الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٧٧م.

(٣) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ٩.

زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إيران في نوفمبر ١٩٧٧م، حيث أكد عقب مباحثاته مع الشاه على أن أمن المنطقة يتم بتعاون دولها دون التدخل الأجنبي[١].

ومع استمرار رفض المملكة العربية السعودية لأي شكل من أشكال التحالف التي تدعو لها إيران، أعلن عباس هويدا رئيس الوزراء الإيراني في ٢٥ يونيو ١٩٧٨م توقف الاتصالات العربية بشأن إقامة حلف دفاعي يضمن أمن منطقة الخليج[٢]، ولعل تنازل إيران عن رغبتها في إقامة تحالف حول أمن الخليج، يرجع إلى تعرضها للاضطرابات الداخلية التي أدت إلى انصراف الشاه وحكومته نحو معالجة الوضع الداخلي وترك الأمور الخارجية جانباً.

ومنذ ذلك الوقت أصبح موضوع أمن الخليج وقفاً على النظرية السعودية نحوه، التي أوضحت التطورات في الخليج صدق موقفها، بعيداً عن سياسة الهيمنة الإيرانية التي كانت تريد أن تفرضها على دول الخليج.

وهكذا يتضح أن العلاقات السعودية الإيرانية لعبت دورها خلال السبعينيات بجانب دول الخليج للبحث عن صيغة لأمن الخليج، وعلى الرغم من أهمية مسألة الأمن في الخليج إلا أن اختلاف النظرتين السعودية والإيرانية نحو علاج هذه المسألة لم يمنع استمرار علاقات التقارب بين البلدين، والذي انعكس على العلاقات الودية التي أصبحت تشمل كل دول الخليج في تلك الفترة، وظلت مسؤولية أمن الخليج تقع على عاتق كل دولة

---

(١) مجلة الإخاء الإيرانية: العدد الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٧٧م.

(٢) محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص ٤٣٣.

من الدول المطلة عليه والولايات المتحدة الأمريكية، وتختلف حسب تطورات الأحداث الداخلية التي تمر بكل هذه الدول خاصة إيران التي هبت عليها رياح التغير وكانت أقوى من وقوف الشاه ضدها، وتركت أثرها الواضح في العلاقات السعودية الإيرانية ودول الخليج، في ظل الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة من العالم.

موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م:

بدأت الأحوال الداخلية في إيران تأخذ في الاضطراب منذ أواخر السبعينيات، ولعل ذلك يرجع إلى الأحوال الاقتصادية التي بدأ يعاني منها الشعب الإيراني، نظراً لانصراف الشاه إلى دعم القدرات العسكرية للجيش الإيراني على حساب التنمية الاقتصادية داخل البلاد، حتى قيل: إن الشاه كان ينفق على مشروعات الدفاع وشراء الأسلحة من الولايات المتحدة ما يعادل ثلث ميزانية إيران التي على الرغم من الثروة البترولية الكبيرة إلا أنها بدأت تعاني عجزاً مالياً منذ عام ١٩٧٦م(١). وكان لسير الشاه في هذا الاتجاه نحو الإغداق على المؤسسة العسكرية ومنح الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الامتيازات في بلاده(٢) السبب في ردود الفعل العنيفة التي أدت إلى ثورة الشعب الإيراني(٣)، وبدأت الاضطرابات الداخلية تأخذ طابع العنف ضد نظام الشاه، بعد أن تولى رجال الدين قيادة الثورة ضد الشاه وحكومته الإيرانية بداية من فبراير ١٩٧٨م، والتي استمرت طوال العام حتى إنها أجبرت الشاه

---

(١) مايكل بالمر: المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٢) أبو الحسن بني صدر: إيران تجربة السياسة والثروة، ترجمة دار القلم، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٣.

(٣) محمد العيدروس: المرجع السابق، ص ٣٠٣.

في ٨ سبتمبر ١٩٧٨م على فرض الأحكام العرفية في طهران والمدن الإيرانية المهمة، والتي كانت بداية مواجهة أعمال العنف بين الجيش ورجال الدين والمظاهرات[١]. ومع تضامن الأحزاب المعارضة خاصة الشيوعية كحزب " توده " مع القيادات الدينية المتمثلة في آيات الله ضد الشاه والحكومة الإيرانية، بالإضافة إلى عناصر الشباب الذين كانوا محرومين من أي نشاط فكان من السهل ربطهم بالإسلام والثورة[٢]، اجتمعت هذه القوى المعارضة لتطالب بضرورة الإطاحة بنظام حكم الشاه في إيران.

ومن باريس حيث الزعامة الدينية الإيرانية تعيش متمثلة في آية الله الخميني الذي رحل إليها من بغداد حيث كان يقيم منذ طرده الشاه من إيران عام ١٩٦٤م[٣]، والذي أطلق عليه أنصاره بعض الألقاب تقديراً له[٤]، بدأت تتوالى البيانات ضد الشاه وتطالب بالحرية والديمقراطية والاستقلال الوطني، وإلغاء المعاهدات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية[٥]، ولعل موقف الشاه المتشدد تجاه رجال الدين منذ البداية، جعلهم يتخذون هذا الموقف نحوه وتساعدهم أحزاب المعارضة، وهذه من الأمور التي كانت من أوجه الخلاف في العلاقات السعودية الإيرانية، لأن المملكة العربية السعودية تعطي مكانة مرموقة للعلماء وتجعل منهم أحد أركان النظام السياسي السعودي[٦].

(١) إحسان نراغي: من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ترجمة دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٣٠٧.

(٢) أبو الحسن بني صدر: المرجع السابق، ص ٣٦ - ٣٧.

(3) Bill, J.: Op. Cit. P. 161.

(٤) أحمد السيد الحسيسي "دكتور": أصداء الحرب العراقية الإيرانية في الشعر الفارسي المعاصر، القاهرة ١٩٩١م، ص ١٦٩.

(5) L'Humanite: Sept, 6, 1978.

(٦) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ١٤٢.

وهكذا كان لقيادة العناصر الدينية للثورة أثره الفعال في أن تشمل كل الأراضي الإيرانية، والتي أصابتها الاضطرابات العمالية مما أدى إلى هبوط إنتاج البترول الإيراني وتدهور الأحوال الاقتصادية، ومن ثَمَّ اضطراب الأحوال الداخلية[(١)] ولما كان الشاه يعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في المواقف الصعبة التي يتعرض لها، فإن الموقف هذه المرة اختلف ربما للضغوط الداخلية والدولية، حيث أعلن الرئيس كارتر أن الولايات المتحدة لن تتدخل في الشؤون الداخلية في إيران[(٢)]، وكان ذلك يعني في حقيقة الأمر عدم وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب الشاه، وأن أمر بقائه متروك للشعب الإيراني بعكس الموقف أيام ثورة مصدق.

وبدأ الخميني يستغل هذه الظروف، ويشدد من بياناته وهجماته من الخارج مع أنصاره من الداخل في إيران على الشاه الذي وضح أنه أصبح عاجزاً عن الوقوف أمام هذا التيار القوي الذي يحمل معه رياح التغيير، وبعد أن كانت كل السلطات مركزة في يده لكونه رمزاً للإمبراطورية الإيرانية[(٣)]، أصبح ولم يعد له سلطات ولا أنصار يقفون بجانبه، حتى إن الجيش الذي أنفق عليه ملايين الدولارات ويمتلك أحدث أنواع الأسلحة في العالم قد خذله هو الآخر وتركه خلال تلك الأحداث[(٤)].

---

(١) انظر الملحق رقم (١٨): عبارة عن وثائق أمريكية عدة توضح الأحوال الداخلية في إيران مع نهاية عام ١٩٧٨م، من وثائق:

American Foreign Policy: Basic Documents 1977.1980, Dipartment of state, Washington, 1983, P. 725.

(٢) جريدة الأهرام: العدد الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٧٨م.

(٣) أبو الحسن بني صدر: المرجع السابق، ص ٣٠.

(٤) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج، ص ١٦٥.

وهكذا اجتمعت الأسباب: الاضطرابات العنيفة التي اشتعلت في أنحاء البلاد، وتخلي الجيش عن قائده، والولايات المتحدة عن صديقها الذي سبق لها أن أنقذته، فلم يجد الشاه مفراً في يناير ١٩٧٩م من أن يعين شهبور بختيار رئيساً للوزراء وهو المعروف بميوله المعتدلة في محاولة يائسة للخروج من الأزمة، في الوقت الذي أعد الشاه نفسه للتخلي عن سلطته إلى مجلس وصاية على العرش والاستعداد لمغادرة البلاد(١). ولعل هذه التطورات قد جعلت الولايات المتحدة حليفة الشاه تعلن تأييدها لقراره بمغادرة إيران(٢)، وفي يوم ١٦ يناير ١٩٧٩م غادر الشاه إيران لآخر مرة(٣).

أصبحت الفرصة مهيأة للعناصر الدينية والأحزاب المعارضة والشعب الإيراني لاستقبال آية الله الخميني الذي عاد إلى طهران في الأول من فبراير ١٩٧٩م، ليتسلم رجال الدين أتباعه زمام الحكم في العاشر من الشهر نفسه، وفي مارس طرح الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية، وأعلن الخميني أول إبريل ١٩٧٩م يوم الجمهورية الإسلامية في إيران(٤).

وبذلك انتهت فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي والأسرة البهلوية التي حكمت إيران لأكثر من نصف قرن لتبدأ إيران صفحة جديدة من صفحات تاريخها.

---

(١) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ١٤٠.

(2) American Foreign Policy: Op. Cit, PP. 728.729.

(٣) إحسان نراغي: المرجع السابق، ص ٢١.

(٤) رأفت الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

لقد كانت المملكة العربية السعودية خلال تلك الأحداث تراقب الموقف حرصاً على استقرار الوضع في المنطقة، ورغبة منها في استمرار العلاقات السعودية الإيرانية لأهميتها للمنطقة وتأثيرها الكبير في دول الخليج، فقد أعلنت ترحيبها بعودة آية الله الخميني إلى إيران وتشكيل الحكومة الإيرانية برئاسة مهدي باذرخان[1]. ولما كان رئيس الحكومة الإيرانية من المعتدلين الإيرانيين، فقد أظهر حرصه على العلاقات الإيرانية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة، وأعلن عن رفضه تقسيم البلاد العربية إلى دول ملكية محافظة وأخرى جمهورية تقدمية كما كانت ظاهرة النظم الثورية في المنطقة، وذلك تجنباً لسوء العلاقات مع العالم العربي[2]، وكذلك كان موقف باذرجان من إسرائيل أيضاً عاملاً مهماً للتقارب مع العالم العربي في تلك الفترة من عمر الثورة الإيرانية أيضاً، حيث قام بقطع العلاقات الإيرانية مع إسرائيل في ١٨ فبراير ١٩٧٩م[3].

ولقد كانت هذه المواقف التي أعلنتها حكومة باذرجان عاملاً رئيساً في موقف المملكة العربية السعودية تجاه الثورة الإيرانية، حيث أرسلت الحكومة السعودية برقية تهنئة إلى مهدي باذرجان رئيس الحكومة الإيرانية بمناسبة توليه السلطة[4]، فكانت هذه الرسالة دلالة على حرص المملكة على استمرار

(١) وليد حمدي الأعظمي: المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٢) باكينام رشاد الشرقاوي: الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ٢٣١.

(٣) إحسان نراغي: المرجع السابق، ص ٢٩٦.

(٤) بنسون لي جريسون: الرجع السابق، ص ١٤١.

العلاقات بين البلدين. وعلى الجانب الآخر أيضاً أعلنت الحكومة الإيرانية الجديدة رغبتها في التخلي عن سياسة الشاه تجاه دول الخليج بعدم الاستمرار في أداء ما كان يطلق عليه دور شرطي الخليج في المنطقة، وتعبيراً عن هذه السياسة ألغت إيران في مارس ١٩٧٩م صفقة أسلحة أمريكية كبيرة كان الشاه قد تعاقد عليها(١)، ولعل هذا الاتجاه من الحكومة الإيرانية برئاسة باذرجان قد شجع حكومة المملكة العربية السعودية مرة أخرى على إرسال برقية تهنئة إلى الحكومة الإيرانية بمناسبة إعلان قيام جمهورية إيران الإسلامية في الأول من أبريل ١٩٧٩م(٢).

ومن ناحية أخرى فقد كان سقوط الشاه يمثل خسارة كبيرة بل كارثة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة(٣)، ولذلك بدأت الولايات المتحدة الاتصال بدول الخليج الأخرى لتهدئة مخاوفهم، وأرسلت عدداً من القوات الأمريكية إلى المنطقة وطائرات للإنذار المبكر لحماية هذه الدول(٤)، وكذلك أرسلت وزير الدفاع " هارولد براون " لزيارة دول المنطقة، ليعبر عن وقوف واشنطن بجانب دول الخليج، ويؤكد استمرار السياسة الأمريكية نحو هذه الدول(٥).

ولقد سادت العلاقات السعودية الإيرانية في تلك الفترة حالة من الهدوء والترقب لتوضيح الأمور، فصارت المملكة العربية السعودية ودول الخليج

(١) حسن العليكم: المرجع السابق، ص ١١٩.

(٢) وليد حمدي الأعظمي: المرجع السابق، ص ١٥٦.

(3) Bill, J.: Op, Cit, P. 161.

(4) American Foreign Policy: Op. Cit ,P. 799

(٥) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ١٤٠.

الأخرى تنتظر تطور الأحداث حرصاً على استمرار العلاقات، وكانت هذه الدول على استعداد للتعامل بعلاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية في إيران[١].

وكان للنظرة السعودية واقعها، حيث جاء تطور الأحداث معبراً عن اختلاف نوايا رجال الثورة، فسقطت حكومة باذرجان المعتدلة، وجاء ذلك عقب قيام مجموعة من الإيرانيين المتطرفين باحتلال السفارة الأمريكية في طهران في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م[٢]، وهو الحادث الذي ترك أثره في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وشكل بداية قطيعة إيران مع الولايات المتحدة بصفة خاصة والغرب بصفة عامة[٣].

وبدأت التصريحات الإيرانية تعكس الوجه الآخر للثورة نحو دول الخليج، حيث أخذت تهدد بتصدير الثورة وإسقاط حكومات أقطار الخليج العربي[٤]، مما أدى إلى بداية تحفظ المملكة العربية السعودية في مواقفها تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث رأت في التصريحات الإيرانية ما يثير القلق، وأن إيران أصبحت قوة ثورية تهدد منطقة الخليج[٥].

---

(1) Ramazani, R.: Revolutionary Iran, Challenge and Response in the Middle East, "John Hopkins Uni. Press", London 1988, P. 118.

(٢) إحسان نراغي: المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(٣) عن تطور أحداث السفارة الأمريكية في تلك الفترة، انظر:

. American Foreign Policy: Basic Documents 1977 . 1980, Department of State, Washington, 1983, PP. 737.739.

(٤) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٦٣.

(٥) باكينام الشرقاوي: المرجع السابق، ص ٣٥٢.

كان الموقف الإيراني تجاه دول الخليج، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، والعداء الصريح للولايات المتحدة خاصة بعد احتلال السفارة الأمريكية في طهران، والذي لم يجد حلاً في تلك الفترة مما أدى إلى تعزيز القوات الأمريكية في المنطقة(١)، بالإضافة إلى قيام الاتحاد السوفييتي بغزو أفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م، كان ذلك من الأمور التي جعلت الإدارة الأمريكية تعمل على تغيير نظريتها للأمن في منطقة الخليج، وقد أعلن ذلك الرئيس الأمريكي كارتر في خطاب يوم ٢٣ يناير ١٩٨٠م، بقوله: " إن أي محاولة تقوم بها أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم الرد عليها بكل الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية " (٢).

ولعل هذا الإعلان الذي سمي بـ " مبدأ كارتر " ، قد عبر عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وحل محل: " مبدأ نيكسون " لضمان أمن الخليج في وجه الثورة الإيرانية والقوة الأجنبية. وإذا كان مبدأ نيكسون يعتمد على قوة إقليمية، فإن مبدأ كارتر اعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها(٣)، مما أدى إلى تغيير نظرية الأمن في منطقة الخليج، وأصبحت الولايات المتحدة تتحمل هذه المسؤولية.

ومن التصريحات الإيرانية اتضحت نوايا الحكومة الجديدة تجاه نظرية أمن الخليج أيضاً ودول الخليج، وكانت تقضي بقيام حكومة إسلامية، وعمل

(1) New York Times: Nov. 14, 1979.

(٢) مايكل بالمر: المرجع السابق، ١٠٩.

(3) Brzezinski, Z.: Op. Cit, P. 426.

منطقة أمنية للخليج تحقق فيها إيران التفوق السياسي[١]، فأعاد هذا الموقف بطابعه الديني الجديد طموحات الشاه القديمة بإقامة حلف عسكري للمنطقة تكون السيطرة فيه لإيران، مما أدى إلى بداية مرحلة من التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية والذي انعكس بدوره على دول الخليج العربية الأخرى؛ لأن المملكة العربية السعودية من ناحيتها أعادت تأكيد سياستها الداعية إلى رفض أي تحالف عسكري في الخليج، وأعلنت بأن السياسة السعودية لن ترتبط بسياسة أي دولة أخرى[٢].

وبدأت المملكة العربية السعودية تعمل على الحفاظ على الوضع الراهن في الخليج، والوقوف بوجه عام أمام أية تجاوزات إيرانية في تلك الفترة ومحاولة احتوائها، خاصة بعدما بدأت تظهر المؤثرات الإيرانية في الخليج، وتمثلت في ادعاءات إيران فيها مرة أخرى[٣]، وهو ما أعلن الملك خالد وولي عهده الأمير فهد رفضه والوقوف ضده استمراراً للسياسة السعودية. وبدأت المملكة العربية السعودية تتخذ الطرق الدبلوماسية الهادئة لتسوية خلافاتها التي أخذت تظهر مع إيران، بجانب تطوير قدراتها العسكرية لتكون أداة ردع لأي عدوان محتمل عليها أو على دول الخليج العربي الأخرى[٤].

وفي تلك الأثناء من صيف عام ١٩٨٠م بدأت حملة التصعيد تأخذ طريقها بين إيران والعراق، وتمثلت في حوادث عسكرية عدة على الحدود بين البلدين،

(1) Ramazani, R.: Op. Cit, PP 28.29.

(٢) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٣) محمد السعيد عبدالمؤمن: إيران والبحرين، بحث في مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ١٩١، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ٥٠.

(٤) وليد الأعظمي: المرجع السابق، ص ١٥٧.

انتهت بإعلان قيام الحرب بينهما في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠م[١]، وهي الحرب التي استمرت ثماني سنوات بين طرفين يدينان بالإسلام[٢].

وقد ترك قيام الحرب أثره المباشر في المملكة العربية السعودية ودول الخليج التي كان عليها أن تحدد موقفها من هذه الحرب الدائرة بالقرب من أراضيها، فكان الموقف الحيادي في البداية في محاولة للتوسط أملاً في تحقيق التوازن لمصالحهم الخليجية والمصالح العربية، إلا أنه مع معاناتهم من التجاوزات الإيرانية في ظل مبدأ تصدير الثورة الذي فشلت إيران في دفعه نحو هذه الدول[٣]،عند ذلك بدأت هذه الدول تبحث عن طريق آخر تبرز من خلاله موقفها نحو الحرب والدول المتحاربة ويضمن تأمين أنفسهم وشعوبهم من الأخطار التي أصبحت تهدد أمن الخليج في ظل استمرار هذه الحرب.

وهكذا يتضح أن المملكة العربية السعودية وهي حامية الديار الإسلامية المقدسة، وعلى رأس الدول الإسلامية التي تتمتع بمكانة تهفو إليها قلوب المسلمين[٤]، كانت تريد استمرار العلاقات الطيبة مع إيران الجمهورية الإسلامية لتأمين المنطقة ودولها، إلا أنه مع تبلور موقف الثورة الإيرانية نحو المملكة العربية السعودية ودول الخليج قد جعل هذه الدول تسير في اتجاه آخر يعمل على وحدة كلمتهم من أجل مصالح بلادهم في ظل توقف العلاقات السعودية الإيرانية.

(١) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٢) أحمد الحسيسي: المرجع السابق، ص ٥.

(٣) جمال سند السويدي: إيران والخليج، البحث عن الاستقرار، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ١٩٩٦، ص٤٨١ـ ٤٨٢.

(٤) أحمد الحسيسي: الرسائل المتبادلة بين رئيسي جمهوريتي إيران والعراق، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٣.

موقف إيران من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م:

تعد المملكة العربية السعودية ودول الخليج، من الكويت شمالاً إلى سلطنة عمان جنوباً وحدة جغرافية وتاريخية واحدة، تهيأت لها كل الظروف والأسباب لأن تكون مجتمعاً واحداً، خاصة من ناحيتي السكان والحكام؛ فسكان منطقة الخليج العربي ينتمون إلى أصول واحدة، هي القبائل العربية المنتشرة في شبه الجزيرة العربية[١]، ومع هجرات هذه القبائل إلى شاطئ الخليج في فترات التاريخ ظهرت كيانات ووحدات قبلية اتخذت الصفة السياسية، فظهر العامل الآخر وهو الحكام؛ لأن قادة وحكام هذه الكيانات السياسية التي أصبحت تشكل دول الخليج ينتسبون إلى أصول قبلية واحدة من شبه الجزيرة العربية، مما كان عامل تقارب فيما بينهم عبر مراحل تاريخهم[٢].

وقد تعرضت هذه المنطقة للأخطار الاستعمارية التي اجتاحت الكثير من بلدان العالم في القرن التاسع عشر الميلادي، ولكونها شبه مترابطة فقد خضعت جميعها للنفوذ البريطاني الذي ظل مسيطراً عليها حتى استطاعت الحصول على استقلالها في ظل مساعدة المملكة العربية السعودية، فكان لزاماً عليها أن تحافظ على الصلات التاريخية التي تربط بين شعوبهم وحكامهم.

---

(١) صلاح العقاد: معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٢م، ص ٥.

(٢) نواف بن مساعد بن عبدالعزيز آل سعود: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٨م، ص ٣٦.

ولما كانت المملكة العربية السعودية تمثل الجزء الأكبر من مساحة شبه الجزيرة العربية، والكيان السياسي المستقل، وأغنى بلدانها بالثروة البترولية، ولها من المميزات ما جعلها الشقيق الأكبر لبقية دول الخليج، فقد لعبت دورها في المحافظة على هذه الدول وعلى علاقات المودة بينهم، والتي كان يعوقها الخلافات الحدودية في ظل الوجود الاستعماري، فعملت سياسة المملكة العربية السعودية على إزالة هذه الخلافات، بحل مشكلات الحدود بينها وبين هذه الدول، أو بين هذه الدول وبعضها أو مشكلاتهم مع إيران في مياه الخليج.

ولما كان ظهور البترول السبب في إثارة هذه المشكلات خاصة عقب ظهوره في المناطق الحدودية(١)، فقد لعبت المملكة دورها من خلال مباحثات متعددة بين الأطراف المتنازعة على الحدود، حتى يتم تصفية هذه المسائل حرصاً على علاقات المودة التي تربط بين هذه الدول الخليجية والمملكة، فكانت المباحثات طريق التوصل إلى الحلول وعقد الاتفاقيات الثنائية مع هذه الدول، وقد استطاعت المملكة العربية السعودية تصفية جميع المسائل المتعلقة بالحدود بينها وبين جيرانها من الدول الخليجية، وكانت البداية نحو نهاية هذه الخلافات مع جيرانها هو توصلها لتسوية حدودها مع البحرين في اتفاقية عام ١٩٥٨م(٢)، والتي كانت أولى اتفاقيات الجرف القاري بالمنطقة، وكانت سبب توتر العلاقات السعودية الإيرانية في تلك الفترة نظراً للأطماع الإيرانية في البحرين.

(1) Gross, M.: Feisal of Arabia, the Ten Years of a Reign, "Emge. sepix" London 1976, P. 18.

(٢) محمد مصطفى شحاتة: الحدود السياسية مع دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، عدد (١١١)، يناير ١٩٩٣م، ص ٢٢٣.

ثم تسوية الحدود مع الكويت عقب استقلالها في المنطقة المحايدة حيث اتفقت الدولتان على اقتسامها في اتفاقية ٧ يوليو ١٩٦٥م[١]، وهو العام الذي شهد أيضاً في شهر ديسمبر توقيع اتفاقية الحدود السعودية مع قطر[٢].

أما بالنسبة للحدود مع الإمارات العربية وسلطنة عمان فقد انشغلت المملكة العربية السعودية معهما في كفاحهما من أجل مسألة اتحاد الإمارات ودعم استقلال عمان، حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة واستقلال سلطنة عمان.

وفي أثناء زيارة السلطان قابوس للمملكة العربية السعودية في ديسمبر ١٩٧١م، وخلال مباحثاته مع الملك فيصل انتهت مشكلة الحدود بترك المملكة العربية السعودية لثلاث قرى من واحة البريمي لسلطنة عمان[٣].

وكذلك فعل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في أثناء زيارته للرياض في أغسطس عام ١٩٧٤م، وعقب مباحثاته مع الملك فيصل انتهى النزاع الذي طال بين البلدين حول واحة البريمي، بتنازل المملكة عن معظم أراضي الواحة لأبوظبي، في مقابل تنازل أبو ظبي عن مثلث سبخة مطي المطل على مياه الخليج للمملكة، لتنتهي بذلك مشكلة الحدود بين البلدين[٤].

---

(١) جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، الاتفاقية المبرمة بين الكويت والمملكة العربية السعودية بشأن تقسيم المنطقة المحايدة في ٧ يوليو ١٩٦٥م.

(٢) ابتسام حسون: المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٣) فاروق أباظة: القضايا المعاصرة حول الحدود السياسية السعودية على الساحل الغربي للخليج، من أبحاث مؤتمر إقليم الخليج على مر العصور، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ٦٢٩.

(٤) عبدالحكيم الطحاوي: المرجع السابق، ص ٢٨٩.

وهكذا كانت تسوية هذه المشكلات الحدودية بين المملكة العربية السعودية من ناحية والبحرين والكويت وقطر وعمان والإمارات من ناحية أخرى، أحد عوامل التقارب الرئيسة لمنع أي خلافات حولها بين هذه الدول. ولقد شهدت فترة السبعينيات الكثير من عوامل الترابط الأخرى بالاتفاقيات الثنائية في مختلف المجالات، والتي مهدت لها مواقف المملكة العربية السعودية تجاه الأطماع الإيرانية أو العراقية نحو دول الخليج خلال الستينيات في أثناء مرحلة الاستقلال(١)، حيث كانت المملكة تعد نفسها المسؤولة عن حماية هذه الدول من خلال العلاقات السعودية الإيرانية، حتى بعد أن استقلت هذه الدول وأصبح لها علاقات مع إيران.

ولقد ارتبطت الحاجة إلى مزيد من التعاون بين الدول الخليجية بالأحداث التي تمر بها المنطقة خاصة من ناحية إيران، فخلال الاضطرابات الداخلية فيها عام ١٩٧٨م قامت الكويت بالدعوة إلى ضرورة التعاون بين دول الخليج العربي، والتي أعقبها صدور العديد من البيانات للزيارات المختلفة بين قادة دول الخليج تؤكد على أهمية التنسيق عن طريق العمل المشترك بين هذه الدول(٢)، حتى كان قيام الثورة في إيران في فبراير ١٩٧٩م وتداعيات سياستها نحو المملكة العربية السعودية ودول الخليج، خاصة بعد هجومها المستمر ومحاولتها تصدير ثورتها إلى هذه المنطقة، وإثارة الاضطرابات في هذه الدول، إلى أن كانت قمة التصعيد مع اشتعال الحرب بين إيران والعراق

---

(١) نواف بن مساعد بن عبدالعزيز: المرجع السابق، ص ٤٤.

(2) Nakhleh, E.: The Gulf Co. Operation Council Policies, Problems and Prospects, New Yourk, 1986, P. 3.

في سبتمبر ١٩٨٠م، وما صاحب ذلك من تطورات إقليمية أهمها الاحتلال السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م، مما أوجد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، جعلت الدول الخليجية تبحث عن إطار يمكنها من خلاله تنسيق جهودها ومواقفها لمواجهة هذه المتغيرات(١)، خاصة في ظل استمرار الحرب الإيرانية العراقية التي أدت إلى احتمالات تعرض إحدى هذه الدول للأخطار لقربها من مسرح العمليات، وتحسباً مما يحدث إذا انتصرت إحدى القوتين إيران أو العراق، وانعكاس ذلك على الأوضاع الأمنية، فكانت حتمية التجمع لما يتيحه ذلك من إمكانية التعامل مع القوة المنتصرة، من واقع الندية وعدم إتاحة الفرصة لأي منهما للهيمنة على المنطقة(٢).

وإذا كانت تلك من الأسباب المباشرة للحاجة إلى إقامة تجمع بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، فإن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي حدد الأسباب في: المتغيرات الاقتصادية العالمية، والتداعي العربي، ثم الحرب الإيرانية العراقية وما تمثله من مخاطر أمنية على دول الخليج، بالإضافة إلى مشكلات التنمية والهجرة الأجنبية، وما يتطلب ذلك من تنسيق بين هذه الدول(٣).

وبدأت الخطوات التنفيذية للاتفاق على إطار لجمع الدول الخليجية في اجتماع عقده وزراء خارجية الدول الست: المملكة العربية السعودية والكويت

(١) حسن العليكم: المرجع السابق، ص ١١٩.

(٢) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، دول الخليج ما بعد الاستقلال وحتى الأزمة الكويتية ١٩٧١ ـ ١٩٩١م، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٦م، ص ١٠٧.

(٣) عبدالله يعقوب بشارة: تجربة مجلس التعاون الخليج خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٠، الكويت، إبريل ١٩٨٧م، ص ٢٦٢.

والبحـرين وقطـر والإمـارات العربيـة المتحدة وسلطنة عمان في الرياض يـوم ٤ فبـراير ١٩٨١م، حيث وقعوا على وثيقـة لإعلان ما يعرف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية[١].

وقد جاء التوقيع على هذا الإعلان بعد ثلاثة مقترحات تقدمت بها المملكة العربية السعودية كمشروع أمني، وسلطنة عمان كمشروع يركز على مضيق هرمز، والكويت كمشروع شامل للتعاون، حتى تم الاتفاق على الإعلان الذي صدر عن هذا الاجتماع[٢]، وتتابعت بعده الاجتماعات بين وزراء الخارجية لإعداد الصيغة النهائية، إلى أن تم الانتهاء من مناقشة الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون المقترح في مؤتمر عقد في مدينة مسقط يوم ٩ مارس ١٩٨١م [٣].

وفي ٢١ رجب ١٤٠١هـ/٢٥ مـايو ١٩٨١م تم عـقـد مـؤتمر في أبو ظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة ضم قادة دول الخليج العربية الست: الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود، والشيخ جابر الأحمد الصباح، والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والسلطان قابوس بن سعيد. وأعلنوا في هذا المؤتمر الأول من نوعه وثيقة ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٤]، والتي جاء في مطلعها: " إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود، يعني استجابة للواقع التاريخي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي مرت به وتمر به منطقة الخليج العربي " [٥].

---

(١) محمد العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص ٣١١.

(2) Nakhleh, E.: Op. Cit. P. 4.

(٣) زاهية قدورة: شبه الجزيرة العربية وكياناتها السياسية، ص ١٣٦.

(٤) نواف بن مساعد بن عبدالعزيز: المرجع السابق، ص ١١٠.

(٥) محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص ٤٧٥.

وهكذا استطاعت هذه الدول العربية الخليجية أن تعمل على قيام كيان متحد لهم لأول مرة في تاريخهم الحديث والمعاصر، في واحد من أبرز التجمعات العربية التي أسهمت مواقف الثورة الإيرانية في إنشائه(١).

وإذا كانت الثورة الإيرانية أحد العوامل المساعدة في إنشاء المجلس فإن ردود فعلها عليه كانت عنيفة، وكان موقفها نحوه شديد الحساسية، حيث رأت أن المجلس تجمع عربي خليجي معاد لها، وأبدت تحفظها على إنشائه، وأعلن المسؤولون في القيادة الإيرانية في ذلك الوقت العديد من التصريحات المعارضة لهذا التجمع العربي على ساحل الخليج المواجه لها، وقد أوجز هذا الموقف المتحدث باسم الثورة الإيرانية الإسلامية بأن المجلس ضد إيران(٢).

واعترفت إيران في موقف آخر في ذلك الوقت أيضاً أن المجلس حلف عسكري ضدها، وأداة لإبعادها عن شؤون المنطقة، ويمثل خطوة للتجمع الاقتصادي والسياسي العربي غير ملائمة للمصالح الإيرانية، ورأت إيران كذلك أن المجلس غطاء لمد النفوذ السعودي على دول الخليج. ومع كل هذه المواقف فقد ظلت هذه الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية تتطلع إلى التعامل بعلاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية(٣)، في ظل الواقع الجديد الذي أصبح يمثله قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

(1) Ramazani, R.: Op. Cit, p. 118.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٢١.

(3) Hunter, Sh.: Iran and The World, Continiuty in Arevolutionary Decade, "Indiana", U. S. 1990, PP. 118.119.

وهكذا كانت تلك أهم قضايا منطقة الخليج المعاصرة التي لعبت خلالها العلاقات السعودية الإيرانية دورها الذي كان ينعكس على دول الخليج، وإن كانت العلاقات الطيبة بين الدولتين قد كان لها أكبر الأثر في مسألة القضاء على ثورة ظفار ودعم استقلال سلطنة عمان، ثم في ظل سياسة التقارب بينهما كانت للدولتين السعودية والإيرانية نظرتان مختلفتان تجاه مسألة أمن الخليج، لم تؤثر في سياسة التقارب بينهما حتى انتهت مرحلة السبعينيات.

وبدأت العلاقات السعودية الإيرانية في ظل المتغيرات التي شهدتها إيران مرحلة جديدة تركت أثرها في دول الخليج، فإذا كانت سياسة إيران نحو هذه الدول قد ساعدت على قيام مجلس التعاون فيما بينها، فإن علاقات إيران الجمهورية الإسلامية أصبحت في تلك الفترة من أوائل الثمانينيات تكاد تكون متوقفة مع تلك الدول، بينما أكدت المملكة العربية السعودية مكانتها الكبيرة لدى هذه الدول، واكتسبت مزيداً من الاحترام بين الدول العربية والإسلامية والعالمية.



الخاتمة



الخاتمة

تتبعنا على مدار الكتاب أبعاد العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج ما بين عامي ١٣٧١ ـ ١٤٠١هـ/١٩٥١ ـ ١٩٨١م، وكما اتضح فقد شهدت هذه الفترة الكثير من المتغيرات التي أثرت في العلاقات بين البلدين وانعكست على دول الخليج العربي الأخرى.

ومن خلال دراستنا للعلاقات السعودية الإيرانية يمكن أن نقول: إنها مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي التي يمكن أن نسميها مرحلة التناقض في العلاقات السعودية الإيرانية، من خلال مواقف الدولتين من المسائل المشتركة بينهما، والتي كان لها التأثير المباشر في دول الخليج ومنها:

مسألة البترول حيث رأت المملكة العربية السعودية الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات البترولية كطريق للسيطرة على موارد الدولة، بينما رأت إيران الأخذ بمبدأ التأميم الكامل للبترول، فكانت نتيجة كل من السياستين واضحة حيث نجحت السياسة السعودية ومرت بسلام، بينما فشلت سياسة إيران وتعرضت البلاد للمتاعب والتدخل الأجنبي في شؤونها.

أيضاً موقف الدولتين من مسألة حلف بغداد عام ١٩٥٥م، حيث اتخذت المملكة العربية السعودية موقفًا مناهضًا للحلف، ورفضت كل الإغراءات والسياسات التي تؤدي إلى الأحلاف، في حين انضمت إيران إلى الحلف

ورحبت به على أمل تحقيق طموحاتها وسيادتها في المنطقة، وهو ما لم يستطع الحلف تقديمه إلى إيران، وسعت كل منهما لجذب دول الخليج الأخرى إلى جانب سياستها وهو ما نجحت به السعودية وفشلت فيه إيران أيضاً.

وهناك مسألة الادعاءات الإيرانية في البحرين والخليج التي برزت بصورة خاصة في موقف المملكة العربية السعودية ضد إيران في ادعاءاتها بشأن البحرين عام ١٩٥٧م، وهو الموقف الذي ترك أثره السلبي في العلاقات السعودية الإيرانية، والإيجابي على العلاقات السعودية بدول الخليج الأخرى، وكان ذلك بمثابة لفت نظر لدول الخليج نحو شقيق أكبر لهم يستطيع أن يقف بجانبهم، وهو ما أكدته الأحداث فيما بعد.

المرحلة الثانية : مرحلة الستينيات التي يمكن تسميتها بمرحلة التقارب في العلاقات السعودية الإيرانية، والذي انعكس على موقف الدولتين من مسألة استقلال دول الخليج العربي.

ولقد كان للتغيرات التي حدثت في المنطقة مثل قيام الوحدة بين مصر وسوريا والثورة في العراق والأفكار التي انتهجتها هذه الأنظمة خاصة الأفكار الاشتراكية وهجومها على النظم المعتدلة في المنطقة ومنها المملكة العربية السعودية وإيران، الأثر في تقارب هذه الأنظمة لمواجهة هذه الأفكار، ويعد ذلك أحد العوامل المهمة لبداية التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران، والذي دعمته القضايا الإقليمية في تلك الفترة، ومنها مسألة الادعاءات العراقية في الكويت وموقف الدولتين ضد هذه الأطماع لدعم استقلال الكويت عام ١٩٦١م، وكذلك انتهاج سياسة متقاربة لمواجهة الموقف الذي أدت إليه الثورة

في اليمن، خاصة بعد التدخل المصري فيها، وهي الفترة التي شهدت الانقسام في العالم العربي.

وقد أدت زيارة الملك فيصل لإيران عام ١٩٦٥م إلى وضع الأسس للتقارب بين البلدين في القضايا الإقليمية، ودعم إيران لسياسة الملك فيصل الداعية للتضامن بين الدول الإسلامية في مواجهة الأفكار الاشتراكية التي بدأت تأخذ طريقها في كثير من بلدان العالم الإسلامي.

أيضاً جاء الإعلان البريطاني عام ١٩٦٨م عن موعد الانسحاب من منطقة الخليج داعياً إلى التنسيق في المواقف بين المملكة العربية السعودية وإيران، وهو ما نجحت الدبلوماسية السعودية في استثماره لصالح دول الخليج، خاصة عقب زيارة الشاه إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٨م التي تركت المباحثات خلالها الأثر الكبير في وقف الادعاءات الإيرانية في البحرين، بسبب موقف الملك فيصل من هذه المسألة الذي يعد أحد المعالم البارزة التي أدت إلى استقلال البحرين واعتراف إيران بعروبتها، ووقوف الدولتين بجانب استقلال قطر وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولعل التوافق السعودي الإيراني قد امتد ليشمل سلطنة عمان، حينما لعبت العلاقات السعودية الإيرانية دورها في الوقوف بجانب السلطنة، للقضاء على الثورة في ظفار خوفاً من انتقال الأفكار الثورية والاشتراكية إلى بقية بلدان دول الخليج، مما أدى إلى دعم استقلال سلطنة عمان.

وهكذا نرى أنه من خلال مرحلة التقارب في العلاقات بين البلدين قد تم حصول كل دول الخليج العربي على استقلالها، مما يؤكد الدور السعودي في هذا الشأن.

أما المرحلة الثالثة: مرحلة السبعينيات فهي المرحلة التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة الهدوء في العلاقات السعودية الإيرانية الذي فرضه الواقع بعد أن أصبح الخليج بينهما يضم دولاً اعترفت كل من المملكة العربية السعودية وإيران باستقلالها، بجانب حرص الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على استقرار هذه المنطقة، فكان لا بد للعلاقات السعودية الإيرانية من البحث عن الاستقرار، وإن اختلفت وجهات النظر بينهما حول أهم قضايا المنطقة في تلك الفترة، وهي مسألة أمن الخليج؛ فرأت إيران ضرورة إقامة تحالف بين دول الخليج للدفاع عن المنطقة، ورأت المملكة العربية السعودية أن أمن الخليج مسؤولية كل دولة من الدول المطلة عليه، ولم توافق على إقامة مثل هذا الحلف الذي تدعو إليه إيران، وفضلت المحافظة على استمرار الوضع السائد في الخليج. وعلى الرغم من هذا الخلاف إلا أنه لم يمنع استمرار العلاقات السعودية الإيرانية الطيبة التي كانت تنعكس على دول الخليج الأخرى.

وقد ظلت هذه هي السمة السائدة خلال السبعينيات والتي دعمها تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين في الدول المطلة على الخليج، والتنسيق الثنائي بين هذه الدول، إلى أن كان التغيير الذي أعقب هدوء السبعينيات، والذي تمثل في قيام الثورة التي أطاحت بالشاه في إيران. وكان لتبني الجمهورية الإيرانية لمبدأ تصدير الثورة إلى دول الخليج البداية التي تركت أثرها على العلاقات السعودية الإيرانية ودول المنطقة، وكانت أحد العوامل الأساسية وراء تجمع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى في كيان واحد هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حتى تستطيع هذه الدول الوقوف أمام المتغيرات الجديدة في إيران والمنطقة والعالم.

وهكذا من خلال هذه المراحل الثلاث التي شهدتها العلاقات السعودية الإيرانية يتضح مدى نتائج هذه العلاقات وأثرها في دول الخليج، بجانب بعض النقاط البارزة الأخرى التي ارتبطت بهذه العلاقات في تلك الفترة ومنها:

أولاً: اتفاق المملكة العربية السعودية وإيران " الإمبراطورية " في صداقة الولايات المتحدة الأمريكية، وحرص كل منهما على استمرار هذه الصداقة، خاصة بعد تنازل بريطانيا للولايات المتحدة عن مواقعها في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. ومن جانبها كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على كسب هذه الصداقة، وعلى دعم التقارب فيما بين المملكة العربية السعودية وإيران حرصاً على استقرار هذه المنطقة الحيوية من العالم، ولعل الولايات المتحدة لعبت وما زالت تلعب دورها في مسألة أمن الخليج منذ الانسحاب البريطاني إلى الآن.

ثانياً: التقت سياسة الدولتين السعودية والإيرانية على مواجهة الشيوعية ومحاربة أي امتداد لها في منطقة الخليج، وإن كانت لهما علاقات مختلفة مع الاتحاد السوفييتي، حيث كانت العلاقات السعودية معه متوقفة نهائياً، بينما مدت إيران إليه جسور العلاقات في بعض الفترات.

ثالثاً: موقف المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها إلى الآن بجانب إمارات الخليج العربي ضد الأطماع الإيرانية، كان أحد العلامات البارزة في العلاقات السعودية الإيرانية، والذي دعم قيادة المملكة العربية السعودية لدول الخليج العربي وساعد على تأسيس مجلس التعاون بين هذه الدول.

إذا كانت تلك بعض النقاط البارزة التي ارتبطت بالعلاقات السعودية الإيرانية خلال فترة الدراسة وانعكست بشكل مباشر على بقية دول الخليج الأخرى، فإن مستقبل هذه العلاقات بين إيران ـ الجمهورية الإسلامية ـ من جهة والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى من جهة ثانية يجب أن يقوم على أساس من الاحترام المتبادل في ظل روابط العقيدة الإسلامية والمصالح التاريخية المشتركة، وتصفية الخلافات القديمة من أجل تعزيز الاستقرار والأمن والسلام، وتحقيق مزيد من التعاون في كل المجالات بين دول المنطقة، حتى يكون ذلك مثالاً للعلاقات بين الدول العربية والإسلامية لمواجهة الأخطار التي تحيط وتنتظر الكثير من بقاع العالم الإسلامي.

إن العلاقات السعودية الإيرانية وقد بدأت مرحلة من التقارب مع نهاية القرن العشرين الميلادي، في ظل الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين في المملكة العربية السعودية والجمهورية الإيرانية وعلى رأسها زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لإيران وزيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للسعودية ومحادثاته مع الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، لتؤكد بالدليل القاطع على أهمية هذه العلاقات ليس لأثرها في دول الخليج فحسب، بل لأهميتها للشعوب العربية والإسلامية. وإذ يعمل البلدان من أجل توثيق هذه العلاقات، فإن المملكة العربية السعودية تعمل أيضاً على توظيفها فيما يفيد البلدين ودول الخليج والمنطقة العربية والدول الإسلامية بوجه عام، حتى تجعل منها دعماً للإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم.

ولعل ذلك النهج تجاه دعم العلاقات السعودية مع الدول الإسلامية كان أحد المبادئ التي وضعها المؤسس المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود، وسار

على دربه أبناؤه حتى نالت المملكة العربية السعودية احترام دول المنطقة والدول العربية والإسلامية والعالم.

أرجو من الله أن تكون دراستنا عن العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج قد أسهمت ببعض الواجب في خدمة الباحثين في العلاقات الدولية، والتاريخ الحديث والمعاصر للمملكة العربية السعودية وإيران ودول الخليج بصفة خاصة، وللعالم العربي والإسلامي بصفة عامة.

والله ولي التوفيق،،

الملاحق

الملحق رقم (١)

نص الأمر الملكي رقم ٢٧١٦ الذي يعلن قيام المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ /١٩٣٢م. بالإضافة إلى برقية من السفارة الإيرانية تحوي نص المرسوم باللغة الفارسية، وبرقية أخرى من السفارة الأمريكية في لندن بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٣٢م، عن تغيير اسم الدولة السعودية.

الأمر الملكي رقم: ٣٧١٦

إعلان قيام المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الاعتماد على الله، وبناء على ما رفع من البرقيات من كافة رعايانا في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، ونزولاً على رغبة الرأي العام في بلادنا، وحبًا في توحيد أجزاء المملكة العربية أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى: يحول اسم " المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها " إلى اسم: " المملكة العربية السعودية "، ويصبح لقبنا بعد الآن " ملك المملكة العربية السعودية ".

المادة الثانية: يجري مفعول هذا التحويل اعتبارًا من تاريخ إعلانه.

المادة الثالثة: لا يكون لهذا التحويل أي تأثير على المعاهدات والاتفاقيات والالتزامات الدولية التي تبقى على قيمتها ومفعولها، وكذلك لا يكون له تأثير على المقاولات والعقود الإفرادية بل تظل نافذة.

المادة الرابعة: جميع الأنظمة والتعليمات والأوامر السابقة والصادرة من قبلنا نافذة المفعول بعد هذا التحويل.

المادة الخامسة: تظل تشكيلات حكومتنا الحاضرة سواء في الحجاز أو نجد وملحقاتها على حالها الحاضر مؤقتًا إلى أن يتم وضع تشكيلات جديدة للمملكة كلها على أساس التوحد الجديد.

المادة السادسة: على مجلس وكلائنا الحالي الشروع حالاً في وضع نظام أساسي للمملكة، ونظام لتوارات العرش، ونظام لتشكيلات الحكومة وعرضها علينا لا ستصدار أوامرنا فيها.

المادة السابعة: لرئيس مجلس وكلائنا أن يضم إلى أعضاء مجلس الوكلاء أي فرد أو أفراد من ذوي الرأي حين وضع الأنظمة السالفة الذكر للاستفادة من آرائهم والاستفادة بمعلوماتهم.

المادة الثامنة: إننا نختار يوم الخميس الواقع في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥١هـ/ الموافق الأول من الميزات يومًا لإعلان توحيد هذه المملكة.

ونسأل الله التوفيق،،،

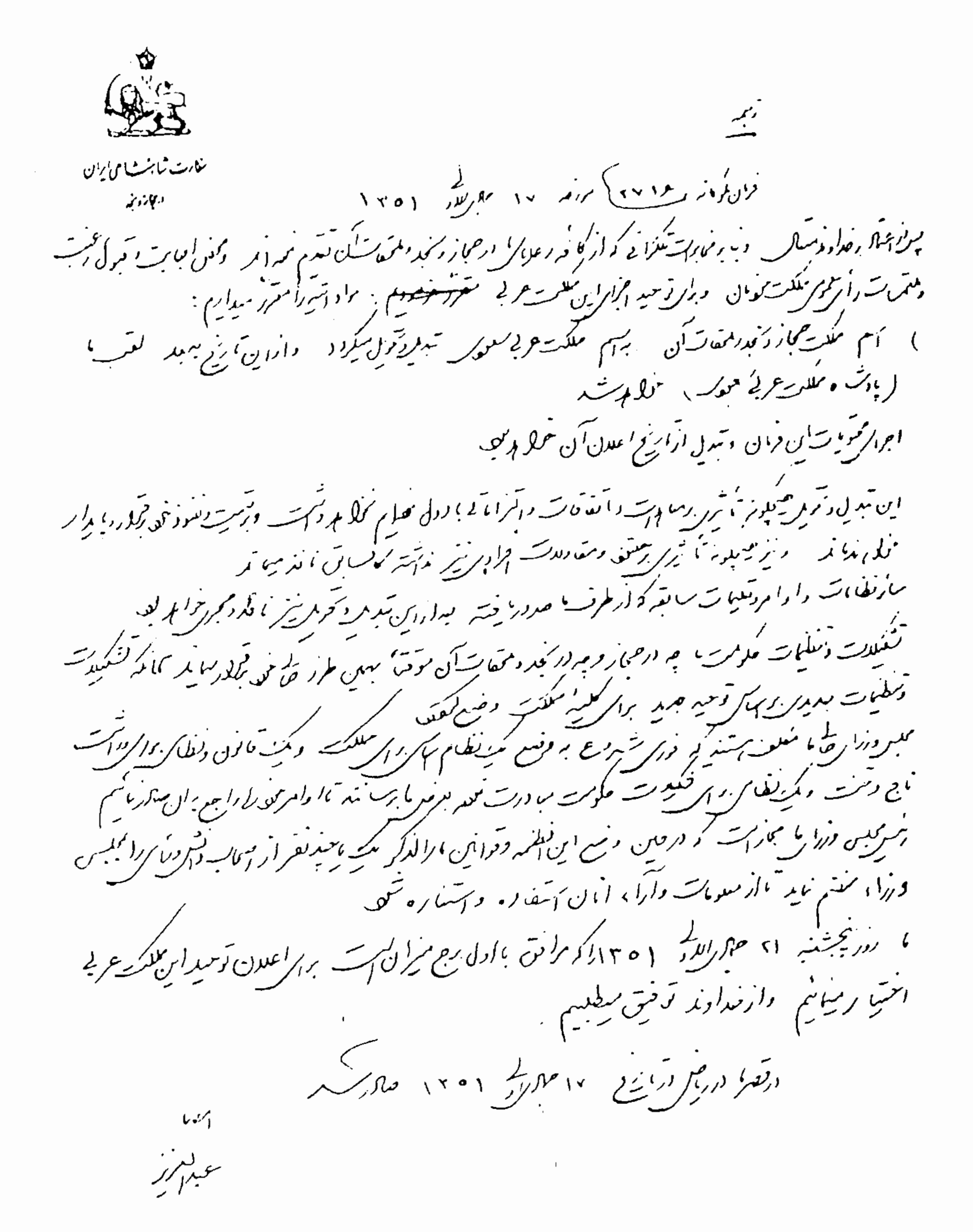
صدر في قصرنا في الرياض هذا اليوم السابع عشر من شهر جمادى الأولى ١٣٥١هـ.

التوقيع

بأمر جلالة الملك

نائب جلالته

فيصل بن عبد العزيز آل سعود



سفارت شاهنشاهی ایران
در جده

ترجمه

فرمان شماره ۲۷۱۶ مورخه ۱۷ جمادی‌الاولی ۱۳۵۱

پس از اتکال بخداوند متعال و بنا بر مخابرات تلگرافی که از کافه رعایای ما در حجاز و نجد و ملحقات آن تقدیم شده است و بمنظور اجابت و قبول رغبت و تمنیات رأی عمومی مملکت‌مان و برای توحید اجزای این مملکت عربی ~~مقرر میداریم~~ مواد آتیه را مقرر میداریم:

۱) اسم مملکت حجاز و نجد و ملحقات آن به اسم مملکت عربی سعودی تبدیل و تحویل میگردد و از این تاریخ به بعد لقب ما (پادشاه مملکت عربی سعودی) خواهد شد.

اجرای محتویات این فرمان و تبدیل از تاریخ اعلان آن خواهد بود.

این تبدیل و تحویل هیچگونه تأثیری بر معاهدات و اتفاقات و التزاماتی که دولت ما بعهده گرفته است ندارد و ترتیبات و نفوذ خود برقرار و پایدار خواهند ماند و نیز هیچگونه تأثیری بر حقوق و مقاولات و قراردادهای نیز نداشته که سابق انعقاد یافته‌اند.

سازمانها و اوامر و تعلیمات سابقه که از طرف ما صادر یافته بعد از این تبدیل و تحویل نیز نافذ و مجری خواهد بود.

تشکیلات و تنظیمات حکومت ما چه در حجاز و چه در نجد و ملحقات آن موقتاً بهمین طرز حالیه برقرار بماند تا اینکه تشکیلات و تنظیمات جدیدی بر اساس توحید جدید برای کلیه مملکت وضع گردد.

مجلس وزرای حالیه ما مکلف هستند که فوری شروع به وضع یک نظام اساسی برای مملکت و یک قانون و نظامی برای وراثت تاج و تخت و یک نظامی برای تشکیلات حکومت مبادرت نموده بنظر ما برسانند تا اوامر خود را راجع بآن صادر نمائیم. رئیس مجلس وزرای ما مجاز است که در حین وضع این انظمه و قوانین اراده کند یک یا چند نفر از صاحبان دانش و رأی را بمجلس وزراء منضم نماید تا از معلومات و آراء آنان استفاده و استشاره شود.

ما روز پنجشنبه ۲۱ جمادی‌الاولی ۱۳۵۱ را که مرافق با اول برج میزان است برای اعلان توحید این مملکت عربی اختیار مینمائیم و از خداوند توفیق میطلبیم.

در قصر ما در ریاض در تاریخ ۱۷ جمادی‌الاولی ۱۳۵۱ صادر شد.

امضاء ما
عبدالعزیز



EMBASSY OF THE
UNITED STATES OF AMERICA

LONDON, September 29, 1932.

No. 371

SUBJECT: Change of Name of the Kingdom of the Hedjaz and Nejd and Its Dependencies.

DEPARTMENT OF STATE
OCT 1 1932
DIVISION OF NEAR EASTERN AFFAIRS

The Honorable

The Secretary of State,

Washington, D.C.

Sir:

I have the honor to refer to my despatch No. 379 of September 23 and to transmit herewith a note of September 27 from the Minister of the Kingdom of Saudi Arabia, to the effect that the new name of the Kingdom of the Hedjaz and Nejd and Its Dependencies is the "Kingdom of Saudi Arabia" and not the "Arabian Saudian Kingdom."

Respectfully yours,

Ray Atherton,
Chargé d'Affaires ad interim.

Enclosure:

1. Letter from the Minister of the Kingdom of Saudi Arabia, dated September 27, 1932.

RT/MMC.

الملحق رقم (٢)

الاتفاق المتبادل بين الحكومتين السعودية والإيرانية عام ١٩٢٩م باللغة الفارسية، بالإضافة إلى برقية من وزارة الخارجية الإيرانية باللغة الفارسية أيضاً تفيد موافقة مجلس الشورى الإيراني على الاتفاقية.

صورت مجلس

بسم الله الرحمن الرحیم

مختصر مذاکراتی که بین حبیب الله هویدا نماینده دولت علیه ایران و فؤاد بک حمزه کفیل وزارت امور خارجه دولت حجاز و نجد بوقوع پیوسته بشرح زیر است

پس از تبادل مذاکره در وجهه نظر حکومتین و تبادل آراء در نتیجه توافق نظر پیدا کردند که :

اولاً اعلیحضرت رضا شاه پهلوی امپراطور ایران و اعلیحضرت عبدالعزیز بن عبدالرحمن فیصل آل سعود پادشاه حجاز و نجد و ملحقات صمیمانه مایل هستند که بین دو مملکت اسلامی محبت و صداقت تأسیس شود و حسن تفاهم و روابط ودادیه مابینشان برقرار باشد

ثانیاً اعلیحضرت پهلوی و اعلیحضرت سعودی صداقت محکم و صلح و آسایش دائمی را بین مملکتین خود تأسیس و دوام این صداقت و استحکام روابط ودادیه فیمابین خودرا متبادل میفرمایند

ثالثاً نظر باینکه اعلیحضرتین مایلند که در وقت مناسب تبادل نمایندگان سیاسی را تصمیم نمایند لازم میدانند که با جمله های سیاسی متقابله بر طبق قوانین عمومی بین الدول با نمایندگان آنها در مملکت یکدیگر معامله و رفتار شود

رابعاً طرفین سامیین تعهد مینمایند که رعایای آنها در مملکت یکدیگر از تمام حقوق و امتیازاتیکه رعایای دول کاملة الوداد ذی نفع هستند برخوردار باشند و نیز حکومت اعلیحضرت پادشاه حجاز و نجد متعهد میشود که در تمام معاملات با حجاج ایرانی همان معامله و رفتاری شود که با سایر حجاج بیت الله الحرام معمول میگردد و نیز تعهد مینماید که اجازه بدهد که در موسم ادای فرائض دینیه و اتمام مناسک حج حجاج ایرانی شکایات خودرا اظهار نمایند و متعهد میگردد که وسایل آسایش و امنیت و راحتی و اطمینان خاطر حجاج ایرانی را تهیه و تسهیل کنند

خامساً طرفین سامیین مایل هستند که در وقت مناسب به مذاکرات کمیسیون دیگری برای عقد معاهدات سیاسی و تجارتی و اقتصادی و غیره شروع نمایند

سادساً اعلیحضرت پادشاه حجاز و نجد و ملحقات عواطف ودادیه اعلیحضرت رضا شاه پهلوی امپراطور ایران را که نماینده برای تأسیس و تقویت روابط بین مملکتین فرستاده اند کاملاً قدردانی مینماید و مایل است که این عواطف ودادیه ملوکانه را متقابله تلقی کرده از طرف خود در اسرع وقت یک نفر را به طهران گسیل دارد که عواطف ودادیه و تهنیت صمیمانه او را در دوام حسن روابط و صداقت بین مملکتین به پیشگاه اعلیحضرت رضا شاه پهلوی امپراطور ایران تقدیم نماید

بین ما توافق نظر حاصل و پذیرفت که مطالب و مواد مندرجه در این صورت مجلس فقط عبارتست از مذاکرات و مواد تمهیدیه برای عقد معاهده و قرارداد که دولتین در نظر دارند در آتیه بین خود بواسطه نمایندگان مجاز و با اختیار رسمی شان منعقد نمایند.

حبیب الله هویدا   فؤاد حمزه

مکه مکرمه ۱۵ محرم ۱۳۴۸ مطابق ۱۲ جون ۱۹۲۹

ب - ۲ -

عهد نامه مودّت بین مملکت ایران ومملکت حجاز ونجد وملحقات آن

اعلیحضرت همایون شاهنشاه ایران از یکطرف و
اعلیحضرت پادشاه حجاز ونجد وملحقات آن از طرف دیگر ،
نظر باینکه بتأسیس روابط ودادیه بین مملکتین وتشیید مبانی آن مایل میباشند ومعتقدند که ایجاد مناسبات مذکوره موجب پیشرفت وباعث رفاه واسایش ملتین است بانعقاد عهد نامه مودّت تصمیم نموده وبرای این مقصود اختیارداران خودرا معین نمودند ،
اعلیحضرت همایون شاهنشاه ایران
جناب اشرف حاج مهدیقلیخان هدایت رئیس الوزراء
اعلیحضرت پادشاه حجاز ونجد وملحقات آن
شیخ عبدالله الفضل وشیخ محمد عبدالرؤوف
اختیارداران مزبور پس از ارائه اعتبارنامه های خود که مطابق قاعده بود درموارد ذیل موافقت حاصل نمودند ،

ماده اول - بین مملکت شاهنشاهی ایران ومملکت حجاز ونجد وملحقات آن وبین اتباع دولتین صلح خلل ناپذیر ودوستی صمیمانه دائمی برقرار خواهد بود وطرفین معظمین متعاهدین تمام مساعی خودرا درادامه واستحکام روابط مزبور مبذول خواهند داشت ،

ماده دوم - نظر باینکه طرفین معظمین متعاهدین مایل هستند وحق دارند که وزرای مختار وقونسولهای خودرا بممالک یکدیگر اعزام نمایند لذا موافقت نمودند که با نمایندگان هریک از طرفین متعاهدین در ممالک طرف متعاهد دیگر بشرط معامله متقابله برطبق قواعد ورسوم حقوق عمومی بین المللی رفتار نمایند ،

ماده سوم - هریک از طرفین معظمین متعاهدین متعهد میشوند که اتباع طرف متعاهد دیگررا درمملکت خود از جمیع حقوق ومزایائی که اتباع دولت کامله الوداد از آن بهره مند میگردند برخوردار سازند ،
حکومت اعلیحضرت پادشاه حجاز ونجد وملحقات آن متعهد میگردد که نسبت بحجاج ایرانی از هر حیث مثل سایر حجاجی که به بیت الله الحرام میروند معامله ورفتار نموده واجازه ندهند که نسبت به حجاج ایرانی درادای مناسک حج وفرایض دینی آنها هیچگونه مشکلی ایجاد شود ونیز تعهد مینمایند که وسایل امنیت واسایش واطمینان آنهارا فراهم نماید ،

ماده چهارم - طرفین معظمین متعاهدین مایل هستند که درموقع مناسب بتکمیل مذاکرات وعقد قرار دادهای سیاسی وتجارتی واقتصادی وغیره اقدام نمایند ،

ص - ٢ -

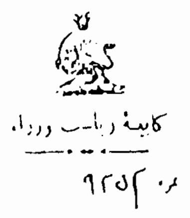
ماده پنجم - این عهدنامه در چهار نسخه بعربی وفارسی بامضاء رسیده ومتن فارسی وعربی هردو دارای رسمیت واعتبار واحد خواهد بود . طهران بتاریخ دوم شهریور ۱۳۰۰ مطابق هیجدهم ربیع الاول ۱۳٤٠

محل امضاء	محل امضاء	محل امضاء
مهدیقلی	عبدالله الفضل	محمد عبدالرؤف

اجازه مبادله عهدنامه موقت منعقده بین دولتین ایران وحجاز ونجد وملحقات بشرح فوق در جلسه نوزدهم دیماه ۱۳۰۰ داده شده است . رئیس مجلس شورای ملی دادبر .

عین قانون بضمیمه دستخط ملوکانه در ۵ بهمن ریاست وزراء ضبط است .

سواد قانون فوق برای استحضار وزارت جلیله امور خارجه ارسال میشود .



قانون اجازه مبادله عهدنامه مودّت منعقده بین دولتین ایران وحجاز ونجد وملحقات که بتصویب مجلس شورای ملی رسیده وفرمان همایونی دراجرای آن شرف صدوریافته است ذیلاً ابلاغ میگردد .

با تأییدات خداوند متعال
ما
پهلوی شاهنشاه ایران

نظر باصل ۲۷ متمم قانون اساسی مقرر میداریم

مجلس مبارک

ماده اول ـ قانون اجازه مبادله عهدنامه مودّت منعقده بین دولتین ایران وحجاز ونجد وملحقات که در جلسه نوزدهم دیماه هزاروسیصدوهشت شمسی بتصویب مجلس شورای ملی رسیده ومنضم باین دستخط است بموقع اجرا گذارده شود .
ماده دوم ـ هیئت دولت مأمور اجرای این قانون هستند . بتاریخ دوازدهم بهمن ماه هزاروسیصدوهشت .

قانون اجازه مبادله عهد نامه مودّت منعقده بین دولتین ایران ونجد وملحقات .
ماده واحده ـ مجلس شورای ملی عهد نامه مودّت راکه مشتمل بر پنج ماده ودرتاریخ دوم شهریور ماه ۱۳۰۸ بین دولتین ایران وحجاز ونجد وملحقات آن امضاء شده تصویب واجازه مبادله نسخ صحه شده آنرا بدولت میدهد .
این قانون که مشتمل بریک ماده ومتن عهد نامه ضمیمه است درجلسه نوزدهم دیماه ۱۳۰۸ شمسی بتصویب مجلس شورای ملی رسید . رئیس مجلس شورای ملی دادگر .

الملحق رقم (٣)

رسالة باللغة الفارسية من القنصل الإيراني في جدة تتضمن طلب دعوة الأمير فيصل لزيارة إيران عام ١٩٣٢م، وبرقية من القنصلية الأمريكية في بغداد إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ١٣ يوليو ١٩٣٢م تفيد وصول الأمير فيصل إلى بغداد بعد زيارة طهران.

مقام منیع وزارت جلیله امور خارجه [illegible]

با نهایت تکریم و احترام به عرض مبارک می‌رساند

حسب الامر و برحسب دستورالعمل کتبی وزارت جلیله متبوعه پس از ورود به مکه معظمه [illegible] به حضور اعلیحضرت پادشاه [illegible]
حجاز و نامه شریفه را تقدیم نمودم

اولاً خاطر مبارک را مطمئن ساختم که اعلیحضرت اقدس شاهنشاهی [illegible] را ابلاغ کردم [illegible] را [illegible]
[illegible] با تمام ممالک اسلامیه بالاخص با دولت حجاز [illegible] اعلیحضرت [illegible] مشروحاً بیان نمودم
معظم له این مراحم عالیه [illegible] را [illegible] تلقی نموده [illegible] و [illegible]
روابط حسنه [illegible] بین مملکتین [illegible] و [illegible] در این [illegible]
[illegible] نسبت [illegible] ایرانی را [illegible] و [illegible] قرار داده‌اند

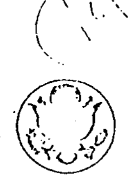
از قرار [illegible] ایران [illegible] از سایر
[illegible] طرف [illegible] بوده‌اند

ثانیاً برای [illegible] ایران [illegible] و [illegible] کردم برای [illegible] از وقت [illegible]
[illegible] حجاز [illegible] از این [illegible] بنده [illegible] در [illegible]
دولت علیه ایران [illegible] و [illegible] است [illegible] ایران [illegible]
[illegible] را [illegible] در [illegible]
[illegible] اقدام به این امر [illegible]

[illegible] ایران [illegible]
[illegible] است که [illegible] و [illegible]
بین الدول [illegible] از طرف [illegible]
[illegible] جدید [illegible] چنانچه البته [illegible] است که [illegible]
اخیراً همین [illegible] را [illegible]

[illegible] این [illegible] را [illegible] در [illegible]
[illegible] ایران [illegible] که [illegible]
[illegible] در [illegible]
[illegible] از حرکت بنده از حجاز [illegible] این [illegible] و [illegible]
[illegible] وزارت [illegible] و [illegible]
بعد از حرکت بنده [illegible] ایران از طریق [illegible] حرکت نماید

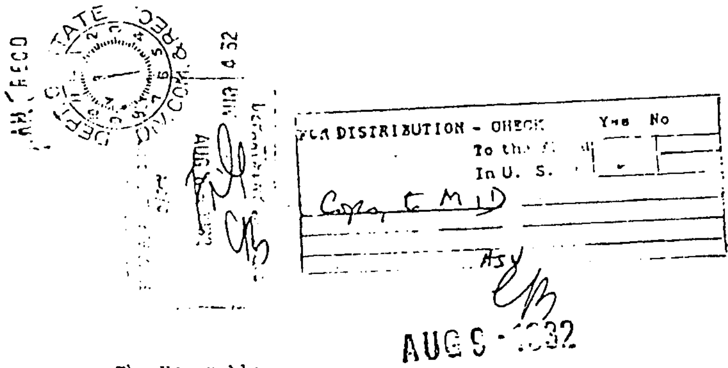
ثالثاً [illegible] ایرانی [illegible]



LEGATION OF THE
UNITED STATES OF AMERICA

No. 254 - Diplomatic. Baghdad, July 13, 1932.

Subject: The Visit of His Royal Highness Emir Faisal as Saud to Baghdad.



The Honorable
The Secretary of State,
Washington.

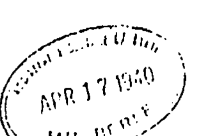
Sir:

I have the honor to report that H.R.H. Emir Faisal as Saud, a son of King Abdullah ibn Saud of the Kingdom of Hejaz and Nejd, arrived in Baghdad from Teheran on the morning of July 8th and left on Monday, July 11th, by airplane for the Shaikhdom of Kowait.

The Entourage of Emir Faisal. Emir Faisal, who has been visiting various European countries, brought with him in his entourage a private secretary, an adjutant and Fouad Beg Hamza, the Foreign Adviser to his father, the King of Hejaz and Nejd. Of those who accompanied

الملحق رقم (٤)

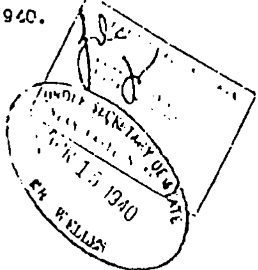
برقية من: قسم شؤون الشرق الأدنى بالقاهرة بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٠م، بعنوان موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الأوربية، وتتضمن حياد المملكة تجاه الحرب.



DEPARTMENT OF STATE

DIVISION OF NEAR EASTERN AFFAIRS

April 12, 1940.



EA -

A-B - Mr. Berle

A-L - Mr. Long

U - Mr. Welles

S - The Secretary

ATTITUDE OF SAUDI ARABIA TOWARD THE EUROPEAN WAR

Judge Fish, our Minister to Egypt and Saudi Arabia, transmits in the attached despatch of March 9, 1940, an account of the conversation had by his secretary, Mr. Farrell, at Jedda, Saudi Arabia, with Mr. H. St. John Philby, probably the greatest living English authority on Saudi Arabia, who has resided in that country for [illegible] years.

Mr. Philby informed Mr. Farrell that the general feeling in Saudi Arabia toward the European war is "one of complete neutrality coupled with an intention not to become embroiled therein". Mr. Philby reported that there is no basis for any claim on the part of the British that the Arabs are "on their side". While German ruthlessness is stated to be appreciated by the Arabs at its just value, Germany is too remote a country to the natives of Saudi Arabia to have any direct influence on the

interests of that country, while Great Britain's actual and potential influence, through propinquity of empire and spheres of interest in the Near East, such as Iraq, Palestine and Trans-Jordan, is felt as a present reality. It is stated that in the balance of Arab opinion, a heavy weight adverse to Great Britain is the latter's policy in Palestine which is termed by the Arabs, according to Mr. Farrell as "unpardonable".

Mr. Philby informed Mr. Farrell that there exists a secret suspicion on the part of the Arabs of Saudi Arabia that the allied powers, in obtaining the participation of Turkey in the Anglo-Franco-Turkish Tri-partite Treaty of October 19, 1939, may well have promised Turkey some remuneration in the form of a free hand in, or actual cession of Arab territory in Iraq and Syria. The cession of the Hatay by France to Turkey in 1939, which was followed with great interest in Saudi Arabian circles, has been interpreted as pointing the way to possible further territorial concessions to Turkey in the Near East, and is tending to revive among the Arabs an antagonism to the Turks.

Wallace Murray

NE:JRC:TVB:33

الملحق رقم (٥)

مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن بتاريخ ١٤ مارس ١٩٥١م عن الموقف الإيراني وتتناول تطور الأحوال الداخلية في إيران وتولية مصدق رئاسة الحكومة الإيرانية.

IRAN, 1951

No. 5

788.00/3-1451

Memorandum by the Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (Berry) to the Secretary of State[1]

SECRET [WASHINGTON,] March 14, 1951.

Subject: The Iranian Situation.

The following summarizes the current Iranian situation for your information:

The assassination of Prime Minister Razmara by a religious fanatic on March 7 has resulted in an extremely confused situation in Iran, some disorders, and an impasse over the Anglo-Iranian Oil Company dispute. Matters such as the Export-Import Bank and IBRD loans are in abeyance until the situation becomes more stable.

Razmara's assassination arose out of the highly emotional atmosphere surrounding the Anglo-Iranian Oil Company dispute, which fanatical nationalist elements in Iran have used to stir up popular feeling. The Prime Minister was killed two days after he made a long speech in the Parliament in which he pointed out the difficulties inherent in nationalization and clearly placed himself in opposition to it. Communist elements in Iran were quick to seize upon the opportunity of spreading discontent, and on the day following the assassination held a large public demonstration during which strong anti-American and anti-Western slogans were shouted in the vicinity of the American Embassy. The immediate security situation has, however, remained fairly quiet throughout the country.

Upon learning of the assassination, the Department telegraphed Ambassador Grady its belief that the Shah alone could be counted upon to provide the firm leadership needed in the crisis, and that we should give him our full support. We expressed the view that the principal quality of the person to be selected as Prime Minister to replace Razmara should be his loyalty to the Shah. Both Ambassador Grady and the British Foreign Office agreed with this, and the Ambassador has informed the Department that joint United States-British advice along these lines has been conveyed discreetly to the Shah.

On March 11, Hossein Ala, the former Iranian Ambassador to the United States, was named Prime Minister, and although his cabinet has not yet been presented to the Majlis, Ala received a

[1] Drafted by Rountree; copies also sent to Matthews and Perkins.

الملحق رقم (٦)

برقية من هندرسون في طهران إلى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٥٣م، تتناول تطورات الأحداث في إيران عقب سقوط مصدق وتولي الجنرال زاهدي وعودة الشاه.

No. 350

788.00/8–2153: Telegram

The Ambassador in Iran (Henderson) to the Department of State[1]

SECRET NIACT TEHRAN, August 21, 1953—1 p. m.

434. 1. August 20 in Tehran and apparently throughout most provinces opened in atmosphere relative calm. Population country apparently taking it for granted issue between Shah and Mosadeq finally settled and in general pleased with outcome. Nevertheless, in these circles more fully conversant situation there still certain amount uneasiness. Although Zahedi Government in control practically all country, it difficult believe Tudeh would accept new situation without counterblow. So long as Tudeh with its tough disciplined organization under leaders trained in revolutionary tactics and in propaganda methods remained intact, it dangerous enemy not to be ignored. Plans to arrest in early hours yesterday known Tudeh leaders miscarried. Chief of Political Police blamed for failure claiming they had gone underground. Suspicion exists, however, that he like many other Iranian officials preferred not to take

---

[1] Transmitted in two sections; repeated to London and Baghdad.

action which would put him at top Tudeh black list. Fear that whoever has backing Iran's powerful northern neighbor would under laws political gravity eventually come into power too often renders successful execution clear cut measures eliminate subversive Communist elements difficult.

2. Another factor contribution to uneasiness was that most dangerous Nationalist leaders still at large. Mosadeq, Fatemi, Shayegan, Hassibi and others might well be plotting with leaders Tudeh. Fact Fatemi still alive despite rumors August 19 his death especially discouraging since he considered most cunning and unscrupulous of those around Mosadeq. It believed he in spirit vengeance would not hesitate help in forging working alliance of Nationalists and Tudeh against West.

3. Batmanqilich invited General McClure Chief ARMISH call on him yesterday. Latter found him, like various other military leaders, worried re army. As of yesterday morning practically no changes had been made in General Staff other than removal Riahi, former chief. Riahi and General Mohana former Under Secretary Ministry Defense were under restraint occupying room next to Chief Staff in headquarters where they could be easily reached for advice and information re developments. They being treated with courtesy and consideration. Kiani, Deputy Chief Staff under Riahi who had chosen support Mosadeq continued to function until late afternoon. New Chief Staff not sure loyalty to new regime chief sections. Section heads exceptionally able officers who had been selected by Riahi. Their immediate dismissal would render it impossible General Staff function effectively and would create deep rift in army at time unity extremely important. On other hand, danger could not be ignored yesterday morning that if counter *coup d'état* could suddenly eliminate Batmanqilich, Riahi would merely need step across corridor to his former office and General Staff would be composed same personnel as those who had supported Mosadeq against Shah. Chief Staff although good field commander can not be regarded as first class desk operator. McClure found him harried and uncertain. He said he would like retain staff almost intact, but did not know how make sure loyalty its members.

He apparently hoping for speedy return Shah whose presence he thought might strengthen loyalty officers. . . . Amini yesterday in discussing situation in General Staff most critical, described it as chaotic.

3. [*sic*] During course yesterday situation improved considerably at least on surface. Fears aroused that Tudeh planning to make surprise counterattack proved unfounded. If Tudeh really had such plan it foiled by police precautions which did not permit gathering large crowds. Similar rumors prevalent today. Security Forces very

much in evidence in more crowded sections city. Confirmation Riahi under detention and arrest during course yesterday of Mosadeq and Shayegan contributed increased confidence in future government. Certain changes also effected during yesterday and last night in military personnel. Riahi and Kiani reported moved from General Staff and sent to prison. Amini removed from position chief *gendarmérie* replaced by Golpira, a reliable *gendarmérie* officer. It understood further shifts and arrests in military personnel will be made in near future. Situation re Qashqais still not satisfactory. Reported that *gendarmérie* personnel in Firuzabad being disarmed by Qashqais. Reports from provinces received during course day also encouraging. It would appear attitude spontaneous joy prevails in larger cities and throughout countryside as that which marked overthrow Mosadeq's regime in Tehran.

4. Zahedi apparently functioning quite satisfactorily. He exudes confidence and is making quite good progress in restoring orderly government although somewhat handicapped by floods of well-wishing visitors including retired army officers confident that jobs now await them. Towards midday he announced he no longer able receive congratulatory visits and he now concentrating on problems connected with formation Cabinet and filling other important positions.

5. Various rumors during course yesterday re return Shah. Differences opinion exist in government circles re best time his return. Understood Zahedi would like to make sure his ability prevent disorders in Tehran before Shah makes entry. He hoped Tehran could be prepared receive Shah no later than August 23. Practically every auto in city continues carry pictures Shah and to keep headlights on as sign of support for him. During course of day numerous informal celebrations throughout town.

6. Suggest Baghdad may use this telegram give Shah additional information re control Zahedi Government of country.[2] He should not be informed re other passages.

HENDERSON

[2] In telegram 613 from Rome, Aug. 20, the Embassy informed the Department and the Embassies in Tehran and Baghdad that the Shah was scheduled to depart Rome for Baghdad around midnight Rome time, arriving in Baghdad about noon on Aug. 21. (788.11/8–2053) Ambassador Henderson informed the Department in telegram 454, Aug. 22, that he and the other chiefs of diplomatic missions met the Shah at the Tehran airport late in the morning of Aug. 22. (788.00/8–2253)

الملحق رقم (٧)

بيان انضمام إيران إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥م.

نص البيان الرسمي حول انضمامم إيران إلى ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا:

في الساعة العاشرة من صباح الخميس ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥م.

قدم السيد حسين قدسي السفير فوق العادة والمفوض للدولة الإيرانية الإمبراطورية في العراق، إلى معالي السيد برهان الدين وزير الخارجية في ديوان وزارة الخارجية وثيقة انضمام الحكومة الإيرانية إلى ميثاق التعاون المتبادل المعقود بين العراق وتركيا، والموقع عليه في بغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر شباط (فبراير) ١٩٥٥م، وفقاً للمادة الخامسة من الميثاق المذكور.

بغداد ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥م.

توقيع: خليل إبراهيم

المدير العام للتوجيه والإذاعة

الملحق رقم (٨)

مـــذكـــرة لمكتب شـــؤون الشـــرق الأدنى، واشنطـن ٢٦ يونيـــو ١٩٦١م عن الادعاءات العراقية في الكويت، وتتضمن تاريخ الأسرة الحاكمة في الكويت.

66. Memorandum From Robert B. Elwood of the Bureau of Intelligence and Research to the Director of the Office of Near Eastern Affairs (Strong)

Washington, June 26, 1961.

SUBJECT

Iraqi Claim to Kuwait

In response to an urgent telephone request from Mr. Blackiston we are forwarding a brief account of the background of Iraq's assertion of sovereignty over Kuwait.

Qasim Announcement

Prime Minister Qasim of Iraq in a press conference June 25 asserted old Iraqi claims to Kuwaiti territory and offered to "liberate" the inhabitants of Kuwait. The statement as read over Baghdad Radio referred to

---

Source: Department of State, Central Files, 686D.87/6-2661. Unclassified. Drafted by Morehouse. Elwood was the Director of the Office of Research and Analysis for the Middle East.

Kuwait several times as "an indivisible part of Iraq" and asserted, "... it is the Iraqi Republic and no one else which signs agreements for Kuwait." He further announced the intent to issue a Republican Decree appointing the Shaykh of Kuwait qa' immaqam (district or sub-provincial governor) under the Iraqi province of Basra. Qasim's move was obviously in response to the termination on June 19 of an Anglo-Kuwaiti treaty,[1] and the assumption by the Shaykh of the full conduct of Kuwaiti foreign affairs. Qasim's message to the Kuwaiti ruler on that occasion was grudging to the point of rudeness. Kuwaitis, although annoyed by the Iraqi attitude, have publicly ignored the incident. The UK promptly reaffirmed its continued readiness to assist Kuwait on request, by force if necessary.[2]

Background of Kuwait Ruling House

Ancestors of the al-Subah family, the ruling dynasty of Kuwait, emigrated from central Saudi Arabia (Najd province) in the 17th century and first settled at Umm Qasr (now the site of a proposed Iraqi port development, access to which has been at issue for some time between Iraq and Kuwait). Driven from this location by the Turks, the family established itself at Kuwait in the 18th century. From then until World War I, these minor rulers shifted allegiance according to the exigencies of local dynastic wars and pressures by larger powers.

In the later years of the 18th century, the family and town were under Persian suzerainty, and Kuwait rivalled Basra as a port for the interior of Mesopotamia up to Damascus. However, in 1829 the then ruler had to acknowledge the suzerainty of Turkey and pay tribute to the Ottoman Porte. In return for a subsidy, the Kuwaiti navy protected the mouth of the Shatt al-Arab in the name of the Porte. In 1869–70, the Kuwaiti Ruler joined energetic Turkish Sultan Midhat Pasha in a military campaign into Arabia that conquered al-Hasa province, which, for a time, was governed from Basra as the Turkish province of Najd. Thereafter, the Shaykh of Kuwait formally accepted the Turkish definition of his position and was accepted by the Porte as de jure ruler of Kuwait.

---

[1] On June 19, the Ruler of Kuwait and the U.K. Political Resident, Persian Gulf, Sir William Luce, signed letters terminating the Anglo-Kuwaiti Treaty of 1899, thereby providing for Kuwaiti independence. For text, see Exchange of Notes Regarding Relations Between the United Kingdom and Kuwait, 19th June 1961, *British and Foreign State Papers*, vol. 166, pp. 112–113.

[2] On June 26, the Iraqi Government issued a note to the Diplomatic Corps in Baghdad conveying a memorandum summarizing Iraq's position with regard to the U.K.-Kuwaiti agreement of June 19, which the Iraqi Government considered to be contrary to its assertion that "Kuwait was and still is an indivisible part of Iraq." The text of the note and the attached memorandum, delivered to the Embassy in Baghdad, were transmitted to the Department in despatch 1260 from Baghdad, June 27. (Department of State, Central Files, 686D.87/6-2761)

الملحق رقم (٩)

مذكرة من مكتب شؤون الشرق الأدنى، واشنطن ٢٤ يونيو ١٩٦١م تتناول تطورات الموقف حول الكويت.

89. Memorandum From the Director of the Office of Near Eastern Affairs (Strong) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Talbot)

Washington, July 24, 1961.

SUBJECT

Status Report on Kuwait Situation

On July 20, 1961, the Arab League Council passed a Saudi-proposed resolution on Kuwait. Its principal points include: (a) Kuwait will ask for the withdrawal of British troops as soon as possible, (b) Iraq should undertake not to use force in connection with Kuwait, (c) any Kuwait desire to unite or federate with Arab League member states should be supported, (d) welcoming Kuwait's membership in the Arab League and (e) promising Arab states' support for Kuwait's application for UN membership, and (f) stating that the Arab League will take "practical assistance" to safeguard Kuwait's independence. The Iraqi delegate stalked out of the Arab League meeting when Kuwait was admitted. There is no indication, however, that Iraq will withdraw permanently from the League, although it may keep its participation in suspense for a time.

With respect to the "practical assistance" cited above, Secretary General Hassouna is reportedly planning to explore this matter and will shortly visit Arab capitals with a view to ascertaining the possibility of obtaining Arab troop contingents to replace the British troops in Kuwait. Thus, the search for an "Arab solution" to the Kuwait problem appears to be progressing satisfactorily. Such a solution should provide the British with a convenient peg on which to hang troop withdrawal. While Kuwaiti membership in the Arab League has not caused Iraq to drop its claim and is not likely to do so, it should prevent any overt action by Iraq.

The foregoing developments are in line with the view expressed by the American Consul in Kuwait (Kuwait's 26)[1] that a combination of Kuwaiti membership in the Arab League and in the UN, coupled with the British readiness and capability to respond with military forces to the Ruler's request for aid, is probably sufficient protection for Kuwait. This might be supplemented further by a UK military training mission in Kuwait.

Source: Department of State, NEA/NE Files: Lot 63 D 33, Chron. Asst Secretary NEA Correspondence. Confidential. Drafted by Eilts. A copy was sent to Cleveland.

[1] Not printed. (Ibid., Central Files, 686D.87/7-1761)

الملحق رقم (١٠)

البيان المشترك عن زيارة الملك فيصل إلى إيران عام ١٩٦٥م.

قام صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بزيارة الإمبراطورية الإيرانية في الفترة من بين الخامس عشر من شعبان ١٣٨٥هـ/ الموافق الثامن من ديسمبر ١٩٦٥م، والعشرين من شعبان ١٣٨٥هـ / الموافق الثالث عشر من ديسمبر ١٩٦٥م، وذلك تلبية لدعوة تلقاها من أخيه صاحب الجلالة الشاهنشاه أريامهر محمد رضا بهلوي، شاهنشاه إيران.

وقد رافق جلالته في هذه الزيارة كل من صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وصاحب السمو الملكي سلطان بن عبد العزيز، وكانت الحفاوة التي قوبل بها جلالة الملك فيصل من أخيه الشاهنشاه أبلغ دليل على عمق الروابط الدينية والإسلامية التي تجمع بين الشعبين المسلمين العربي والإيراني، وتوحد مشاعرهما، وتربط مصالحهما.

وقد جرت بين صاحبي الجلالة مباحثات تناولت الأحداث العالمية بصفة عامة، والقضايا التي تتعلق بالدول الإسلامية بصفة خاصة، وأسفرت مباحثاتهما عن اتفاق كامل في وجهات النظر لجميع القضايا التي تطرق إليها، ومن أهمها قضية الشعب العربي الفلسطيني الذي يؤيد العاهلان كفاحه من أجل استرداد حقوقه المغتصبة ووطنه السليب، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تعيد للشعب حقوقه.

ويؤيد العاهلان حق الشعب اليمني في تقرير مصيره بنفسه، في جو هادئ بعيد عن جميع التأثيرات الأجنبية، ويؤيدان في هذا الصدد اتفاقية جدة المعقودة بين جلالة الملك فيصل وفخامة الرئيس جمال عبد الناصر.

وقد اتفق العاهلان على ضرورة قيام الدول الإسلامية بدراسة مشاكلها ودعم مصالحها وتنمية علاقاتها والسير صفاً واحداً نحو تحقيق الأهداف الإسلامية السامية لرخاء الشعوب المسلمة وتحقيق العدالة الاجتماعية لها، وإرساء قواعد السلام العالمي المبني على الحق والعدل، ومناصرة الشعوب المكافحة لنيل استقلالها، وبذل الجهود لنزع السلاح نزعاً كاملاً، وهما يؤيدان هذه الأهداف جميعاً، ويتفقان على الدعوة الصادرة لعقد مؤتمر إسلامي يكون فرصة لبحث ما يهم الدول الإسلامية، ومنطلقاً لها نحو وحدتها وصيانة مصالحها.

وقد كانت اجتماعات العاهلين ملائمة لبحث ما يقوي أواصر شعبيهما، وينمي علاقاتهما في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والفنية، كما اتفقا على حل الأمور المتعلقة بدولتهما في المناطق المعمورة التي تقع بينهما والجزيرتين الواقعتين بينهما.

وقد وجه جلالة الملك فيصل الدعوة لأخيه جلالة الشاه لزيارة المملكة العربية السعودية، فقبل جلالته الدعوة.

الملحق رقم (١١)

نص باللغة الفارسية عن شبه جزيرة قطر، يتناول الموقع الجغرافي وتاريخ قطر.

شبه جزیرهٔ قَطر

چنانکه درنقشهٔ خلیج فارس ملاحظه می شود، شبه جزیرهٔ قطر عبارت از دماغه ای است که در جنوب شرقی بحرین در خلیج پیش آمده و فاصلهٔ بین ساحل عربی سعودی و ساحل عمان متصالح واقع است.

طول شبه جزیرهٔ مزبور از شمال به جنوب ۷۰ میل و دارای یک شهر و یک قصبه و ۲۰ قریه است. مرکز آن، قصبه یا شهر دَوْحه است که آن را البِدْع هم نامند و تقریباً ده هزار نفر جمعیت دارد.

تقریباً ده هزار نفردیگر هم در سایر قسمتهای شبه جزیره ساکن‌اند. برخی از قبایل عمان عربی و سعودی هم در فصل زمستان برای علف چرانی به آنجا می آیند.

در این شبه جزیره آب جاری ابداً وجود ندارد، ولی در غالب قسمتهای آن چاههای کم عمق شیرین و پرآب وجود دارد و اراضی آن هم مستعد است و می توان محصولاتی تهیه نمود، ولی چون، مردم هیچ آشنایی به اصول فلاحت ندارند و بعلاوه غواصی و تجارت مروارید با صرفه‌تر بوده، احدی توجهی به فلاحت ننموده است. اخیراً به وسیلهٔ چاه مزارع و نخلستانی احداث نموده‌اند.

شبه جزیرهٔ قطر تا ۱۹۱۶ جزء متصرفات عثمانی بود و یک عده ساخلو هم در آنجا داشتند، ولی حکومت با شیخ محلی بود. در سال مزبور انگلیسها ساخلوی مزبور را اخراج نموده و با شیخ معاهده‌ای شبیه به معاهدات شیوخ دیگر سواحل خلیج بستند که به موجب آن شیخ قطر در داخلهٔ خود کاملاً مستقل و آزاد است، ولی سیادت خارجیان با دولت انگلیس است و حق بستن معاهده با دولت دیگری ندارد. قَطر دارای سپاه منظمی نیست ولی عموم اهالی مسلح‌اند و در مواقع لزوم از خود دفاع می‌نمایند. امنیت کاملاً حکمفرماست. حکومت قطر کاملاً ایلاتی است و قوانین آنجا همان قوانین اسلامی است. عایدات شیخ منحصر به گمرک و عوارضی است که از کشتی های غواصی گرفته می شود. سکنه عموماً عرب و مسلمان سنی مذهب‌اند.

امیرِ فعلی قطر شیخ عبدالله بن‌قاسم بن‌ثانی است که در حدود ٦۵ سال دارد.

الملحق رقم (١٢)

نص من وزارة الخارجية الإيرانية باللغة الفارسية، عن ساحل عمان ويتناول الإمارات العربية الواقعة على ساحل الخليج.

[illegible]

وزارت امور خارجه

عمان متصالح

عمان متصالح یا قسمت شمال غربی عمان را که از خط ملاحه تا شبه جزیره قطر امتداد دارد و عبارت از امارت‌های ذیل است ·

۱ـ امارت ابوظبی است که در شرق شبه جزیره قطر و مغرب امارت دبی واقع و مرکز آن شهر ابوظبی است که در حدود ۱۱ هزار نفر جمعیت دارد و دارای قراء متعددی در حوالی ابوظبی و [illegible] داخله عمان است ·

۲ـ امارت دوبی که از مغرب در ساحل موسوم به خاصه [illegible] با ابوظبی اتصال دارد و از [illegible] به شارجه (شارقه) می‌پیوندد و مرکز این امارت شهر دوبی می‌باشد. این امارت از سه شهر متصل به همدیگر می‌باشند که یکی دبی دوم شندغه سوم دیره است و مرکز [illegible] همان دبی می‌باشد و خلیج کوچکی این قصبات را از هم جدا ساخته است ·

شیخ فعلی آن سعید بن مکتوم است ·

۳ـ شارجه (شارقه)

شارجه بمسافت دو فرسخ جنوب شرقی دبی واقع و مرکز آن شهر شارجه است که تقریباً ۱۰ هزار نفر جمعیت دارد و مضافات آن عبارت از [illegible] ـ بندر خان ـ حیره میباشد ·

۴ـ امارت عجمان مرکز آن قصبه عجمان است که در حدود ۶ الی ۷ هزار جمعیت دارد ·

۵ـ حمریه ـ نیز بندری است که شیخ مستقلی دارد ·

۶ـ ام القوین ـ در شرق جنوب حمریه و شمال غربی راس الخیمه است. تقریباً دارای سه هزار نفر جمعیت است ·

۷ـ راس الخیمه در جنوب شرقی ام القوین و شمال غربی شیخ. این بندر در قدیم [illegible] نام داشته است · این بندر دارای آب جاری و مزارع خرم و نخلستان‌های با صفا است جمعیت آن در حدود ۱۲۰۰ خانه است · شیخ در جنوب شرقی راس الخیمه از مضافات آن است ·

عجمان و حمریه و ام القوین و شیخ سابقاً از مضافات شارجه بوده و عموماً از قبیله جواسم که در قرن هیجدهم به دزدان دریائی معروف بوده‌اند ولی اکنون همه مستقل شده و علیحده با انگلیس معاهده دارند ·

۸ـ بندر دباء در جنوب شرقی [illegible] و تقریباً دارای چهار هزار نفر جمعیت است ·

۹ـ کلبه ـ در جنوب شرقی دباء واقع و از ۵ تا ۶ فرسخ فاصله دارد دارای نخلستان و مزارع معتبری است و بندر [illegible] که در منتهی الیه جنوب شرقی عمان متصالح واقع است از مضافات دباء محسوب میشود · کلیه این امارت‌ها با انگلیس معاهداتی دارند که با دولت دیگری رابطه سیاسی نداشته باشند و هیچ قسمت از اراضی خود را به دولت دیگری نفروشند و اجاره ندهند و امتیازی بدون

الملحق رقم (١٣)

مذكرة من الخارجية الأمريكية بواشنطن بتاريخ ٤ مايو ١٩٦٢م، عن خطة جديدة للمساعدات العسكرية الأمريكية لإيران، وتتناول وضع برنامج لتسليح إيران بالأسلحة الأمريكية.

265. Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Battle) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy)

Washington, May 4, 1962.

SUBJECT

Iran—New Plan for U.S. Military Assistance to Iran

Through the Defense Department's Memorandum of Conversation covering the talk between the Shah of Iran and the Secretary of Defense on April 12,[1] and the Aide-Mémoire covering that conversation presented to the Shah on April 13,[2] you are aware of the nature of the new five-year U.S. Plan for military assistance to smaller Iranian armed forces. Minor modifications, such as the early provision of C-47 aircraft, were made prior to the Shah's departure from the United States.

In receiving the Aide-Mémoire, the Shah did not state specifically that he approved of the entire U.S. approach, and there were later indications that the Shah was slightly piqued because he had not participated in the formulation of the U.S. concept.

Ambassador Holmes, however, had several long conversations with the Shah in New York, and is convinced that the Shah is in essential agreement with the Plan, and will accept it. Ambassador Holmes feels that the Shah will delay in conveying a full acceptance until he utilizes the presence of a JCS planning team in Iran to make a final effort to persuade U.S. military authorities of the usefulness of certain additional items of equipment. State and Defense have agreed that for all practical purposes the Shah is reconciled to the general provisions of the U.S. Plan; he is welcoming the JCS team to Iran, and the presence of the team is an essential element of the Plan. We also appreciate that the Iranian military will continue to press for additional items not included in the Aide-Mémoire and will argue in favor of retaining substantial forces above the 150,000, as a static force for the northern borders. The success

Source: Department of State, Central Files, 788.5/5-462. Secret. Drafted by Bowling on May 2 and cleared by Tucker (DOD/ISA), Gaud (AID/NESA), W. B. Robinson (G/PM), and Cottam (NEA). A copy was sent to the Embassy in Tehran. On May 7, Komer transmitted this memorandum to Bundy under cover of a note that reads: "This is part of response to my continued pressure lest we end up giving Shah through back door a different answer than we gave him through front. Charter of JCS planning team (see p. 2) gives plenty of leeway for this, though I'm assured they'll be well-briefed to hold fast. So far so good, but I'm keeping my fingers crossed." (Kennedy Library, National Security Files, Country Series, Iran, 3/27/62–5/21/62)

[1] Document 244.

[2] Document 248.

of the planning team and follow-up action on the part of the Shah is, therefore, an important consideration to reviewing the U.S. Plan after the planning team submits its report.

The JCS planning team, to be headed by a general officer, is to coordinate closely with CINCEUR, with Armish/MAAG in Tehran, and with the U.S. Permanent Military Deputy to CENTO. It is to report its findings by July 1, 1962. Its primary mission is fourfold:

1. Develop a detailed early warning plan for Iran, including cost estimates, consulting with the British military authorities as to steps which the U.S. can take to assist in providing the required equipment.
2. A study of airfield requirements in Iran, particularly the staging base in eastern Iran, with detailed costing of any additional construction required.
3. A plan for the reorganization of the Iranian armed forces at a reduced manpower level.
4. The resolution of the discrepancy between Iranian force goals established by CENTO and those established bilaterally between Iran and the U.S.

Under these circumstances, and pending the report of the JCS planning team, State and Defense intend to proceed on the basis that the U.S. Plan is firm.

Walter Collopy[3]

---

[3] Collopy (S/S) signed for Battle above Battle's typed signature.

الملحق رقم (١٤)

يتضمن مجموعة وثائق عن المسؤولين الأمريكيين، تتناول تطورات الأحداث الداخلية في إيران مع نهاية عام ١٩٧٨م.

PART IX. THE MIDDLE EAST

Document 329

Announcement Issued by the White House, September 10, 1978[9]

United States Hope for Nonviolent Movement Toward Political Liberalization in Iran

The President telephoned the Shah of Iran in the morning and discussed the present situation in Iran. The President reaffirmed the close and friendly relationship between Iran and the United States and the importance of Iran's continued alliance with the West. The President expressed his deep regret over the loss of life and his hope that the violence would soon be ended. He further expressed the hope that the movement toward political liberalization would continue.

Document 330

Reply by the President (Carter) to a Question Asked at a News Conference, Washington, D.C., October 10, 1978 (Excerpt)[10]

"We Have No Inclination To Try To Decide the Internal Affairs of Iran"

. . . .

Q. Mr. President, I'd like to ask you about Iran. How do we view the situation involving the Shah there now? Is he secure? How important is it to U.S. interests that the Shah remain in power? And what, if anything, can the United States Government do to keep him in power?

THE PRESIDENT. The strategic importance to our country, I think to the entire Western World, of a good relationship with a strong and independent Iran is crucial. We have historic friendships with Iran. I think they are a great stabilizing force in their part of the world. They are a very important trade partner. They've acted very responsibly.

My own belief is that the Shah has moved aggressively to establish democratic principles in Iran and to have a progressive attitude towards social questions, social problems. This has been the source of much of the opposition to him in Iran.

We have no inclination to try to decide the internal affairs of Iran. My own hopes have been that there could be peace there, an end to bloodshed, and an orderly transformation into more progressive social arrangements and, also, increased democratization of the government itself, which I believe the Shah also espouses. He may not be moving fast enough for some; he may be moving too fast for others. I don't want to get involved in those specifics.

. . . .

[9] *Ibid.*, 1978, p. 1515.

[10] *Ibid.*, p. 1750.

Document 331

Replies by the Secretary of State (Vance) to Questions Asked at a News Conference, Washington, D.C., November 3, 1978 (Excerpt)[11]

"We Fully Support the Efforts of the Shah To Restore Order While Continuing His Program of Liberalization"

. . . .

Q. Last night on public television your Iran desk officer, Henry Precht, appeared, and he reported that there were quiet talks going on between the Shah and some of the moderate opposition leaders to achieve a compromise, and that these talks involve political and economic issues. I wonder what you could tell us about those talks and what the prospects are that they might achieve some sort of stability there?

[11] Department of State press release 413; printed in Department of State *Bulletin*, December 1978, p. 18.

المصادر

المصادر

أولاً ـ الوثائق:

أ ـ وثائق باللغة العربية:

الوثائق غير المنشورة:

ـ **دار الوثائق القومية:** محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفظة رقم ٤، الملف رقم ٥/١٠٣٧/٣٦٣، المحفظة رقم ١٠٢، الملف رقم ٧٥٦/٨١/٣/ج ٢، والمحفظة رقم ١٠٣، الملف رقم ٣/٨١/٧٥٦ ج ١، والمحفظة رقم ١٢٢، الملف رقم ٢٢٢/٧/١/ج ١.

ـ **دار الوثائق القومية:** محافظ وزارة الخارجية، وثائق طهران، المحفظة رقم ٧، الملف رقم ٢٥/١٠٣٧/٤٤١ والمحفظة رقم ٧٤٢، الملف رقم ١/٧/٢٠٦ ج ١٥، الملف رقم ٢٠٦/٧/١/ج ١٦.

ـ **دار الوثائق القومية:** محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، المحفظة رقم ٧، الملف رقم ٤٤٨/١٠٣٧/٥/ج٢.

ـ **دار الوثائق القومية:** محافظ وزارة الخارجية، وثائق بغداد، المحفظة رقم ٩٩، الملف رقم ٧٥٢/٨١/٢/ج ٢٤.

ـ **دار الوثائق القومية:** محافظ وزارة الخارجية، وثائق الجامعة العربية بالمحفظة رقم ٣٣٤.

. **جامعة الدول العربية:** الأمانة العامة: تقارير ومحاضر: منها تقرير الأمين العام إلى مجلس الجامعة عن موقف إيران من البحرين في ٢٩ مارس ١٩٥٨م، ومحاضر جلسات عن موضوع الكويت والعراق وموقف السعودية منها في الفترة من ١ إلى ٢٠ يوليو ١٩٦١م.

. **جامعة الدول العربية:** الأمانة العامة: الاتفاقيات المعقودة بين المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين حول الحدود.

الوثائق المنشورة:

. **حكومة المملكة العربية السعودية:** عرض التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي والمملكة العربية السعودية، جزءان، القاهرة ١٣٧٥هـ /١٩٥٥م.

. **وزارة الخارجية السعودية:** مجموعة المعاهدات ١٣٤١/١٩٢٢ ـ ١٣٥٠هـ /١٩٣١م، مكة المكرمة ١٣٥٠هـ.

. **وزارة الخارجية المصرية:** مجموعة المعاهدات، القاهرة ١٩٦٤م.

. **وزارة الإعلام السعودية:** فيصل يتكلم، الرياض بدون تاريخ.

. **وزارة الإعلام الكويتية:** الكتاب السنوي عن دولة الكويت ١٩٧٩م ـ الكويت.

. **وزارة الإعلام القطرية:** الكتاب السنوي ٩٤ ـ ١٩٩٥م ـ الدوحة ـ قطر.

. **حكومة البحرين:** المجموعة الإحصائية لحكومة البحرين عام ١٩٦٧م.

. **حكومة البحرين:** الجريدة الرسمية ١٩ أغسطس ١٩٧١م.

ب ـ وثائق باللغة الفارسية:

ـ وزارة الخارجية الإيرانية: كزيدة إسناد خليج فارس، " مختارات من وثائق الخليج الفارسي " ، تهران , ١٣٦٩

جـ ـ وثائق باللغة الإنجليزية: Documents :

ـ الوثائق البريطانية : Foreign Office : (F.O.

.F.O. 371/12998 : Protest By The Persian Government To The Secretary General, December 22, 1927.

.F.O. 371/14455 : From British Legation, Jadda, To Foreign Office, London, April 19, 1930.

.F.O. 371/15292 : From Faisal To Ryan, December 18. 1930.

.F.O. 371/16870 : From British Legation, Jadda, To Werner, London, Mar 15. 1933.

.F.O. 371/17825 : Historical Memorandum On Bahrein, 1934.

.F.O. 371/40265 : From British Legation, Jadda, To Foreign Office, London, Feb 9. 1944.

.F.O. 371/11016 : From Mr. Pelly To Shaikh Salman, Sep. 17, 1951.

.F.O. 371/110131 : From Mr. Burrows To Sir Eden, April 20, 1954.

.F.O. 371/110100 : From Mr. philips To Sir Eden, October 20, 1954

. F.O. 371/104303 : From British Recidency, To Foreign Office, London, Sep. 1954.

. F.O. 371/120571 : From British Ambassador Tahran, To Mr. Selwyn Lyod, Dec. 8, 1956.

. India Office Records : (I. O. R.)

. I.O.R. : L/p& S/12/3863,: From India Office To Foreign Office, April 21, 1936.

. I.O.R. : L/p& S/12/3863,: From Foreign Office To India Office, 16Oct. 1936.

. I.O.R. : L/p& S/12/3795, Government Of Bahrain, Notice, May 8, 1937.

. I.O.R. : L/p& S/12/3415, The Middle East Proposed Government With The United States Government, Sep. 11, 1947.

. I.O.R. : L/p& S/12/3956, From Foreign Office To India Office, Nov. 24, 1947.

. I.O.R. : L/p& S/14/359, Memorandum On Bahrain Jan. 13, 1947.

Foreign Relations Of The United States **ـ الوثائق الأمريكية:**

. Foreign Relations Of The United States : 1931, Vol "II", U.S Government Printing Office, Washington, 1955.

. Foreign Relations Of The United States : 1933, Vol "V", Part "1".

. Foreign Relations Of The United States : 1943, Vol "IV".

. Foreign Relations Of The United States : 1945, Vol "VII", Vol "VIII"

. Foreign Relations Of The United States : 1948, Vol "V", Part "I".

. Foreign Relations Of The United States : 1950, Vol "V", Part, "I".

. Foreign Relations Of The United States : 1951 1954, Vol "X".

.Foreign Relations Of The United States : 1952 . 1954, Vol "9" , Vol "10".

. Foreign Relations Of The United States : 1961. 1963, Vol "XVII", U.S Government Printing Office, Washington, 1994.

. Americon Foreign Policy :

. Basic Documents 1977 . 1980, Dipartment Of State, Washington 1983.

. **Documents** On The History Of Saudi Arabia, Five Vols, Decumentary Publications, Salisbury, N. C., U.S. 1976 . 1980.

. United Nations : Reports Of The Secretary General On Bahrain, 1970.



ثانياً . المصادر والمراجع العربية:

أ . الكتب:

- إبراهيم جمعة "دكتور": الأطلس التاريخي للدولة السعودية، الطبعة الأولى، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- إبراهيم خلف العبيدي: الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ ـ ١٩٧١م، مطبعة الأندلس، بغداد ١٩٧١م.

- أحمد السيد الحسيسي "دكتور": أصداء الحرب العراقية الإيرانية في الشعر الفارسي، القاهرة ١٩٩١م.

- ....: الرسائل المتبادلة بين رئيسي جمهورية إيران والعراق، القاهرة ١٩٩١م.

- أحمد عسة: معجزة فوق الرمال، الطبعة الثالثة، المطابع الأهلية اللبنانية، بيروت ١٣٩١هـ/١٩٧٢م.

- أحمد محمود الساداتي: رضا شاه بهلوي، مؤسس نهضة إيران الحديثة، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٣٩م.

- أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن ١٩٦٧/١٩٦٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١م.

- اسماعيل صبري مقلد "دكتور": الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط " الأبعاد الإقليمية والدولية" ، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٦م.

- آمال السبكي "دكتورة" : العلاقات الأمريكية الإيرانية من ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩م، دراسة وثائقية من أرشيف الخارجية الأمريكية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٩٠م.

- ....: إيران بين الحلفاء والمحور حتى الاحتلال ١٩٣٩ ـ ١٩٤٢م، دراسة وثائقية من أرشيف الخارجية الأمريكية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٩٠م.

- أمل إبراهيم الزياني "دكتورة" : علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، دراسة في العلاقات السعودية الإيرانية وتطور موضوع الأمن في الخليج ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥م، مطبعة دارالتأليف القاهرة ١٩٨٩م.

- ....: البحرين من ١٧٨٣ ـ ١٩٧٣م، دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج، بيروت ١٩٧٣م.

- أمين الريحاني: تاريخ نجد وملحقاته، الطبعة الخامسة، منشورات الفاخرية، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- أمين سعيد : الخليج العربي، تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكاتب العربي، بيروت، بدون تاريخ.

- ....: فيصل العظيم، الطبعة الثانية، مطابع نجد التجارية، الرياض ١٣٨٥هـ.

- أنطوان متى "دكتور" : الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية ١٧٩٨ ـ ١٩٧٨م، دار الجيل، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- أنور السادات: البحث عن الذات، قصة حياتي، الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٨م.

- بدر الدين عباس الخصوصي "دكتور": دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي ١٩١٣ ـ ١٩٦١م، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت ١٩٧٨م.

- ....: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت ١٩٧٤م.

- جمال زكريا قاسم "دكتور": الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤م، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٦م.

- ....: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥م، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٧م.

- ....: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١م، معهد الدراسات العربية ١٩٧٤م.

- ....: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، دول الخليج ما بعد الاستقلال وحتى الأزمة الكويتية، ١٩٧١ ـ ١٩٩١م، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٦م.

- جمال سند السويدي: إيران والخليج ـ البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي ١٩٩٦م.

ـ حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، الطبعة الخامسة، القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

ـ حسن سليمان محمود "دكتور": الكويت ماضيها وحاضرها، مطبعة المكتبة العربية، القاهرة ١٩٦٨م.

ـ حسن محمد جوهر: إيران، دار المعارف، القاهرة ١٩٦١م.

ـ حسين الطنطاوي: الفيصل الإنسان والاستراتيجية، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٥م.

ـ حسين بن علي الوحيدي: تاريخ لنجة ـ حاضرة العرب على الساحل الشرقي للخليج، دبي ١٩٨٥م.

ـ حسين مؤنس "دكتور": أطلس تاريخ الإسلام، الطبعة الأولى، الأهرام للإعلام العربي، القاهرة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

ـ خالد بن محمد القاسمي: الخليج العربي في السياسات الدولية، قضايا ومشكلات، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦م.

ـ خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

ـ رأفت غنيمي الشيخ "دكتور": أمريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.

ـ ....: التاريخ المعاصر للأمة العربية والإسلامية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- ....: تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة ١٩٩٦م.

- ....: في تاريخ العرب الحديث، ط٣، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٠م.

- رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١م، بيروت ١٩٧٣م.

- ....: ظفار، دار الريس للطباعة والنشر، لندن ١٩٨٠م.

- زاهية قدورة "دكتورة": شبه الجزيرة العربية، كياناتها السياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ.

- زهدي عبدالمجيد سحور "دكتور": تاريخ ساحل عمان السياسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، جزءان، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٥م.

- سعيد محمد باديب: الصراع السعودي المصري حول اليمن ١٩٦٢ - ١٩٧٠م، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإيرانية والعربية، لندن، ١٩٩٠م.

- سيد نوفل "دكتور": الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، الطبعة الثانية، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦١.

- صالح محمد صالح العلي: التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥ - ١٩٤١م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٨٤م.

ـ صلاح الدين المنجد "دكتور": فيصل بن عبدالعزيز آل سعود من خلال أقواله وأعماله، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٣٩١هـ/١٩٧٢م.

ـ صلاح العقاد "دكتور": التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٥م.

ـ ....: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩م.

ـ ....: جزيرة العرب في العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٩م.

ـ ....: مأساة يونيو ـ حقائق وتحليل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٥م.

ـ ....: معالم التغيير في الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢م.

ـ عباس فاضل السعدي: ظفار ـ دراسة في الجغرافية الإقليمية، بغداد ١٩٧٦م.

ـ عبدالرحمن البيضاني "دكتور": أزمة الأمة العربية وثورة اليمن، ط١، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٨٤م.

ـ عبدالرحمن عبدالرحيم "دكتور": الدولة السعودية الأولى ١١٥٨ ـ ١٢٣٣هـ/١٧٤٥ ـ ١٨١٨م، جـ١، ط١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة ١٩٨٧م.

- عبدالسلام عبدالعزيز فهمي "دكتور": تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، مطبعة المركز النموذجي، القاهرة ١٩٧٣م.

- عبدالعزيز عبدالرحمن النعيم: المملكة العربية السعودية بين الماضي والحاضر، الرياض، ١٣٩٢هـ/سبتمبر ١٩٧٢م.

- عبدالعزيز الرشيد: تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ.

- عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم "دكتور": السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩ ـ ١٩٤٧م، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢هـ.

- عبدالله بن خالد الخليفة: البحرين عبر التاريخ، الجزء الثاني، مركز الوثائق التاريخية البحرين، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

- عبدالله خالد الحاتم: من هنا بدأت الكويت، دار مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٧٤م.

- علي رضا ميرزا محمد: الخليج الفارسي عبر القرون والأعاصير، طهران، ١٩٧٤م.

- فاروق عثمان أباظة "دكتور": بريطانيا والحركة الوطنية في الشطر الجنوبي من اليمن ١٩٣٩ ـ ١٩٦٧م، الإسكندرية ١٩٨٨م.

- ....: دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧م.

- ....: حافظ وهبة مستشار شخصي للملك عبدالعزيز آل سعود، ١٣٤٢ ـ ١٣٧٣هـ/١٩٢٣ ـ ١٩٥٣م، دار المعارف، الإسكندرية ١٩٨١.

ـ ....: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ ـ ١٩١٨م، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧م.

ـ فؤاد حمزة: قلب جزيرة العرب، الطبعة الأولى، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٥٢هـ/ ,١٩٣٣

ـ فؤاد سعيد العابد "دكتور": سياسة بريطانيا في الخليج خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت ١٩٨١م.

ـ قدري قلعجي: الخليج العربي، دار الكاتب العربي، بيروت ١٩٦٥م.

ـ كاملة بنت الشيخ عبدالله بن علي القاسمي: تاريخ لنجة، جزءان، ط٢، مكتبة دبي للتوزيع، دبي ١٩٩٣م.

ـ كمال مظهر أحمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد ١٩٨٥م.

ـ لبيب عبدالستار: قصة الخليج ـ تفاعل دائم وصراع مستمر ٣٢٠٠ ق.م ـ ١٩٨١م، دار المجاني، بيروت ١٩٨٩م.

ـ محمد السعيد عبدالمؤمن "دكتور": إيران وآفاق المستقبل، القاهرة ١٩٩٦م.

ـ محمد السنوسي معنى: أوجه الصراع في الخليج العربي، دار النشر المغربية الدار البيضاء، ١٩٨٩م.

ـ محمد المغربي: السيادة الدائمة على مصادر النفط ـ دراسة الامتيازات النفطية بالشرق الأوسط، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٣م.

- محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية - علاقة عبدالناصر بالمخابرات الأمريكية، ط١، القاهرة ١٩٨٨م.

- محمد حسن العيدروس "دكتور": العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١ - ١٩٧١، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٥م.

- ....: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة ١٩٩٦م.

- محمد حسنين هيكل: ١٩٦٧ - الانفجار، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٩٠.

- ....: سنوات الغليان، جـ١، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨م.

- ....: مدافع آية الله - قصة إيران والثورة، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٨م.

- ....: ملفات السويس، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٦م.

- محمد عدنان مراد: بريطانيا والعرب، دار طلاس، دمشق ١٩٨٩م.

- محمد عزيز شكري "دكتور": مسألة الجزر في الخليج وموقف القانون الدولي منها، دمشق ١٩٧٢م.

- محمد غانم الرميحي "دكتور": الصراع والتعاون في منطقة الخليج، مركز دراسات الوحدة، بيروت ١٩٧٩م.

ـ محمد فؤاد شكري "دكتور": نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة بدون تاريخ.

ـ محمد مرسي عبدالله "دكتور": دولة الإمارات العربية وجيرانها، منشورات دار ذات السلاسل، الكويت ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

ـ محمد محمود السروجي "دكتور": دراسات في تاريخ آسيا، الإسكندرية ١٩٧٦م.

ـ ....: ثورة يوليو ـ جذورها وأصولها التاريخية، الإسكندرية ١٩٦٥م.

ـ محمد نصر مهنا "دكتور": الخليج العربي ـ التطور الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٦م.

ـ محمود الشرقاوي: قضية عمان، القاهرة ١٩٥٧م.

ـ محمود رياض: مذكرات البحث عن السلام ـ الصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨م، ط٢، دار المستقبل، القاهرة ١٩٨٥م.

ـ محمود شاكر: إيران، المكتب الإسلامي، القاهرة ١٩٧٩م.

ـ محمود طه أبو العلا "دكتور": جغرافية شبه الجزيرة العربية، ط١، مؤسسة سجل العرب القاهرة ١٩٧٢م.

ـ مصطفى عبدالقادر النجار "دكتور": التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، القاهرة ١٩٧٠م.

ـ مصطفى مراد الدباغ: قطر ماضيها وحاضرها، ط١، بيروت ١٩٦١.

- موضي بنت منصور بن عبدالعزيز آل سعود "دكتورة": الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت ١٣٤٢هـ/١٩٢٣ ـ ١٩٢٤م، مؤسسة تهامة، جدة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- مي محمد الخليفة: محمد بن خليفة ١٨١٣ ـ ١٨٩٠م ـ الأسطورة والتاريخ الموازي، دار الجديد، البحرين ١٩٩٦م.
- ميمونة خليفة الصباح "دكتورة": الكويت في ظل الحماية البريطانية، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- وليد حمدي الأعظمي "دكتور": العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج ـ في وثائق غير منشورة ١٩٦٥ ـ ١٩٩١، ط١، دار الحكمة، لندن ١٩٩٢م.
- يوسف أبو الحجاج "دكتور": دولة الإمارات العربية، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨م.

ب. المصادر المترجمة:

- أبو الحسن بني صدر: إيران غربة السياسة والثروة، ترجمة دار الكلمة، بيروت ١٩٧٩م.
- إحسان نراغي: من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ترجمة دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣م.
- أنطوان تسيشكا: الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، ترجمة د. عبدالوهاب عبدالعزيز، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥م.

ـ بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩١.

ـ ج. ج لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثالث، طبعة قسم الترجمة ـ بمكتب أمير دولة قطر بدون تاريخ.

ـ ....: دليل الخليج، القسم الجغرافي، الجزء الثاني، طبعة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، بدون تاريخ.

ـ جهانكيز قائم مقامي: تحولات سياسي نظام إيراني، تهران ١٣٢٦.

ـ دونالد ولبر: إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة د. عبدالنعيم حسنين، ط٢، دار الكتاب العربي اللبناني، القاهرة ١٩٨٥م.

ـ روح الله رمضاني: سياسة إيران الخارجية ١٩٤١ ـ ١٩٧١م، ترجمة علي فياض، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٨٤م.

ـ كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه فارس، منير البعلبكي، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٧م.

ـ مايكل بالمر: حراس الخليج ـ تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج ١٨٣٣ ـ ١٩٩٢م، ترجمة نبيل زكي، دار الجيل، بيروت ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

ـ مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، ترجمة مروان خير، مكتبة الزيتون، بيروت، ١٩٧٩م.

جـ. الأبحاث:

- بديع محمد جمعة "دكتور": العلاقات الثقافية بين العرب وإيران في العصر الحديث، من أبحاث العلاقات العربية الإيرانية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٣م.

- جمال زكريا قاسم "دكتور": العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج في عهد الأسرة البهلوية، من أبحاث العلاقات العربية الإيرانية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

- ....: النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسى والطنبين، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة، مجلة المؤرخ العربي التي يصدرها اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة مارس ١٩٩٣م.

- حسن العليكم "دكتور": مسألة الأمن في الخليج رؤية قومية، مجلة الوحدة التي تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، العدد ٥٣، الرباط، المملكة المغربية، فبراير ١٩٨٩م.

- رأفت غنيمي الشيخ "دكتور": أمن البحر الأحمر بين ميثاق جدة ١٩٥٦م، ومؤتمر تعز ١٩٧٧م، مجلة الدارة، العدد الثاني، تصدرها دارة الملك عبدالعزيز بالرياض، ربيع الأول ١٤٠١هـ/يناير ١٩٨١م.

- ....: لقاءات الملك عبدالعزيز ببعض علماء الأزهر، بحث قدم لندوة العلاقات المصرية السعودية في النصف الأول من القرن العشرين، التي عقدت بجامعتي الزقازيق وقناة السويس، بالتعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، شعبان ١٤٠٧هـ/إبريل ١٩٨٧م.

ـ روز ماري سعيد "دكتور": النزاع حول الجزر العربية في الخليج ١٩٢٨ ـ ١٩٧١م، دراسة للعلاقات العربية الإيرانية ودور بريطانيا فيها، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت إبريل ١٩٧٦م.

ـ سوليه ونوا: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، ترجمة د. عبدالله الأشعل، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، يوليو ١٩٧٨م.

ـ صلاح الدين المنجد "دكتور": فلسفة الملك فيصل في التضامن الإسلامي، من أبحاث ندوة الملك فيصل والتضامن الإسلامي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

ـ صلاح العقاد "دكتور": اتحاد الإمارات العربية، مجلة السياسة، العدد ٦، القاهرة ١٩٧١م.

ـ عبدالسلام عبدالعزيز فهمي "دكتور": الاحتكارات الدولية وسياسة طهران، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٨، القاهرة ١٩٧٢م.

ـ عبدالله يعقوب بشارة:تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، إبريل ١٩٨٧م.

ـ عبدالله محمد سندي: الملك فيصل والتضامن الإسلامي، مجلة الدارة، تصدرها دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، محرم ١٤٠٠هـ. ديسمبر ١٩٧٩م.

- فاروق عثمان أباظة "دكتور": القضايا المعاصرة حول الحدود السياسية السعودية على الساحل الغربي للخليج، من أبحاث ندوة إقليم الخليج على مر العصور، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة ١٩٩٦م.

- محمد السعيد عبدالمؤمن "دكتور": إيران والبحرين، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ١٩١، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس.

- محمد المنصور الرميح: فيصل رجل المواقف، مجلة الدارة، تصدرها دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، شعبان ١٣٩٥هـ/سبتمبر ١٩٧٥م.

- محمد حسن العيدروس "دكتور": تطور السياسة الإيرانية تجاه البحرين - منذ فتح العتوب حتى الاستقلال، مجلة كلية الآداب - جامعة الإمارات العربية، العدد الأول، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- محمد مصطفى شحاتة: الحدود السعودية مع دول الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣م.

- ميمونة خليفة الصباح "دكتورة": الملك عبدالعزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية - السعودية، دراسة وثائقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٢٩، جامعة الكويت، ١٩٨٨م.

- وحيد رأفت "دكتور": حول انهيار الاتحاد التساعي، مجلة القانون الدولي، مجلد ٢٨، القاهرة ١٩٧٢م.

ـ يونان لبيب رزق "دكتور" : العلاقات الإيرانية بمصر والعراق على عهد الأسرة البهلوية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٣م.

د ـ الرسائل الجامعية:

ـ ابتسام عبدالأمير حسون: علاقة المملكة العربية السعودية بإمارات الخليج العربي ١٩٣٢ ـ ١٩٧١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٩٢م.

ـ باكينام رشاد الشرقاوي: الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٩٠م.

ـ جهاد مجيد محيي الدين: جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، بكلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٠م.

ـ خالد هميل سعيد القطان: العلاقات السعودية الأمريكية من ١٩٣٣م حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٨م.

ـ سعيد خليل هاشم: تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال ١٨٦١ ـ ١٩٧١م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٧٤م.

- سيد أحمد يونس: المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية ١٩٢٤ - ١٩٥٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٥م.

- عائشة السيار: الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة للوحدة بين إمارات الساحل العماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٣م.

- عبدالحكيم عامر طايل الطحاوي: فيصل بن عبدالعزيز آل سعود - دوره في العلاقات الخارجية لبلاده ١٣٤٣ - ١٣٩٥هـ/١٩٢٤ - ١٩٧٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، ١٩٩٣م.

- منى سحيم حمد آل ثاني: السياسة الأمريكية في منطقة الخليج ١٩٤٥ - ١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦م.

- نجاة سليمان سيد: الدور السعودي الإيراني العراقي في منطقة الخليج في الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٧٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية الآداب، جامعة سوهاج ١٩٩٦م.

- نواف بن مساعد بن عبدالعزيز آل سعود: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٨٨م.

ـ نورة محمد صقر القاسمي: الوجود الفارسي في الخليج ١٩٢١ ـ ١٩٧١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٩٠.

هـ ـ الدوريات:

١ـ المجلات العلمية والعامة:

ـ مجلة الإخاء: تصدر عن مؤسسة إطلاعات الإيرانية، طهران، إيران.

ـ مجلة الدارة: تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز بالرياض، المملكة العربية السعودية.

ـ مجلة السياسة الدولية: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

ـ مجلة الوحدة: المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، المملكة المغربية.

ـ مجلة المنهل: مؤسسة المنهل، جدة، المملكة العربية السعودية.

ـ مجلة المؤرخ العربي: اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ـ مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية: جامعة الكويت، الكويت.

ـ مجلة دراسات شرق أوسطية: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة.

٢ ـ الجرائد:

ـ الأعداد المذكورة ضمن الهوامش من الجرائد الآتية:

ـ جريدة الأهرام المصرية.

ـ جريدة الجمهورية المصرية.

ـ جريدة الحياة اللبنانية.

ـ جريدة السياسة الكويتية.

ـ جريدة القبس الكويتية.

ـ جريدة الندوة السعودية.

ـ جريدة أم القرى السعودية.



ثالثاً ـ المصادر الأجنبية:

Texts :

. Albaharna, H. : The legal Status of The Arabian Gulf States, "University of Manchester Press", London 1968.

. Alvin , J. : The Persian Gulf States, " John Hopkins University Press", London 1980.

. Belgrave, J. : Welcome to Bahrain, Manama, 1973.

. Belling, W. : King Faisal and Modernisation of saudi Arabia, "Croom Helm", London 1979.

. Bill, J. : The Egle and Lian, The Tragedy of American Iranian Relations,"Yale University Press", London, N. Y. 1988.

Bligh, A. : From Prince to King, "N. Y. University Press". New York, 1984.

. Boyle, P. : The Churchill . Eisenhawer Correspondence 1953. 1955, "Chapl Hill", London 1990.

. Brands, H. : Inside The Cold War, LoyHenderson and The Rise of The American Impire 1918. 1961, Oxford 1991.

. Bryson, T. : American Diplomatic Relations With The Middle East 1984. 1975, New Jersey 1977.

. Brzezinski, Z. : Power and Principle, Memories of National Security Adviser, 1977. 1981, NewYork, 1983.

. Bullard, R. : Britain and The Middle East, From The Earliest Times to 1950, "Oxford Universty Press", London 1952.

. Campbell, J. : Defence of The Middle East, Problems of American Foreign Policy, New York, 1960.

. Cordesman, A. : The Gulf and The Search for Strategic Stability, Saudi Arabia The Military Balance in The Gulf, London 1984.

. De Gaury, G. : Faisal, King of Saudi Arabia, "Arthur Barker Limited", London. 1966.

. Farnie, D. : East. West of Suez, " Oxford University Press", London,1968.

. Gross, M. : Feisal of Arabia, The Ten Years of Arabia, " Emge. Sepix", London,1976.

. Halliday, F. : Arabia Without Sultans, "Penguin", London,1975

. Hamilton, CH. : American and Oil in The Middle East, Los Angellos, 1962.

. Hawly, D. : The Trucial State. London1972. Hobday, P. : Saudi Arabia Today, An Interodaction to Rishest Oil Power, "MacMillan", NewYork, 1978.

. Holden, D. : The House of Saud, London 1981.

. Hunter, SH. : Iran and The World, Continiuty in A revolutionary Decade, " Indiana University Press". U. S. 1990

. Hurewitz, J. : Diplomacy in The Near and Middle East 1914. 1956, Vol "2', NewYork, 1958.

. Irvine, A. : ARAMCO, The U. S. and S. A. Astudy of The Dynamics of Foreign Oil Policy 1933. 1950, New Jersey 1981.

. Katauzian, H. : Musaddiq and The Struggle for Power in Iran, NewYork, 1990.

. Kelly, J. : Arabia The Gulf and The West, London 1980.

. Lacey, R. : The Kingdom, Arabia and The House of Saud, " Hutchinson", London1981.

. Lackner, H. : A House Built on Sand, Apolitical Economy of Saudi, "Ithaca", London1978.

. Lenczowski, G. : The Middle East in World Affairs, NowYork, 1962.

. Lenczowski, G. : Russia and The West in Iran 1918. 1948, Astudy in Big. Power Rivalry, "Ithaca. Cornell Uinversity Press". New York,1990.

. Little, T. : The Arab World Today, " Rupert Hart. Davis, London,1972.

.... : South Arabia, Arena of Conflict, London 1968.

. Longrigg, S. : Oil in The Middle East, Its Discovery and develepment, "Oxford Universty Press", London,1977.

. Louis, W. : The British Empire in The Middle East, 1945. 1951 , Arab Nationalism The United States and Postwar Imperialism, London, 1984.

. Malcom, K. : The Arab World War, Abd. Elnasir and his Rivals 1958. 1970, New York ,1971.

. Marlowe, J. : The Persian Gulf, in The Twentienth Century "Cressed Press", London1962.

. Mechin, B. : Feycal, Roi D'Arabie 1906. 1975, Paris, 1975.

. Nakhleh, E. : The Gulf Co. Operation Council Policies, Problems and Prospects, NewYork, 1986.

. Niblock, T. : Social and Economic Development in The Arab Gulf, "Croom Helm", London,1980.

. Nitze, P. : From Hiroshima to Glasnost At The Center of Decision, "Lorove Weivenfelt" New York, 1989.

. O' Ballance, E. : The War in Yemen, London,1971.

. Osborne, Ch. : The Gulf States and Oman, London,1977.

. Philby, J. : Arabia Jublle, "Robert Hole Ltd", London,1952.

.... : Soudi Arabia, "Ernest Benn Ltd:, London1955.

. Ramazani, R. : The Foreign Policy of Iran 1500. 1955 Adeveloping Nation In World Affairs, Virginia ,1966.

.... : The Persian Gulf, Iran's Role " Univiresty Press of Virginia", 1972.

.... : Revolutionary Iran, Challenge and Response in The Middle East, "John Hopkins Uiniversty Press", London,1988.

. Roosevelt, K. : Countercoup, The Struggle for The Control of Iran, "McGraw. Hill", NewYork ,1979.

. Said, R. : The Origins of The United Arab Emirates, London, 1970.

. Sampson, A. : The Seven Sisters, The Great Oil Companies and The World Today, London, 1973.

. Skeet, J. : Muscat and Oman, London,1974.

. Stookey, R. : The Arabian Peninsula Zone of Forments, "Hoover Institution Press", California, 1984.

. Towsend, G. : Omans The Making of Modern State, "Croom Helm", London,1977.

. Toynbee, A. : The Islamic World, Survey of Internationl Affairs 1925, Vol "1", The Proclamation of Sultan AbdulL Aziz Saud as King of The Hijaz and The Islamic Congress at Macca, 1926, London,1927.

. Trevelyan, H. : The Middle East in Revolution, "MacMillan", London,1970.

. Truman, H. : Years of Trail & Hope, Vol "2", NewYork, 1955.

. Watt, D. : The Decision With Drown From The Gulf, London, 1981.

. Wilson , H. : The Labour Governement 1964. 1970, London, 1971.

PERIODICALS

. The Daily Telegraph : Nov. 19, 1959.

. L' Humanite : Sep, 6, 1978.

. NewsWeek : Nov. 25.1968.

. NewYork Times : Aug. 21.1953.

. NewYork Times : Apr. 4.1955.

. NewYork Times : Nov. 3.1964.

. NewYork Times : Nov. 14.1979.

. Time : Jan. 18.1968.

ENCYCLOPAEDIAS

. The New Caxton Encyclopaedia : The Caxton Publishing Company Vol "16 ", London 1972.

. Encyclopaedia Americana : Vol "10", International Edition The American Corporation U. S. 1980.

المحتويات

المحتويات

مقدمة المؤلف ٥

التمهيد ١١

أولاً ـ المملكة العربية السعودية ١٤

ثانياً ـ إيـران ١٩

ثالثاً ـ إمارات الخليج العربي وارتباطها ببريطانيا ٢٣

بداية العلاقات السعودية الإيرانية ٢٤

الموقف السعودي والإيراني من الحرب العالمية الثانية والعلاقات بينهما ٣٣

الفصل الأول:

أثر البترول في العلاقات السعودية الإيرانية والصراع حول دول الخليج العربي ٤٥

المملكة العربية السعودية ومناصفة أرباح البترول ٤٩

ثورة مصدق وتأميم البترول الإيراني عام ١٩٥١م ٥٥

الموقف السعودي والإيراني من حلف بغداد عام ١٩٥٥م ٦٥

الموقف السعودي من محاولة إيران ضم البحرين عام ١٩٥٧م ٧٤

الموقف السعودي والإيراني من إنشاء منظمة الأوبك عام ١٩٦٠م ٨٢

الفصل الثاني:

العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في استقلال دول الخليج العربي ٨٧

الموقف السعودي والإيراني من استقلال الكويت عام ١٩٦١م ٩٠

أثر القضايا الإقليمية في العلاقات السعودية الإيرانية ٩٧

إعلان الانسحاب البريطاني وأثره في العلاقات السعودية الإيرانية ١٠٥

الموقف السعودي والإيراني من استقلال البحرين في أغسطس ١٩٧١م ١١٥

الموقف السعودي والإيراني من استقلال قطر في سبتمبر ١٩٧١م ١١٩

الموقف السعودي والإيراني من قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٧١م ١٢٣

الفصل الثالث

العلاقات السعودية الإيرانية وقضايا الخليج المعاصر ١٢٩

الموقف السعودي والإيراني من مسألة ظفار ودعم استقلال عمان ١٣١

الموقف السعودي والإيراني من مسألة أمن الخليج العربي ١٤٠

موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ١٥٤

موقف إيران من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م .. ١٦٤

الخاتمة ١٧٥

الملاحق ١٨٣

الملحق رقم (١): نص الأمر الملكي رقم ٢٧١٦ الذي يعلن قيام المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ /١٩٣٢م. بالإضافة إلى برقية من السفارة الإيرانية تحوي نص المرسوم باللغة الفارسية، وبرقية أخرى من السفارة الأمريكية في لندن بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٣٢م، عن تغيير اسم الدولة السعودية ١٨٥

الملحق رقم (٢): الاتفاق المتبادل بين الحكومتين السعودية والإيرانية عام ١٩٢٩م باللغة الفارسية، بالإضافة إلى برقية من وزارة الخارجية الإيرانية باللغة الفارسية أيضاً تفيد موافقة مجلس الشورى الإيراني على الاتفاقية ١٩٠

الملحق رقم (٣): رسالة باللغة الفارسية من القنصل الإيراني في جدة تتضمن طلب دعوة الأمير فيصل لزيارة إيران عام ١٩٣٢م، وبرقية من القنصلية الأمريكية في بغداد إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ١٣ يوليو ١٩٣٢م تفيد وصول الأمير فيصل إلى بغداد بعد زيارة طهران. ١٩٥

الملحق رقم (٤): برقية من: قسم شؤون الشرق الأدنى بالقاهرة بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٠م، بعنوان موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الأوربية، وتتضمن حياد المملكة تجاه الحرب ١٩٨

الملحق رقم (٥): مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن بتاريخ ١٤ مارس ١٩٥١م عن الموقف الإيراني وتتناول تطور الأحوال الداخلية في إيران وتولية مصدق رئاسة الحكومة الإيرانية ٢٠١

الملحق رقم (٦): برقية من هندرسون في طهران إلى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٥٣م، تتناول تطورات الأحداث في إيران عقب سقوط مصدق وتولي الجنرال زاهدي وعودة الشاه ٢٠٣

الملحق رقم (٧): بيان انضمام إيران إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥م ٢٠٧

الملحق رقم (٨): مذكرة لمكتب شؤون الشرق الأدنى، واشنطن ٢٦ يونيو ١٩٦١م عن الادعاءات العراقية في الكويت، وتتضمن تاريخ الأسرة الحاكمة في الكويت ٢٠٩

الملحق رقم (٩): مذكرة من مكتب شؤون الشرق الأدنى، واشنطن ٢٤ يونيو ١٩٦١م تتناول تطورات الموقف حول الكويت ٢١٢

الملحق رقم (١٠): البيان المشترك عن زيارة الملك فيصل إلى إيران عام ١٩٦٥م ٢١٤

الملحق رقم (١١): نص باللغة الفارسية عن شبه جزيرة قطر، يتناول الموقع الجغرافي وتاريخ قطر ٢١٧

الملحق رقم (١٢): نص من وزارة الخارجية الإيرانية باللغة الفارسية، عن ساحل عمان ويتناول الإمارات العربية الواقعة على ساحل الخليج ٢١٩

الملحق رقم (١٣): مذكرة من الخارجية الأمريكية بواشنطن بتاريخ ٤ مايو ١٩٦٢م، عن خطة جديدة للمساعدات العسكرية الأمريكية لإيران، وتتناول وضع برنامج لتسليح إيران بالأسلحة الأمريكية ٢٢١

الملحق رقم (١٤): يتضمن مجموعة وثائق عن المسؤولين الأمريكيين، تتناول تطورات الأحداث الداخلية في إيران مع نهاية عام ١٩٧٨م ٢٢٤

المصادر ٢٢٧

أ ـ وثائق باللغة العربية ٢٢٩

الوثائق غير المنشورة ٢٢٩

الوثائق المنشورة ٢٣٠

ب ـ وثائق باللغة الفارسية ٢٣١

جـ ـ وثائق باللغة الإنجليزية ٢٣١

ـ الوثائق البريطانية ٢٣١

ـ الوثائق الأمريكية ٢٣٢

ثانيًا: المصادر والمراجع العربية:

أ ـ الكتب ٢٣٤
ب ـ المصادر المترجمة ٢٤٤
جـ ـ الأبحاث ٢٤٦
د ـ الرسائل الجامعية ٢٤٩
هـ ـ الدوريات ٢٥١
١ـ المجلات العلمية والعامة ٢٥١
٢ـ الجرائد ٢٥٢
ثالثًا: المصادر الأجنبية ٢٥٢
فهرس المحتويات ٢٥٩